

# أبحاث نحوية ولغوية

د. نادية رمضان النجار



إهداء 2006  
دكتورة / نادية رمضان النجار  
القاهرة

# أبحاث نحوية ولغوية

القسم الأول

د. نادية رمضان النجار

أستاذ العلوم اللغوية المساعد

بكلية الآداب - جامعة حلوان

الطبعة الأولى

م ٢٠٠٦

الناشر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس : ٥٢٧٤٤٣٨ - الإسكندرية







## المقدمة

اللهم صلى وسلم وبارك على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .  
أما بعد

فهذه مجموعة دراسات وأبحاث نحوية ولغوية، قُمت بها خلال سبع سنوات، تعرضت فيها لعدة مناهج لغوية حديثة، وقد حرصت من خلالها على الجمع بين التراث العريق والمناهج الحديثة، محاولة إبراز ما في ثرائنا النحوي، والمعجمي من كنوز وذخائر، تؤكد دون شك ثراء اللغة العربية، ومرونتها، واستيعابها لجميع المناهج اللغوية الحديثة، فهي لغة من أغنى اللغات يتكلمها عدد كبير من العالم .

وقد اشتملت هذه الدراسات على قسمين :

أولهما : دراسات نحوية ولغوية وتحتوي على ثلاث دراسات تتمثل في :

١- التضام والتعاقب في الفكر النحوي، والذي يدور حول أهم علاقة من العلاقات التركيبية التي تعد للمحور الأساسي الذي يدور في حركته جبل الظواهر النحوية والمقصود بالعلاقات التركيبية هنا تولؤم المفردات بعضها مع بعض، أو بمعنى آخر مناسبة الكلمة لما يجاورها. وينقسم التضام إلى تضام إيجابي يتمثل في الاختصاص والافتقار، وتضام سلبي يتمثل في الفصل والاعتراض، ويمكن أن نطلق على القسم الثاني منهما عوارض التضام. أما التعاقب فقد وضحت فيه الفرق بينه وبين الإنابة، وأثرت مصطلح الإنابة للأسماء، والتعاقب للحروف، والإغناء للأفعال .

٢- قواعد الحذف والمنهج التحويلي وقد جاء عرض البحث في قسمين :

أولهما : تناولت فيه القواعد الإجبارية للحذف عند التحويلين مقارنةً بينهم وبين النحاة التقليديين، مبينةً أوجه التقارب والاختلاف بينهما .

ثانيهما : عرضت فيه القواعد الاختيارية للحذف وجاءت في سبع قواعد، متناولةً في كل واحدة منها رأي التحويلين مقارنةً برأي النحاة التقليديين راصدةً ما بينهما من تشابه واختلاف .

٣- الزيادة في الفكر النحوي، وتناولت ظاهرة الزيادة بين القدماء والمحدثين، فجاء

عرض المادة في قسمين :

القسم الأول : درست فيه زيادة الحروف ك (حروف الجر - حروف المطف) .

القسم الثانى : عرضت فيه زيادة الضمائر ولاسيما (ضمير الفصل) مبينة آراء القدماء والمحدثين فيه ذلك .

ثانيهما : دراسات دلالية ومعجمية وتشتمل على ثلاث دراسات تتمثل فى :

١- الظواهر الدلالية والمعجمية عند الدكتوراة بنت الشاطى، وقد قسمته إلى أربعة أقسام :

القسم الأول : تناولت فيه ظاهرة الترادف مبينة موقف الدكتوراة بنت الشاطى منه ، مثبتة عدم وجوده فى القرآن الكريم .

القسم الثانى : عرضت فيه الغريب من القرآن، وموقف العلماء منه .

القسم الثالث : درست فيه ظاهرة العرب فى القرآن الكريم موضحة آراء العلماء فيه .

القسم الرابع : درست فيه ظاهرة التغير الدلالى لبعض الألفاظ التى استعملت عند العرب قبل الإسلام وبعده .

٢- ألفاظ الوجه فى (المخصص لابن سيده) فى ضوء نظرية الحقول الدلالية، وقد قمت فى هذا البحث بدراسة ألفاظ الوجه ودلالاتها من خلال كتاب (المخصص) وقسمتها إلى حقول أساسية وأخرى فرعية، وتنقسم إلى صفات الوجه، ومنها (ألفاظ الخدين، العينين، الأنف، الفم، الأذن) مبينة أصول نظرية الحقول الدلالية، موضحة ما يشتمل عليه كل حقل من علاقات رأسية وأفقية تبين سمات هذا الحقل .

٣- لغة الإعلام بين الفصحى والعامية (الإذاعة نموذجًا)، وقد تناولت فى هذا البحث مستوى لغة الإذاعة، مبينة دواعى الهجوم على اللغة الفصحى، موضحة دور الإذاعة فى الارتقاء بالفصحى، مؤكدة تضافر جميع المستويات اللغوية فى لغة الإذاعة مردفة ببعض أخطاء الإذاعيين (الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية) مبينة دور كل من الإذاعيين والهيئات والمؤسسات التعليمية والحكومات فى الارتقاء بالفصحى .

وندعو الله أن تكون هذه الدراسات خطوة مضيئة على طريق البحث اللغوى والنحوى ، تمهد الطريق للباحثين فى هذا المضمار .

المؤلفة د. فادية رمضان النجار

٢٠ - يونيو ٢٠٠٥



# التضام والتعاقب في الفكر النحوي

د. نادية رمضان النجار

مدرس العلوم اللغوية بآداب حلوان

## = مقدمة:

يلتزم موضوع هذا البحث حول علاقة من أهم العلاقات التركيبية، ألا وهي علاقة التضام والتعاقب، ذلك لكونها تمتد المحاور الأساس الذي يلتزم في فلكه جُلُّ الظواهر النحوية، فلا يكاد يخلو منها باب من أبواب النحو، ومن هذه الظواهر: الاختصاص، والافتقار، والحذف، والزيادة... الخ.

وبما أننا نفكر بجُمْل على حد قول فندريس - فدراسة الكلمة المفردة لا تعنينا في هذا الموضوع، بل إن ما نسعى إليه هو دراسة العلاقات التركيبية المثلة في تولُّم المفردات بعضها مع بعض، أو مناسبة الكلمة لما يجاورها على حين مجدها تتنافر مع كلمات أخرى، وذلك لكون المفردات تمثل شبكة من العلاقات الدلالية والمعجمية، فكلمة (منصهر) مثلاً تتناسب مع ذكر المعادن (الحديد، النحاس.... الخ)، على حين تتنافر مع غيرها، (الورق، والخشب). ومن هنا حرص البحث على ذكر أقسام التضام المتمثل في شقيه للمعجمي والنحوي، كما سعى إلى دراسة الصلة بين التضام والتعاقب، مع توضيح ما إذا كان هناك اختلاف بينهما أم يتدرج أحدهما في الآخر؟

## ٩ - مادة البحث :

اعتمد البحث في رسمه تلك العلاقة على أهم المباحث والمراسم النحوية القديمة والحديثة، هذا بالإضافة إلى التدرج على بعض كتب الخلاف والأصول، مع الإلمام بكتب التفسير وإعراب القرآن، ومن هذه المؤلفات على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

الكاتب: لسيويو، ترميز: عبد السلام، دار: - الإثنية - وانيان، و

غريب إعراب القرآن لابن الأنباري - الخصائص وشرح المصنف لابن جنى -  
شرح الكافية للرضي الاسترأبازي - شرح المفصل لابن يعيش، هذا بالإضافة  
إلى : الإتيان، والأشباه، والجمع للسيوطي.

ومن كتب التفسير وإعراب القرآن: معاني القرآن للقراء - معاني  
القرآن وإعرابه للنسوب للزجاج - والكشاف للزحاشي، هذا بالإضافة إلى  
الجامع في أحكام القرآن للقرطبي.

مع الإلمام ببعض كتب البلاغة، مثل: دلائل الإعجاز لعبد القاهر  
الجرجاني - مفتاح العلوم للسكاكي - الإيضاح في علوم البلاغة  
للقرطبي..... الخ.

## ٢- منهج البحث :

بتطبيق للمنهج الوصفي قُسم البحث إلى قسمين :

أولهما :

١- تناول ظاهرة التضام مُعرِّفاً بإياها لغةً واصطلاحاً، ثم قسّمها إلى التضام  
المعجمي والآخر النحوي، مستعرضاً أمثلة لهذين النوعين مستنداً عليهما  
بالقرآن تارة، وبالشعر تارة أخرى، ومحدث رسول الله (صلى الله عليه  
وسلم) كلما تيسر ذلك ثم اهتم البحث بشقّي التضام النحوي المتمثلين في  
الاختصاص والافتقار.

٢- عمد البحث إلى دراسة عوارض التضام، أو بمعنى آخر الظواهر التي تحول  
دون تضام التركيب النحوي، وتؤدي إلى عدم الاتصال بين أجزائه، ومنها  
(الفصل) الذي يشترط فيه أن يكون بكلمة ليست من خارج التركيب أو  
أجنبية عنه، و(الاعتراض) الذي أجاز النحاة والبلاغيون أن يكون جملة  
أجنبية خارجة عن السياق يؤدي وجودها إلى إضافة معنى جديد لم يكن  
موجوداً من قبل.

اهتم البحث بمصطلح التعاقب مبيناً لسياه ومرادفه لمصطلحين آخرين هما (الإتابة، والإغناء) عند النحاة القدماء، وإن كان البحث قد فرق بين المصطلحات الثلاثة، فرأى أن يختص مصطلح (التعاقب) بالحروف، و (الإتابة) بالأسماء و (الإغناء) بالأفعال، وذلك حتى لا يودى الخلط بين هذه المصطلحات إلى اللبس والاضطراب. ومن ثم جاءت دراستها في ثلاثة أقسام:

أ- التعاقب في الحروف مع بيان آراء النحويين اللزيبين والمعارضين لتلك الظاهرة، إلى جانب الاستعانة ببعض آراء المفسرين اللذين يرون أن لكل حرف معنى لا يتعداه إلى غيره، فهم لا يقولون بالتعاقب في الحروف والإتابة في الأسماء إلا شذوذاً.

ب- الإتابة في المفردات، واشتملت على الإتابة في الأسماء والظروف والأفعال ولا سيما في الدلالة الزمنية.

ج- ذكر البحث أهم الدواعي والاعتبارات التي اعتمد عليها القدماء في القول بالتعاقب أو الإتابة.

### ٣- أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان المحاور الرئيسية التي تشتمل عليها علاقة التضام وصلتها بالتعاقب، سواء أكانت سلباً أم إيجاباً، وجاء ذلك متمثلاً فيما يلي:

١- بيان الظاهرة (الاختصاص) ومعرفة مدى اتصالها بعلاقة التضام، وتعليل المواضع التي عرج فيها التركيب عن الالتزام بتلك القاعدة، كأن يدخل حرف على غير ما يجب الدخول عليه.

٢- استهداف البحث بيان معنى (الافتقار) مع توضيح الفرق بين الافتقار المتأصل وغير المتأصل، مع التمثيل لهما من أمثلة النحو.

٣- كما جاء من أهداف البحث، التعرض للعروض التي تحول دون تلازم أو تضام لأجزاء التركيب، ومنها الزيادة، والحذف، والفصل، والاعتراض... إلخ. إلا أن البحث اقتصر على الفصل والاعتراض، لكون الحذف والزيادة من الموضوعات التي تستحق أن تفرد لها دراسة مستقلة.

٤- سعى البحث إلى إثبات ظاهرة التعاقب في الأدوات تارة، وفي الأسماء تارة، وفي الأفعال تارة أخرى، إلا أن هناك تعلقاً في دلالة الأفعال عُرف بالتضمنين نرى أهميته، مما يجدر بنا أن نفرد له بحثاً آخرًا.

#### ٤ - الدراسات السابقة :

اهتم القدماء بعلاقة (التضام)، وإن كانوا لم يصطلحوا على تسميتها، فعرفت بمصطلحات عدة، منها (الضم، والنظم، والوصف، والمعاظلة... إلخ).

- كما عرفت عند اللغويين بـ(التلازم، والتركيب، والتضام collocation) إلا أن الدكتور/ تمام حسان قد اهتم بها اهتماماً كبيراً في مؤلفاته، ف جاء ذكرها في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) المطبوع سنة ١٩٧٣م، وكذلك عرض لها في كتابه (مناهج البحث في اللغة) سنة ١٩٨٦م. كما جاء عرض لها في كتاب (البيان في روائع القرآن) الصادر سنة ١٩٩٣م، ثم ختم دراساته في القرائن النحوية في كتابه (الخلاصة النحوية) المنشور سنة ٢٠٠٠م.

- كما جاءت أطروحة لبحثين علميين بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة. أحدهما: بحث ماجستير بعنوان (التضام في النحو العربي)، إعداد محمد صلاح الدين مصطفى، إشراف أ.د. / تمام حسان سنة ١٩٧٣م. والآخر بحث ماجستير أيضاً عنوانه (التضام في الجملة البسيطة في اللغة العربية المعاصرة) إعداد/ ربيع عبد السلام خلف، إشراف أ.د. / محمد سعيد، سنة ١٩٩٦م.

- وأخيراً تم مناقشة بحث دكتوراه بعنوان (قرينة التضام) إعداد الباحث / مصطفى عبد الرحمن غر، إشراف أ.د. / مصطفى الصاوي الجويني، وذلك في آداب الإسكندرية سنة ٢٠٠٠م، إلا أنها اهتمت بدراسة قرينة التضام عند البلاغيين، لكنونها أحد الشروط الثلاثة التي يجب توفرها عند الأديب؛ لكي يكون موفقاً في صناعة الأدب.

وتمتاز هذه الدراسة بأنها التفتت إلى دراسة علاقة التضام وظواهرها التي تندرج فيها من محال للمنهج البنوي الذي يهدف إلى بيان العلاقات التركيبية والتداولية في النحو العربي، وقد تبين من خلال تطبيقه ارتباط التضام بالتعاقب، وهو ما سوف نعرض له في الفقرة التالية، كما تميزت هذه الدراسة بما قدمته من تنوع في الأمثلة، وتعدد في البيئات اللغوية المتمثلة في النحاة واللغويين والمفسرين والأصوليين، بالإضافة إلى البلاغيين.

#### ٥- التعاقب وصلته بالتضام:

١- من المعروف أن المنهج البنوي بدأ على يد العالم السويسري "دي سوسر" وذلك من خلال كتابه الموسوم بالتحليل اللغوي [محاضرات في عام اللغة العام] سنة ١٩١٥، والذي يبين من خلاله الفرق بين [اللغة langue] و [الكلام parole] على أساس أن اللغة متصلة بالمجتمع والبيئة، أما الكلام فهو الاستعمال الفردي لتلك اللغة، والعلاقة بينهما علاقة الجوهر بالعرض<sup>(١)</sup>.

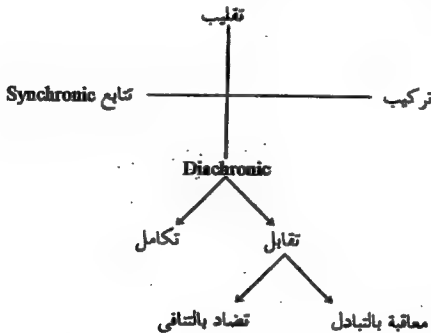
٢- اللغة عبارة عن مجموعة من العلامات، منها علامات صوتية منطوقة تسمى (الدال)، وأخرى علامات داخلية ذهنية متصورة يُستدل عليها بالمنطوق الخارجي وتسمى (المندلول) والعلاقة بينهما هي العلاقة بين المنطوق الصوتي والمتصور الذهني<sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> د. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ٩٩.

<sup>(٢)</sup> وهذا ما عرّفه تشومسكي بالعلاقة بين اللغة والكلام فيما أطلق عليه [Competence] و[الأداء Performance] حيث تمثل القدرة في البنية العميقة deep structure، والأداء في البنية-

٣- يتألف النظام اللغوي من عناصر داخلية، وعلاقات خارجية، أما العناصر الداخلية، والتي لها الصدارة، فتتمثل في دراسة العلاقات القائمة بين اللغة وما يؤثر فيها مثل الحضارة، والاجتماع، والتاريخ....الخ.

٤- وبتطبيق المنهج الوصفي البنوي على اللغة العربية نصل إلى أن هناك دراسة آنية [الوصفية] يتم فيها دراسة العناصر اللغوية على أساس ثابت [Static] ليس للزمن أي دخل فيه، بينما تمثل الدراسة التعاقبية محوراً رأسياً تقسم فيه العلاقات بين العناصر اللغوية على أساس الحركة [Dynamic] طبقاً للتغير الزمني، أو التطور التاريخي للغة<sup>(١)</sup>، ويمكن توضيح هذين المحورين في الشكل التالي:



والمقصود بهذين المحورين أن للعلاقات في داخل نظام اللغة لها أهميتها الخاصة، وأنها لو طبقنا فكرة نوعي العلاقة التقليدية والعلامة التركيبية على

السطحية surface structure. انظر د. محمد الراجحي، النحر العربي والدرس الحديث دار الثقافة

سنة ١٩٧٧، ص ١٢٦.

(١) د. حلمي عطية، العربية وعلم اللغة البنوي، ص ١٠٠، ١٠١.

عناصر اللغة لوجدنا أن العلاقة التركيبية مثلاً تحكم الزوايا بين مفردات الجملة وعناصر النص، وأن العلاقة التقليدية أيضاً تكشف عن التنوع في داخل المنظومة أو الجدول<sup>(١)</sup> ..

وإذا أردنا زيادة الأمر وضوحاً، نرى أن المحورين للتقاطعين في اللغة يمكن لكل واحد منهما أن يتفرع إلى فروع تدرج تحت كل أصل، فالمحور التقليدي يتفرع منه ما يتصل بتبادل المفردات أو استبدالها، فيظهر منها التعاقب والتضاد والتكامل.

- فالتعاقب يختص بالتداول والتبادل بين عنصرين لغويين، فهما لا يجتمعان كما في قوله تعالى ﴿يَخْرُجُونَ لِلْذِّقَانِ سَجْدًا﴾ الإسراء/ ١٠٧. أي على الأذن.

- أما (التضاد) فيتصل بالعناصر اللغوية الخلافية، (الخبر، والإنشاء، والجملة الاسمية، والفعلية).

- أما (التكامل) فيتصل بالمفردات وورودها داخل الجدولين التصريفي، والإسنادي، أو بمعنى آخر هو توافق الكلمة داخل الجدول قواعدياً، فإذا قلت: "هو يضرب أخاه الآن" تختلف باختلاف الضمور المخبر عنه وتعد هذه الظواهر جميعاً من قبل الظواهر التقليدية، ولصعوبة الإحاطة بها جميعاً، اقتصر البحث على دراسة إحداها، وهي للعاقبة.

- أما المحور الثاني، وهو التركيبي، فيشمل كثيراً من العلاقات النحوية كعلاقة الإسناد والتبعية، والتضام، والتعدي، والربط، وغيرها من العلاقات، إلا أن البحث تناول علاقة التضام بالدرس، لكونها أكثر شيوعاً في أبواب النحو، ومن ثم يكون هناك تشابه واختلاف بين التعاقب والتضام، أما التشابه فكلاهما ظاهرتان تدرجان داخل المنظومة اللغوية، وأما الاختلاف

<sup>(١)</sup> د. محمد حسن، البيان في روافع القرآن، عالم الكتب، سنة ١٩٩٣، ص ١٤٨ - ١٥٢ بصرف.

فالتعاقب يُعَدُّ أحد مظاهر المحور التقابلي أو التبادل في اللغة، أما التضام  
فِيُعَدُّ إحدى العلاقات التركيبية الأفقية في النحر العربي.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فالتعاقب يختص بالتبادل بين  
الكلمات، أما التضام فيتعلق بالتلازم بين العناصر اللغوية لتكوين الجمل  
والتركيب، وعلى هذا سنقوم بدراسة التضام أولاً، ثم تعقبه دراسة التعاقب



## التضام

### من العلاقات التركيبية

أولاً: تعريف التضام لغةً واصطلاحاً:

التضام لغةً: هو مصدر من الفعل "ضَمَّ" يقال: ضَمَّ الشيء لشيء أى جمعه، وقيل: وانضمَّ وتضامَّ، ومنه: ضمت هذا إلى هذا فهو ضام ومضموم. وضامُّ الشيء: انضمَّ معه وتضامَّ القوم إذا انضمَّ بعضهم إلى بعض<sup>(١)</sup>.

أما اصطلاحاً: فهو لا يعد عن معناه اللغوي، ويمكن أن يعرفه فنقول. هو استلزام عنصرين لغويين أو أكثر استلزاماً ضرورياً، أو هو العواطف الأفقى الطبيعي ما بين الكلمات أو رفقة الكلمة أو جورتها لكلمات أخرى فى السياق الطبيعي نحو: "أهلاً وسهلاً"، "لم ينسَ بنت شقة"، وقد تطور هذا المفهوم فأصبح يعنى دخول الكلمة فى سياق مقبول مع الكلمات الأخرى، نحو: الفعل "أطلق" فقد يقال: "أطلق لحيته"، "أطلق سائقه للريح"، "أطلق له الحبل على الغارب..... الخ"<sup>(٢)</sup> ولكل منها معنى سياقيٌّ يخالف غيره.

ثانياً: أقسام التضام:

التضام ضربان: معجمي، نحوي

#### ١- التضام المعجمي:

هو انتظام مفردات المعجم فى طوائف، يتوارد بعضها مع بعض ويتناظر مع بعضها الآخر، فالأفعال طوائف تتوارد كل طائفة منها مع طائفة من الأسماء، وتتناظر مع الأسماء الأخرى. وهذا هو معنى قول البلاغيين: "إسناد

<sup>(١)</sup> ابن منظور، لسان العرب، ط: دار المعارف، د. ت، مادة ضم م، ٩/ ٢٦٠.

<sup>(٢)</sup> د. يحيى أحمد، الألفاظ الوظيفية ومورد فى تحليل اللغة، عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث

الفعل إلى من هو له أو إلى غير من هو له". فمن غير المقبول أن يقال: "اتكسر الخيط"<sup>(١)</sup> لأن في الخيط من المرونة ما يحول بينه وبين الوصف بالكسر. فهذه التراكيب تشتمل على كلمات متنافرة، ومن ثم تفتقد عنصر الإفادة، وإن تحققت لها صحة التركيب النحوي، بحيث يمكن إعرابها. ومعنى هذا أن الجمل المذكورة تسم بالإحالة للمعجمة.

وهناك شروط تضبط هذا النوع من التضمام للمعجمي، وحدثت متاثرة في معظم أبواب النحو، منها

١- يشترط للمفعول المطلق أن يشارك فعله في مادة اشتقاقه، وهو المصدر ويتمدى إلى مفعوله سواء أكان لازماً أم متدياً، فيقال: "ضربت زيداً ضرباً"، "قام قياماً"<sup>(٢)</sup>.

٢- لا يكون التوكيد لفظياً إلا مع تكرار اللفظ، وهو يقع في الأفعال، والأسماء والحروف، والجمل، مثل: "ضربت ضربت زيداً"، "ضربت زيداً زيداً"، "إن إن زيداً منطلقاً"<sup>(٣)</sup>.

٣- إذا أفاد الفعل مشاركة أو تسوية أو مخالفة، أو نحوها، وجب أن يكون فاعله مثنى أو جمعاً، أو معطوفاً عليه، نحو: "تضارب الرجال"، "تضارب الرجال"، "تضارب عمرو وزيد".

٤- لا يضاف اللفظ إلى ما في معناه، فالنحاة يقسمون الإضافة إلى "معنوية" وهي على معنى "من" أي إضافة الاسم إلى اسم هو بعضه، مثل: "تضارب ذر"، و"غير محضة": وهي إضافة اسم إلى اسم غيره، مثل: "سلام زيد"<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> تمام حسن، البيان في روائع القرآن، ص ١٥٥ - ١٥٦.

<sup>(٢)</sup> ابن عيينة، شرح للفصل، عالم الكتب، بيروت، دت، ١/ ١٠٩.

<sup>(٣)</sup> السابق، ١/ ٤٣.

<sup>(٤)</sup> سابق، ٢/ ٨.

٥- يلزم الربط بإعادة اللفظ إذا بحيف اللمس<sup>(١)</sup> ، كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِنِّ

أَنْتَ نَارٌ أَرَأَيْتُمْ أَنَّى تُؤْتَىٰ مِنْهَا زُجُجٌ أَوْ يُجَدُّ عَلَيْهَا نَارٌ مِّنْ عِشِّ جَنٍّ تَأْكُلُ الشَّجَرَةَ أَنَّهَا كَأَنَّهَا كَلْبٌ يُزْجَىٰ ۖ فَإِنَّ الشَّجَرَةَ لَكُلِّ شَيْءٍ لَّا يُلْقَىٰ إِلَيْهِ مِصْرَافٌ مِّنْ لِّغْوِ الْجَنِّ تَبْعٌ ۚ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۚ﴾ طه/ الآية ١٠.

تكرر ذكر النار بدلاً من "عليها"<sup>(٢)</sup> . وكذلك قد يؤتى بالمظهر مكان

المضمر معنى، كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ

الْمُحْسِنِينَ﴾ يوسف/ آية ٩ ، "مَنْ" هنا شرطية فى موضع رفع بالابتداء،

وخبره: "فإن الله لا يضيع أجر المحسنين" وكان الأصل أن يقال: "فإن الله

لا يضيع أجرهم"، ليعود "مَنْ" فى الجملة إلى المبتدأ ذكره، إلا أنه أقام

المظهر مقام المضمر<sup>(٣)</sup>.

٦- لا يأتى المطاوع إلا من فعل يمكن لمفعوله أن يتأبى على قبول الحدث، فلا

يجوز: "انقتل" أو "انضرب" ، لأن معنى المطاوعة هو: أن تريد من الشيء

أمرًا فتبلغه، إما بأن يفعل ما تريده إذا كما مما يصح منه الفعل نحو: "صرفته

فانصرف" ، وإما أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذى يصح منه الفعل، وإن

كان مما لا يصح منه الفعل، نحو: "قطعت الجبل فانقطع"<sup>(٤)</sup>.

٧- لا تدخل "أن" المصدرية على فعل لا مصدر له، نحو: "عسى - وليس -

ونعم - وبئس.... الخ"، لكونها أفعالاً جامدة غير مشتقة.

٢- التضام النحوى:

ويعنى به العلاقة التى تنشأ بين العنصرين (التابع والمتبوع) داخل

(١) د. زين كامل الخريصكى، مواضع اللمس عند النحاة والصرفيين، ط المعرفة الجامعية ١٩٨٩م ص ١٩٠.

(٢) د. محمد حسان الباقى فى روافع القرآن، ص ١١٠.

(٣) ابن الأنبارى، البيان فى غريب إعراب القرآن، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، بغية للسرية العامة

للكتاب، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م ٢ / ٤٤٤.

(٤) ابن جنى، للنصف فى علم التصريف للمازنى، دار إحياء التراث العربى، سنة ١٩٥٤، ١ / ٧١.

للمنظومة النحوية، أو بمعنى آخر، هو استلزام<sup>(١)</sup> أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصراً آخر، فسمى التضام هنا "التلازم".

أو يتنافى معه، فلا يلتقى به، ويُسمى هذا بـ "التنافي"، وهو قرينة سلبية تندرج تحت التضام.

وهذا التضام النحوي يظهر بوضوح بين التابع والمتبوع، والمفسر والمفسر، والتمييز والمميز، والضمير ومرجعه، وتعمل الضمير وعلمه، والمطابقة بين العنصرين والرتبة بينهما، والفصل والوصل، والافتقار والاختصاص والاقتران، والعامل والمعمول، وتقرير الجملة والركيب.... الخ<sup>(٢)</sup>.

ويستدل على هذا التضام بإحدى طريقتين، هما :

١- طريقة الذكر: وفيها يكون العنصران المتلازمان مذكورين في نص الكلام، وهو إما (ذكر اختصاص) وإما (ذكر افتقار).

٢- طريقة العلم (الحذف): وفيها يستدل بقرائن سبق الذكر، أو الاستلزام على العنصر غير المذكور في النص، إما لاستتار واجب أو لحذف.

### أنواع التضام النحوي:

#### أولاً: الاختصاص :

هو من صفات الحروف والأدوات، لأن الأداة إما أن تدخل على نوع معين من الكلمات لا تعداه إلى غيره، فتسمى "مختصة" كاختصاص "إن" وأخواتها بالأسماء، وكذلك "حروف الجر"<sup>(٣)</sup>. وإما أدوات غير مختصة تدخل على الأسماء والأفعال، مثل: "أدوات النفي" فهي لا تؤثر إعرابياً، لقول النحاة:

(١) د. محمد حسنة، اللغة العربية معناها ومبناها، ط دار الثقافة، الدار البيضاء ١٩٩٤م ص ٢١٦.

(٢) د. محمد حسنة، البيان في روائع القرآن، ص ١٥٣.

(٣) سيوريه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط مطبعة للصربية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ١/ ٤١٩، ٢/ ١٣١.

«إن الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصة»<sup>(١)</sup>.

ومن خلال استقراء بعض كتب النحو، لاسيما كسب الخلاف والأصول، فقد استبطلت بعض القواعد الخاصة بضميمة الاختصاص، ومنها:

١- تختص "إن" وأحواتها بالدخول على الأسماء، فهي ناصبة لاسيما رافعة لغيرها، وإنما عملت لكون الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصة<sup>(٢)</sup>.

٢- الخفض يختص بالأسماء<sup>(٣)</sup>.

٣- تختص حروف النداء بالدخول على الأسماء<sup>(٤)</sup>.

٤- تختص علامات التنبيه والجمع بالأسماء<sup>(٥)</sup>.

٥- تختص نون الوقاية بالدخول على الأفعال، فنقول: أرسلني، وأرسلني ولا نقول: مُرسلني، ولا مُسئلني<sup>(٦)</sup>.

٦- تختص (أفعل) بنصب النكرات بعدها على التمييز<sup>(٧)</sup>.

٧- يختص الإسناد بالجملة<sup>(٨)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> ابن الأثير، الإتيان في مسائل الخلاف، تحقيق محمد عيسى الدين عبد الحميد، ط بيروت، المكتبة الصربية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ١/ ٧٧٠.

<sup>(٢)</sup> وإنما نصبت الأسماء ورفضت الإخبار؛ لأنها أشبهت الأفعال لفظاً ومعنى؛ أما النفي فمن وجوه: أحدها: أن أواخرها مبنية على الفتح كالنقل الماضي، وثانيها: أنها تنخفض من منصفها كالأفعال، وثالثها: اتصال نون الوقاية بها إذا دخلت على ياء التكلم كالأفعال، ورابعها: أنها مركبة من ثلاثة أحرف فصاعداً كعدد حروف الأفعال. وأما المعنى، فلأن معانيها كمعاني الأفعال، فمعنى إنه أن: أكدت، وكان: شئت، وليت: نقيت، لعل: ترجيت، ولكن: استلكرت.

ينظر: عبد العزيز الوصلي، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق على موسى الشهابي، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٩٥م، ٢/ ٨، ٩.

<sup>(٣)</sup> ابن الأثير، الإتيان في مسائل الخلاف، ج ١، مسألة ١٤، ص ٩٧، ٩٨.

<sup>(٤)</sup> السابق، ج ١، ١٤٣، ص ٩٩.

<sup>(٥)</sup> السابق، ج ١، ١١٣، ص ٨٠.

<sup>(٦)</sup> السابق، ج ١، ١٥٣، ص ١٢٩.

<sup>(٧)</sup> السابق، ج ١، ١٥٣، ص ١٣٢.

<sup>(٨)</sup> السابق، ج ١، ٢١، ص ١٧٤.

- ٨- تختص (إن) المسحقة بالعمل فى الأفعال، على حين أن (إن) المشددة تختص بالعمل فى الأسماء<sup>(١)</sup>.
- ٩- تختص (أن) المسحقة بالعمل فى الأحرف [لا، قد، سوف، السين] مثل: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ للزمل/ آية ٢٠<sup>(٢)</sup>.
- ١٠- يختص الجزم بالأفعال، وعلامته السكون فى الصحيح، وحذف الحرف فى المعتل<sup>(٣)</sup>.
- ١١- تختص نون التوكيد بالأفعال وهى تقابل (إن، واللام) فى الأسماء<sup>(٤)</sup>.
- ١٢- تختص (اللام) و(يرن) بالقسم مع لفظ الجلالة، فنقول مع (اللام) "لله تَبَتُّنٌ وَتَحَاسُنٌ"، وأما (يرن) فتختص بـ (رَبِّ) ، نحو "مِنْ رَبِّى لأفعلن"، وهى (يرن) الجر عند سيره<sup>(٥)</sup>.
- غير أنه قد يُحَوَّرُ فى هذا النوع من التضام، كأن تختص (لما) بالمضارع بعدها، فنحذفها قد دخلت على جواب قسم متصدر باللام فى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَيُؤَيِّنَنَّكُمْ رَبُّكَ أَغْمَاحَهُمْ﴾ هود/ آية ١١١.
- فاجتمع الضدان فى (لما) تعنى النفى، و(لام القسم) تعنى تأكيد الإثبات، وكلاهما رتبة الصدارة، ومع ذلك فقد قدمت (لما) على (اللام) مع رفض النحاة لدخول الحرف على الحرف، ومن ثم تكون جملة (ليؤينهم) جواباً للقسم، أما ما تختص به (لما) فهو مخوف يُقَلَّرُ من الفعل الموجود فى

<sup>(١)</sup> ابن الأثير، الإحصاف فى مسائل الخلاف، ج ١، م ٢٤، ص ١٩٥.

<sup>(٢)</sup> السابق، ج ١، م ٢٤، ص ٢٠٤.

<sup>(٣)</sup> عبد العزيز الموصلى، شرح غنية ابن مسطى، ١/ ٢٢٧.

<sup>(٤)</sup> وإنما حلت فى نهاية الفعل لتمييزها عن توكيد الاسم الذى يقع فى أوله؛ لانهطاط الفرع عن الأصل؛

ولأنها لو زلت فى أوله لاجتمع زائدتان، حرف المضارعة والتوكيد نظر المصدر السابق، ١/ ٣٦٦.

<sup>(٥)</sup> سيره، الكتاب، ٣/ ٤٩٩.

الآية، وكذلك قد دخلت (لما) على محير (إن) المحققة، فكانت بمنزلة (اللام)، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكُفِّرُ بَدَأَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ (الزحرف/ آية ٣٥<sup>(١)</sup>).

وكذلك قد اختصت (تسن) بالاثني، أو المعطوف، إلا أننا نجد أنها قد دخلت على المفرد في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُ مِنْهَا مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ آل عمران/ ٨٤. وتفسر ذلك أن المفرد جاء نكرة في سياق النفي، فأفاد العموم مثل اسم الجنس<sup>(٢)</sup>.

١٣- تختص حروف النصب بالدخول على المضارع، فإما أن تنصب بنفسها، وإما أن تنصب على إضمار (أن) بعدها، مثل: (حتى)<sup>(٣)</sup>.

١٤- تختص بعض الأفعال القاصرة بتعديها للمفعول بحروف جر معينة، نحو (دخل) فهو يختص بـ(في) للدلالة على الأمكنة، والأزمنة، وبـ(على) للدلالة على الأشخاص<sup>(٤)</sup>.

واعتماداً على هذه القاعدة حاول أحد الباحثين<sup>(٥)</sup> أن يختص حروفاً بعينها لمعانٍ خاصة في وصول الأفعال بواسطتها إلى ما تتعدى إليه، فقول إن: أ- إذا كان المراد إيصال معنى الفعل إلى المفعول على وجه الوصول إليه، فالجر بـ"اللام" مثل: "قلت له"، "رئيت له".

ب- إذا كان المراد إيصال معنى الفعل للمفعول على وجه اللصوق، حقيقة أو مجازاً، فالجر بـ"الباء"، نحو: "دعنت بالعطر"، "تمسخت بالماء".

<sup>(١)</sup> أبو حيان، البحر المحیط، دراسة وتحقيق وتعليق، للشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد

معرضه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، ١٦/٨.

للإيضاح حسن، فیهان فی وواقع القرآن، ص ٣٩٢.

<sup>(٢)</sup> ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٤١، ص ٢٤، ص ٢٠٨.

<sup>(٣)</sup> أبو إبراهيم السمرائي، الفعل زمانه وأبنته، مؤسسة الرسالة، د.ت، ص ٨٤.

<sup>(٤)</sup> أبو إبراهيم حسن حزام، الفعل التواصل وأسرار الوصول، مطبعة رسيدي، ١٩٣٥، ص ٤٢.

ج- إن كان المراد لإيصال معنى الفعل إلى المعمول على وجه إنتهائه به، فالجر بـ "إلى"، نحو: "سرت إلى السوق"، "صبرت إلى العلم".

د- إن كان المراد لإيصال معنى الفعل إلى المعمول على وجه وقوعه عليه حقيقةً أو مجازاً، فالجر بـ "على"، مثل: "مشى على الأرض"، "ضرب على الزواب"، "ذهب عليه الأمر" إذا فاتته، فكأن الأمر وقع عليه الذهاب حيث فاتته كما يوقع الضارب الضرب.

هـ- إن كان المراد لإيصال معنى الفعل إلى المعمول على وجه وقوعه فيه حقيقةً أو مجازاً، فالجر بـ "فى"، نحو قوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ البقرة/ آية ٢٠٨، ﴿لَا صَلِّبَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ طه/ آية ٧١.

١٥- تختص حروف: "إن، إذا، لو، إذ" بالشرطية، وكثيراً ما يحذف الفعل بعد "إذا"، كما فى قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ الانشقاق/ آية ١.

وقد تجوز الأسلوب القرآنى فى شرطية "إذ"، فضمنت معنى "لقد" كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ بِدَعْوَانِ آبَائِكُمْ وَتَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ البقرة/ من الآية ٤٩، أى "لقد نجيناكم" (١).

وكذلك التخصيص "ألا، هلاً، لولا، لوما" (٢) بحذف الفعل بعدها، لقراءة سبق الذكر، كما فى حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لـ "جابر" عندما سأله: "ما تزوجت؟" قال: "ثيباً"، قال: "هلاً جاريةً تلاعبها وتلاعبك" (٣)، والتقدير: هلا تزوجت جارية.

(١) إمام حسن، البيان فى روضح القرآن، ص ٢٤٨.

(٢) سيوه، لكتاب، ١/ ٢٦٨.

(٣) البخارى، صحيح البخارى، حاشية السننى، دار المعرفة، بيروت، ٣/ ٢٢٠.



وهكذا وجدت أصول نحوية تبين صلة الضمائم بعضها ببعض، فكانت هذه الظاهرة مجالاً واسعاً فيه كثير من دراسات البلاغيين والأسلوبيين، للوقوف على مدى تأثر التلويح والجمال الأسلوبى بتلك الظاهرة.

## ب - ضم افتقار:

وهو قسمان: ١ - افتقار متأصل.

٢ - افتقار غير متأصل.

أما الافتقار المتأصل: فهو العناصر التى لا يصح إفرادها فى الاستعمال، وإن صح ذلك عند إرادة الدراسة والتحليل. مثال ذلك افتقار حرف الجر إلى المجرور، وحرف العطف إلى المعطوف. على حين يكون الافتقار غير المتأصل: وهو ما يكون للباب النحوى بحسب تركيبه، كافتقار المضاف إلى المضاف إليه، والحال إلى حدث يلابسه، وإنما سُمي الافتقار غير متأصل، لأنه هنا غير منسوب إلى الكلمة، لأنها غير مفتقرة بحسب الأصل، وإنما يكون الافتقار للباب، فكل كلمة تقع هذا الموقع يفرض عليها الباب هذا النوع من الافتقار<sup>(١)</sup>.

وقد وضع "الصبان" فى "حاشيته" الفرق بين هذين القسمين من الافتقار قائلاً: «أما الافتقار للتأصل فهو أن يقتصر الاسم إلى الجملة افتقاراً مؤصلاً أى لازماً، كالحرف فى: "إذ، إذا، حيث" للوصلات الاسمية»<sup>(٢)</sup> وسماه بالشبهة الافتقارى، لأن كل عنصر فيه يقتصر افتقاراً متأصلاً إلى ما بعده، فهما لا يفترقان.

أما الافتقار غير المتأصل، فهو - على حد قول الصبان - «افتقار الكلمة، "سبحان" إلى مفرد أو جملة افتقاراً غير لازم، كافتقار الظرف يوم" إلى جملة

<sup>(١)</sup> تمام حسبان، البيان فى رواقع القرآن، ص ١٥٤

<sup>(٢)</sup> «صبان فى حاشيته على شرح الأهمر» مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥١ / ١

بعده، كما في قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ المائدة/ آية ١١٩، وذلك لأن افتقار "يوم" إلى الجملة بعده ليس لذاته، وإنما هو سارض كونه مضافاً إليها، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ودليل ذلك أن كلمة "يوم" في سياق آخر، مثل: "هذا يوم مبارك" لا تفتقر إلى جملة<sup>(١)</sup>.

وسنذكر فيما يلي أمثلة من الافتقار للتأصل وغير التأصل مما ورد في كتب النحاة:

- ١- افتقار الصفة إلى الموصوف. <sup>(٢)</sup> [متأصل]
- ٢- افتقار الأسماء الموصولة لجملة الصلة، فيقول "ابن يعيش" «[الذي] وما نحوه من الموصولات بمنزلة الحرف من الكلمة، من حيث كان لا يفهم معناه إلا بضم ما بعده إليه» <sup>(٣)</sup> [متأصل]
- ٣- افتقار الأفعال الفاعلة في تعديها إلى حرف الجر، ويفسر "ابن جنى" ذلك الافتقار بأن حرف الجر يُعَدُّ جزءاً من الفعل، لأنه يصل به إلى المفعول، كما يُعَدُّ جزءاً من الاسم الذي بعده؛ لافتقار هذا الحرف إلى اسم يعمل فيه، ويدل على ذلك بأن الحرف وما بعده في محل نصب مفعول<sup>(٤)</sup>.
- ٤- افتقار "كاف التشبيه" غير الاسمية إلى الاسم بعدها، إلا أنها قد وردت أحياناً دون مشبه، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ البقرة ١٤٣، وكذلك قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ﴾ البقرة ١٥١.

<sup>(١)</sup> قصبان في حاشيته على شرح الأثيري، ١/ ٥٥.

<sup>(٢)</sup> السيوطي، الأشباه والنظائر، مراجعة د. طه عبد الرؤوف سعد، ط شركة الطباعة الفنية للتخطيط، القاهرة، الكليات الأزهرية، ١٣٨٨هـ/ ١٩٧٥م، ١/ ١٧٣.

<sup>(٣)</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ١٥٠.

<sup>(٤)</sup> ابن جنى، المفصل، تحقيق محمد عيسى النجار، ط دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م، ٢٤٠.

وكذلك "كم الخفوة" لإيهامها، فتفتقر هي و"الكاف" إلى اسم يعنهما  
يوضح معنيهما<sup>(١)</sup>. [متأصل]

٥- تفتقر جملة الصلة إلى ضمور عائد على اللوصول، لتعلق الحكم بهما معاً،  
وإلا كانت جملة الصلة أجنبية<sup>(٢)</sup>. [متأصل]

وقد يحذف العائد من الصلة، كحذفه من الصفة، وحذفه من الصلة أولى  
لطول الكلام، كما في: "زيد الذي ضربت" أي: "ضربته"<sup>(٣)</sup>.

٦- افتقار "ال التعريف" إلى اسم مُنْكَر، فيكونان معاً كالمتنصر الواحد<sup>(٤)</sup>.  
[متأصل].

وإن كان الشاعر العربي قد تجرّز في ذلك، فأدخلها على القدر المضارع،  
كما في:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرُضِيِّ حُكُومَتُهُ

وَلَا الْأُصْهَلُ وَلَا بِي الرُّوَّايِ وَالْجَدَلِ<sup>(٥)</sup>

أي: الذي ترضى حكومته<sup>(٦)</sup>.

٧- الظروف المضافة إلى الجمل: وهي ضربان:

<sup>(١)</sup> قرطبي، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قزوين، مطابع القروى،  
بيروت: د.ت ٤٠ / ١.

<sup>(٢)</sup> وقد اشترط النحاة بجملة الصلة شروطاً غير الشروط المذكورة أعلاه، وهي: أن تكون عويمة - جملة  
معلومة للسامع؛ ينظر: ابن صفور الأشعري، شرح جمل القرطبي تحقيق د. صاحب أبو حجاج،  
للموصل، العراق، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، ٩٣ / ١.

<sup>(٣)</sup> السهيلي، الأمالي، ط السعادة، القاهرة، ١٩٧٠م، ص ٩١.

<sup>(٤)</sup> ابن هشام، مغنى اللبيب، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة: د.ت ١،  
٥٠. بحجاسة عبد اللطيف، النحر والدلالة، مطبعة المدينة، القاهرة، ط ١، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ص ٧٧.

<sup>(٥)</sup> أنشد الفرزدق، ينظر السيوطي، شرح شواهد اللغى، تحقيق محمد محمود الشنتبطي، عناية د. أحمد ظفر  
كوحان، ط دار مكتبة الحياة، بيروت د.ت ١ / ٤٦.

<sup>(٦)</sup> الإمام حسان، بحوث لغوية وأدبية، مطبعة أم القرى، ١٩٨٦م، ص ٣٤.

أ- واجبة الإضافة إلى الجملة، وهى: "حيث"، "إذا" على خلاف فيها  
وأضاف "ابن هشام"<sup>(١)</sup> "لما" الاسمية. [متأصل]

ب- غير واجبة الإضافة، نحو: "يوم" - "حين" - "ريث" بمعنى الإبطاء  
نحو: "تَوَقَّفَ رَيْثَ أَخْرَجَ إِلَيْكَ"، "آية" بمعنى علامة<sup>(٢)</sup>

وأضاف السيوطى من الظروف: "عند"، "لدى"، "لدى"، "ويبين الفرق  
بينهما"<sup>(٣)</sup>.

٨- قد ذكر صاحب "شرح المفصل" أسماء غير ظروف تلزم الإضافة، ولا تكاد  
تفرق عنها حتى ولو أفردت، فهى على معنى الإضافة، نحو: "مثل"،  
"شبه"، "غور"، "يد"، "قيد"، "قدا"، "قاب"، "قيس" والثلاثة الأخيرة منها  
بمعنى "مقدار"، نحو قوله تعالى: ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ النجم/ ٩<sup>(٤)</sup>.

ولكون هذه الأسماء تلزم الإضافة لا يجوز دخول الألف واللام عليها،  
فلا يقال: "المثل" ولا "الشبه"، ولا "الكل"، ولا "البعض"، لأن ذلك كالجمع  
بين الألف واللام والإضافة، وكذلك: "أى"، "بعض"، "كل"، "كلا" فالإضافة  
فيها لازمة، وكذلك: "فو" فتقول: "رأيت رجلا ذا مال"، "جاء رجل ذو  
مال"، "مررت برجل ذى مال"، وكذلك المثنى منها، والجمع. ومثلها "أولو"  
لجمع المذكور، كما فى قوله تعالى: ﴿فَنَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُ بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ النمل/ ٣٣

ومؤنثها "أولات"، كما فى قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ

يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ الطلاق/ ٤.

<sup>(١)</sup> ابن هشام، معنى اللب، ١/ ٣٦٩، خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ٤٠٠/ ٤٠٠.

<sup>(٢)</sup> الرضى، شرح للكافية، ٤/ ١٧١، ١٧٠.

<sup>(٣)</sup> السيوطى، الأشبه والنظائر، ٧٧/ ٧.

<sup>(٤)</sup> ابن ميمون، شرح للفصل، ١٢٩/ ٦.

وإنما لزمّت الإضافة هنا لأن المضاف إليه هو المقصود، ومن ذلك: "قَدْ" و"قَطْ" و"حَسْبُ"، يقال: "قلك درهمان"، "قلك ديناران" أى اكشف بذلك واقطع، وإنما لزمّت هذه الأسماء الإضافة لأنها واقعة موقع فعل الأمر، وفعل الأمر لابد له من فاعل، ولم تكن هذه الأسماء مما يُرْفَع، فأضيفت إلى الفاعل، فإذا قلت: قلك وقطك، حسبك فكأنك قلت: اكشف واقطع.

وكنّلك "أيا" للوصول ففى بعض المضاف إليه، ولا يظهر معناها إلا بما تضاف إليه<sup>(١)</sup> [افتقار غير متأصل].

٩- يفتقر المبتدأ إلى الخبر؛ لأن كلاّ منهما عين الآخر، فإذا قلت: "زيد قائم وعمرو منطلق"، كان "قائم" فى المعنى هو زيد، "منطلق" هو عمرو<sup>(٢)</sup> [غير متأصل].

١٠- كل فعل يلزم فاعلاً، فهما كالشيء الواحد<sup>(٣)</sup> [افتقار متأصل].

١١- تفتقر الأفعال لثاء التانيث للدلالة على الفاعل الموث تانيثاً حقيقياً<sup>(٤)</sup> [افتقار متأصل].

١٢- تفتقر حروف الجر إلى ما يتعلق به يكون فيه معنى الحدث<sup>(٥)</sup> [افتقار متأصل].

١٣- تفتقر حروف العطف إلى المعطوف، وحروف الاستثناء إلى المستثنى حتى ولو حُلِفَتْ ففى على معنى وجودها، كما فى: "ليس إلا" والحال الجملة إلى "أو" الحال، وكنّلك الضمير إلى مرجعه<sup>(٦)</sup> [متأصل].

(١) ابن جبر، شرح للفصل، ١٣٠، ١٣٧.

(٢) ابن الأثير، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ج ١، م ٢٩، ص ٢٤٥.

(٣) السابق، ج ١، م ١١، ص ٧٩ جلال الدين السيوطى، الأشباه والنظائر، ١/ ٢٨٩.

(٤) ابن الأثير، الإنصاف، ج ١، م ١١، ص ٧٩.

(٥) السابق، ج ١، م ٢٩، ص ٢٤٦.

(٦) د. تمام حسنة، البيان فى رواقع القرآن، ص ١٥٤.

١٤- يفترق فصل التعجب إلى اسم نكرة بعده ينصبه على التمييز<sup>(١)</sup> زعير متاصل].

ويرى البحث أن في ذلك النوع من التضام بعضاً من التجوُّز، فالنحاة يجمعون على أن الأفعال: [فَتَيَّ، بَرِحَ، دام] مفترقة إلى أداة نفي قبلها، إلا أننا نجد أنها في السياق القرآني قد وردت بدون أداة النفي؛ فهي على تقدير وجودها، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ يَنتَظِرْ أَنْ يُرْسَلْ﴾ يوسف / ٨٥.

ثانياً: التضام السلي:

فمن مظاهر التضام السلي ما يعرف بـ "التنافي"، وهو وجود عنصر ما يتنافى مع ما يقابله، فلا يجمع بينهما. «وهو عكس التضام وإن دُرِج تحته، باعتباره قسماً للتلازم، ويمكن بواسطة قرينة التنافي استبعاد أحد المعنيين عند وجود الآخر»<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك ما عر عنه النحاة باستخدام "لا" النافية، نحو:

١- لا يجمع بين [ال] والإضافة المحضة، كما لا يجمع بين التثنية والإضافة بنوعيهما<sup>(٣)</sup>.

٢- لا يجمع بين المضمرة ونعته ولا يضاف إليه<sup>(٤)</sup>.

٣- لا يجمع بين "كلا" و"كلتا" وكون المضاف إليهما نكرة أو مفرداً أو جمعا<sup>(٥)</sup>.

٤- لا يجمع بين "ذو" وكون ما يضاف إليه ضميراً<sup>(٦)</sup>.

<sup>(١)</sup> ابن الأثير، الإيضاح، ج ١، م ١٥، ص ١٣٧.

<sup>(٢)</sup> تمام حسان، اللغة العربية معطاه ومبتناه، ص ٢٢٢.

<sup>(٣)</sup> قرطبي، شرح الكافية، ١٧٩/٢، ١٨٠.

<sup>(٤)</sup> تمام حسان، اللغة العربية معطاه ومبتناه، ص ٢٢٢.

<sup>(٥)</sup> ابن هشام، أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد عيسى الدين، ط ٥، بيروت، ١٧٤/٣.

<sup>(٦)</sup> ابن هشام، مفتي اللبيب، ١٨٢/٢ وما بعدها.

- ٥- لا يجمع بين اسم ونحو "لولا" فغيرها دائماً محذوف<sup>(١)</sup> .
- ٦- لا تدخل حروف الجر على الضمائم، أو اجتمعت المحكية، أو الأفعال<sup>(٢)</sup> .
- ٧- لا يدخل حرف النداء على الاسم للمصرف بـ"ال" إلا بعد التوصل إليه بـ"أيها" أو "أيتها"<sup>(٣)</sup> .
- ٨- لا تجز "حتى" إلا ما كان آخرها أو متصلاً بالآخر<sup>(٤)</sup> .
- ٩- لا يجمع بين علامتي التانيث في كلمة واحدة، نحو: مسلمات، صالحات، فالأصل: مسلمتات، وصالحات، لأن كل واحدة من التائين تدل على ما تدل عليه الأخرى من التانيث<sup>(٥)</sup> .
- ١٠- لا يجمع بين العرّض والمعرّض، كما في: "أما أنت منطلق انطلقت معك" والتقدير: "إن كنت منطلقاً انطلقت معك"<sup>(٦)</sup> .
- ١١- لا يقع الإعراب على أحرف المعاني<sup>(٧)</sup> .
- ١٢- لا تعمل عوامل الأسماء في الأفعال ولا عوامل الأفعال في الأسماء<sup>(٨)</sup>
- ثالثاً: هوارض التضام:** ١- الفصل ، ٢- الاعراض
- أما الفصل فهو نوعان: فصل نحوي، وآخر بلاغي
- الفصل النحوي<sup>(٩)</sup>:**

إنما قيدنا الفصل بأنه نحوي للتفريق بينه وبين الفصل البلاغي، فالفصل

<sup>(١)</sup> السوراني، شرح الكتاب لسوره، تحقيق د. رمضان عبد التواب، د. محمود عيسى، مازن، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ،

<sup>(٢)</sup> ابن الأثيري، الإصناف في مسائل الخلاف، ج ٢، ٧٨م، ص ٥٧٠، ٥٧٣.

<sup>(٣)</sup> ابن عيسى، شرح للفصل، ٩٤٨ / ٢.

<sup>(٤)</sup> الفصيح في حاشيته على ألفية ابن مالك، ٩٧، ٩٦ / ٣.

<sup>(٥)</sup> ابن الأثيري، الإصناف في مسائل الخلاف، ج ١، ٢ م، ص ٢٠، ج ١، ٤م، ص ٤٢، ٤٣.

<sup>(٦)</sup> السابق، ج ١، ١٠م، ص ٧١.

<sup>(٧)</sup> السابق، ج ١، ١٩م، ص ١٦٧.

<sup>(٨)</sup> السابق، ج ١، ٢٤م، ص ١٩٦.

<sup>(٩)</sup> القزويني، الإيضاح، منشورات دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٥م، ٢ / ٢٤٧ وما بعدها

البلاغي إنما يكون بحذف حرف الربط الذي يربط جملة بأخرى، أما النحوي فهو الفصل بين أجزاء الجملة المتلازمة أو المرتبطة برابط السياق بعنصر من عناصر الجملة غير أجنبي عنها، إذا كان بكلمة مفردة فهو "فصل"، وإذا كان بجملة فهو "اعتراض" والنحاة يكرهون الفصل بأجنبي، على حين يجيزون الاعتراض بحمل أجنبية لما لها من إفادة معنى جديد تضيفه إلى التركيب.

والفصل يكون بين التابع والتبوع، أو الأداة ومدحرجها، الفعل والفاعل، المضاف والمضاف إليه، والمنعوت ونعته<sup>(١)</sup>.

- ومن خلال استقراء بعض كتب النحور توصلنا إلى أن هناك "فصل للسعة" وآخر "للضرورة".

أما الفصل سبعة فيكون كما بينا بين المنصيرين المتلازمين، نحو:

٦- الفصل بين المضاف والمضاف إليه : فالكوفيون يرون أن الفصل بين

المتضايقين جائز سعة، على حين يمنع البصريون ذلك ويخصصونه للشعر<sup>(٢)</sup>

ويعصرون المواضع التي يبرز فيها الفصل على النحو التالي:

أ- أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله،

كقراءة ابن عامر: ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ الأنعام/ ١٣٧<sup>(٣)</sup>.

وقد يفصل بين المتضايقين بـ "الظرف"، نحو: "تَرَكَ يَوْمًا نَفْسَكَ وَهَوَاها

مَتَى لَهَا فِي رَكْعَتَاهَا"<sup>(٤)</sup>، فقد فصل "يومًا" بين المصدر "تَرَكَ" وعامده،

"نَفْسَكَ".

ب- أن يكون المضاف وصفًا والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل

<sup>(١)</sup> الإمام حسنات الببان في روائع القرآن، ص ١٧٦.

<sup>(٢)</sup> الببان في حاشيته على الألفوني، ٢ / ٢٧٥، ابن الأثير، الإتصاف، ج ١، ص ٤٧٧.

<sup>(٣)</sup> ابن تيمية، السبع في القراءات، ص ٢٠.

<sup>(٤)</sup> الببان في حاشيته، ٢٠٦/٢.



مفعوله الثانى، كقراءة بعضهم: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾<sup>(١)</sup> ليراهم/ ٤٧<sup>(٢)</sup> وهى قراءة شاذة.

فإن قلت: هلا قيل: يخلف رسله وعده؟ ولم يقدم المفعول الثانى على الأول؟ قلت: قدم للوعد ليُعلم أنه لا يخلف الوعد أصلاً... وقال: رسله، ليؤكد أنه إذا لم يخلف وعده أحداً - وليس من شأنه إخلاف المرء - كيف يخلفه رسله الذين هم عيونه وصغوته؟

وقد يفصل الظرف بين الوصف وعامله، نحو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هل أتمت تاركوا لى صاحبي»<sup>(٣)</sup>. وللملاحظ أن الفصل هنا تم بالجار والمجرور [لى] للتضمن لمعنى الظرف.  
جـ - وزاد فى الكافية الفصل بـ "إما"، نحو:

هَذَا خَطْبًا إِمَّا إِسَارٍ وَبَنَةٍ . وَإِمَّا نَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحَرْ أَجَنَرٍ<sup>(٤)</sup>

أما الفصل الضرورى المختص بالشعر، فقد ذكر منه ثلاث مسائل هى:  
"الفصل بالأجنبي - نعت للمضاف - النداء"<sup>(٥)</sup> . ولا نجد ضرورة لعرضه حتى لا يطول بنا المقام.

٢ - الفصل بين الفعل والفاعل: وأكثر النحاة على أن العلاقة بين الفعل والفاعل علاقة الجزء بالكل فلا يجوز الفصل بينهما بأجنبي، يقول "ابن السراج": «ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل»<sup>(٦)</sup> . والمقصود بشيء لم يعمل فيه الفعل هو العنصر الأجنبي، وهذا

<sup>(١)</sup> أبو حيان البحر المحيط، ٥/ ٤٣٩، الفرغى، الكشاف ٢/ ٥٦٤ - ٥٦٦.

<sup>(٢)</sup> الصبان فى حاشيته، ٢/ ٢٧٦.

<sup>(٣)</sup> قاله "تأبط شرًا" فى قصيدة من الطويل، والشاهد فى فصل "إمّا" بين المضاف وهو "مطبا" والمضاف إليه وهو "إسار"، الصبان فى حاشيته، ٢/ ٢٧٧.

<sup>(٤)</sup> الصبان فى حاشيته، ٢/ ٢٧٧ - ٢٧٨.

<sup>(٥)</sup> ابن السراج، الأصول فى الشعر، تحقيق عبد الحسین قنطلى، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ -

١٩٨٤م ٢/ ٢٢٢.

غير جائز، على حين اجازوا هذا النوع من الفصل إذا كان الفاصل عم  
أجنبي كما في قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكِ  
الْقُدُّوسِ الرَّزَّازِ الْحَكِيمِ﴾ الجمعة / ١، فُصِّلَ بالجار والمجرور بين الفعل  
والفاعل لإفادة تقييد التسيح بالجار والمجرور، ثم بالفاعل بين المجرور  
وصفاته فعلاً تطول بين ركني الجملة بما ليس من أركانها، وقد يُفصل  
بالمفعول والظرف والجار والمجرور بين الفعل والفاعل، نحو قولهم: "حضر  
القاضي اليوم امرأة" والتقدير: "حضرت امرأة اليوم إلى القاضي"<sup>(١)</sup>. وقد  
أدى الفصل إلى إسقاط عَلم التأنيث من الفعل.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمِنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ البقرة / ٢٧٥. وكذلك قوله  
تعالى: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ هود / ٦٧.

### ٣- الفصل بين التابع والمتبوع:

أ- الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ويجوز الفصل بين المعطوف  
والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي، فنقول: "قام زيدٌ اليومَ وعمرو" ففصل  
بين زيد وعمرو بالظرف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ  
الْقِيَامَةِ﴾ هود / ٦٠<sup>(٢)</sup>، ففصل بالمفعول الثاني بين المتعاطفين، ولا يقال  
فصل بين نائب الفاعل والمفعول الثاني؛ لأن الفعل من أخوات "أعطى"  
ومفعولها ليسا متلازمين؛ لأنه ليس بينهما علاقة إسناد ملحوظة.

ب- الفصل بين التوكيد والتوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمُنُّونَ إِلَّا بِمَا  
أَنبَأَهُنَّ كَذِبًا﴾ الأحزاب / ٥١<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن جني، شرح للفصل، ٩٢/٥.

(٢) د. تمام حسنة، بيان في رواقع القرآن، ص ١٧٧.

(٣) لمسان في حاشيته، ٥٨/٣.

ج- الفصل بين الهدل والهدل منه، كما فى قوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(١)</sup> .

د- الفصل بين النعت والمنعوت، كما فى قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى اللَّهِ شَكٌّ فَأَطِئِ السَّحَابَ وَالْأَرْضَ﴾ إبراهيم/ ١٠<sup>(٢)</sup> ، فصل بالمبتدأ المؤخر بين المقدم وصفته.

#### ٤- الفصل بين المصدر وعامله:

لا يجوز الفصل بين المصدر وعامله بأجتنى<sup>(٣)</sup> ، فإذا قلت: "أعجبني ضرب زيد عمرًا اليوم عند بكر"<sup>(٤)</sup> ولا يفصل بشيء من الطرفين بين المصدر وصلته، ولا بين شيء من أجزاء صلته لشدة التعلق بينهما.

#### ٥- الفصل فى الأساليب:

أ- أسلوب المدح والذم: يجوز الفصل بالطرف بين فعلى المدح والذم والمختصوم بهما، كما فى قوله تعالى: ﴿يُسِرُّ الظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾<sup>(٥)</sup> الكهف/ ١٠ ، فصل بالمجرور بين الضمير فى "يسر" ومحمزه "بدلاً"، والتقدير فى الآية: "يسر بدلاً للظالمين ذرية إبليس"، فالمرفوع بـ "يسر" مضمرة فيها، و"بدلاً" منصوب على التمييز مُقَسَّرٌ لذلك المضمرة، و"الظالمين" فصل بين "يسر" وما انتصبت به، والمقصود بالذم ذرية إبليس، وحذف لدلالة الحال عليه<sup>(٦)</sup>

(١) السبان فى حاشيته، ٣/ ٥٨.

(٢) د. تمام حسنة البيان فى روافع القرآن، ص ٣٩٠ - ٣٩١.

(٣) أى بـ "الأجتنى" ما لم يصل فيه المصدر بنفسه ولا بواسطة، وإنما قلنا ولا بواسطة ليدخل فيه تابع معموله، لما فيه من التفرقة بين الشيء وأجزائه.

(٤) عبد العزيز اللوصلى، شرح لغوية ابن منبى، ٢/ ١٠١٢.

(٥) ابن الأثيرى البيان فى غريب إعراب القرآن، ٢/ ١١١، ١١٢.

وشذَّ الفصل بغير الظرف، كما في "نعم زيدٌ رجلاً"<sup>(١)</sup>.

ب- أسلوب التعجب: اختلف النحاة في الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه، فمنهم من أجاز<sup>(٢)</sup>، ومنهم من منع<sup>(٣)</sup>.

واحتج المحرِّزون بأن ذلك قد جاء في الحرف مع أن الحرف أضعف من الفعل، فالأحرى أن يجوز مع الفعل، على حين يحتاج للامتناع بضعف الفعل وقلة تصرفه، والصحيح أن ذلك جائز، وحكى من كلام العرب: "ما أحسنَ بالرجل أن يصدق"<sup>(٤)</sup> و"ما أفتح به أن يكذب".

وإذا كان الظرف والمحذور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بينهما<sup>(٥)</sup> وقد يفصل بينهما بالحال على رأى "الجرمى"، "ابن هشام" كما في: "ما أحسن بجرة هنداً"<sup>(٦)</sup>.

وأجاز "الجرمى" الفصل بالمصدر، نحو: "ما أحسن إحساناً زيداً"<sup>(٧)</sup> ومنعه الجمهور لمتنهم أن يكون له مصدر، وأجاز "ابن كيسان" الفصل بـ"لولا" ومصحوبها، نحو: "ما أحسن لولا بخله زيداً" ولا حجة له على ذلك<sup>(٨)</sup>.

## ٦- الفصل بين "كم" ومميزها:

النحاة متفقون على جواز الفصل بين "كم" ومميزها بالظرف وحروف الجر جوازاً حسناً، نحو: "كم لك غلاماً"، "كم عندك جارية"، ولا يحسن ذلك فيما كان في معناها من الأعداد نحو عشرين وثلاثين<sup>(٩)</sup>، على حين

(١) الرضى، شرح الكافية، ٢٤٨ / ٤.

(٢) المحرِّزون: ألفراء الجرمى، للمازنى، الفارسي، ابن عيسى، شرح للفصل، ١٥٠ / ٧.

(٣) للمازنى: الأحفش، للورد، وابن السراج، للورد، للقتضب، ١٧٨ / ٤.

(٤) ابن عصفور، شرح جمل القزحاجى، ٥٨٧ / ١، ابن عيسى، شرح للفصل، ١٥٠ / ٧.

(٥) لصبان فى حاشيته، ٢٤ / ٣.

(٦) السابق نفسه، ٢٥ / ٣.

(٧) ابن عصفور، شرح جمل القزحاجى، ٢٥ / ١.

(٨) السابق نفسه، ٢٥ / ١.

(٩) ابن عيسى، شرح للفصل، ١٣٠ / ٤.

بخدمهم قد اختلفوا في إعراب تمييزها بعد الفصل، أيكون منصوباً أم مجروراً، والأرجح النصب، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر القطامي<sup>(١)</sup> "عمر ابن شيمه":

كَمْ نَأْتِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَنَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ<sup>(٢)</sup>  
حيث نصب تمييز "كم" الخبرية لِمَا فُصِّلَ بَيْنَ "كم" وتمييزها.  
و"سيرويه" لا يوجب ذلك إلا في ضرورة الشعر.

#### ٧- ضمير الفصل:

وسمى بضمير الفصل؛ لأنه يفصل بين ما بعده من أن يكون صفة، أو يكون خبراً فَيُجْمَعُ الخبرية فيه، وهذا اصطلاح البصريين، وأما الكوفيون<sup>(٣)</sup> فيسمونه "عماداً"، لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية. وقد اشترط النحاة فيه شروطاً تختص فيما قبله وما بعده وبه نفسه. أما ما يشترط فيما قبله أن يكون "معرفة"<sup>(٤)</sup> ومبتدأ في الأصل أو في الحال، كما في قوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ البقرة/ ٥.

كما يشترط فيما بعده أن يكون معرفة أيضاً وخبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل، كما في قوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ للزمل/ ٢٠. كما اشترط في نفسه أمران هما: أن يكون مرفوعاً والثاني أن يطابق ما قبله في النوع والعدد، كما في قوله تعالى: ﴿كَتَبْنَاكَ الْزَكِيَّ عَلَيْهِمُ﴾ المائدة/

<sup>(١)</sup> سيرويه، الكتاب، ٢/ ١٦٥، ابن جني، شرح للفصل، ٤/ ١٢٩-١٣١.

<sup>(٢)</sup> ابن الأثير، الإصناف في مسائل الخلاف، ج ١، ٤١ م، ٤١، ص ٣٠٥-٣٠٦، عبد العزيز اللوسلي،

شرح ألفية ابن عطية، ٢/ ١١٢٢.

<sup>(٣)</sup> الرضي، شرح الكافية، ٢/ ٤٥٧، ابن الأثير، الإصناف، ج ٢، ص ١٠٠.

<sup>(٤)</sup> أجاز القراء وابن هشام ومن تابعهما من الكوفيين أن يكون نكرة، مثل: "ما فلتت أحداً هو القاسم"،

ينظر ابن هشام، معنى القاسم، ٢/ ٥٦٨.

١١٧. وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقْلَمَ مِنْكَ مَا لَا وَوَكَدَا﴾ الكهف / ٣٩.

- ويفصل "ضمير الفصل" بين المبتدأ والخبر بالشروط السابق ذكرها، وبين

اسم "كان" وخبرها، كما في قوله تعالى ﴿كَنتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ وبين

اسم "إن" وخبرها كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْغُفُورُ الرَّحِيمُ﴾ الزمر / ٥٣،

القصص / ١٦. وبين اسم "ما" وخبرها، نحو: "ما زيد هو القائم" وأخبراً يقع

ضمير الفصل بين مفعولى "ظن"، كما في: "ظننت زيدا هو القائم" <sup>(١)</sup>.

ويستفاد من هذا الفصل ثلاثة أمور:

أولها: لفظي وهو تعيين أن ما بعده خبر أو في معنى الخبر وليس تابعا.

وثانيها: معنوي وهو التوكيد إذ لا يجمع بينه وبين التوكيد، فلا يقال:

"زيد نفسه هو الفاضل".

وثالثها: الاختصاص في بيان نسبة المسند إلى المسند إليه، وقد جمع

"الزحشرى" <sup>(٢)</sup> هذه الأغراض في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ

الْمُطْلَحُونَ﴾ البقرة / ٥. فقال: «فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا

صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره»

٨- أنماط مختلفة من الفصل:

أ- الفصل بـ "كان" الزائدة بين "ما" والتعجب <sup>(٣)</sup>، نحو: "ما كان أصلح علم

من قلنا".

وكذلك قد يفصل بـ "كان" بين المبتدأ والخبر، نحو: "زيد كان فاضل" <sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> عبد العزيز اللوصلي، شرح آنية ابن مطي، ١ / ٦٦٩.

<sup>(٢)</sup> الزحشرى في كشافه، ١ / ١٤٦.

<sup>(٣)</sup> ابن حنبل، شرح آنية ابن مالك، ١ / ٢٥٠. عبد الأمير أمين الورود، متوج الأضطرر الأوسط النحوى،

بيروت ١٩٧٥، ط ١، ص ٢٥١.

<sup>(٤)</sup> ابن هشام، معنى اليب، ١ / ٢٤٩.

ب- الفصل بـ "ما" الكافّة بين "إن" واسمها<sup>(١)</sup>، نحو: "لَيْتَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ".  
 ج- الفصل بـ "إن" الزائدة بين "ما" النافية ومنفيها<sup>(٢)</sup>، كما فى قولهم: "ما  
 إن زيد قائم"، فـ"إن" زائدة عند البصريين ونافية عند الكوفيين. بدليل  
 قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ لَا فِي غُرُورٍ﴾ الملك / ٢٠.

ونجد "ابن هشام"<sup>(٣)</sup> قد ذكر أن "إن" تزداد بعد "ما" المصلرية  
 والموصولة حملاً لها على "ما" النافية، كما فى قول الشاعر "المعلوط ابن  
 بدل":

وَدَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأْيَتَهُ عَلَى النَّسْنِ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ<sup>(٤)</sup>

وذلك لاتفاق اللفظ بينهما.

د- الفصل بـ "ما" بين "ليت" ومدحوها<sup>(٥)</sup>، مثل: "لَيْتَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ"، ويجوز أن  
 تعمل "ليت" مع الفصل، فنقول: "ليت ما زيداً قائمٌ"

هـ- الفصل بـ "القَسَم" و"الظرف" و"الجار والمجرور" بين "إذن" والمضارع<sup>(٦)</sup>  
 مثل: "إذن والله أكرمك" فبالرغم من الفصل بين "إذن" والمضارع، إلا أنها  
 عملت النصب لكون القسم غير أجتى.

- والملاحظ أن الفواصل هنا أكثرها من الأوت، فلا يخرج عن ذلك إلا  
 ضمير الفصل وحملة القَسَم، وشبه الجملة، وهو الظرف أو الجار والمجرور

<sup>(١)</sup> ابن عثيل، شرح ألفية ابن مالك، ١ / ٣٧٤.

<sup>(٢)</sup> ابن الأثير، الإصناف، ج ٢، م ٨٩، ص ٦٣٦.

<sup>(٣)</sup> ابن هشام، مفتى اللبيب، ٢ / ٧٨٥.

<sup>(٤)</sup> والشاهد فيه نصب "مورا" على التمييز، والعمل فيه "يزيد"، وقلمه للضرورة، واستدل به على جـ وار

زيادة "إن" بعد "ما" الظرفية.

ينظر سيويه، الكتاب، ٤ / ٢٢٢.

<sup>(٥)</sup> عثيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين، ١ / ٣٧٤.

مكتبة جامعة القاهرة

- وكما أجاز النحاة الفصل بين المتلازمين بشرط ألا يُفسد المعنى ولا يؤدي إلى الإلباس، فقد منعوا الفصل<sup>(١)</sup> عند حروف اللبس، وفساد المعنى، ومن ذلك:
- أ- منع الفصل بين "لا" ومدحورها "الفعل المضارع"<sup>(٢)</sup>.
- ب- منع الفصل بين الصفة والموصوف إلا في الضرورة كما يتنا.
- ج- منع الفصل بين العاطف والمصروف<sup>(٣)</sup>.
- د- منع الفصل بين التواصب "إلا، إنا" والمضارع<sup>(٤)</sup> إلا بجملة القسم كما يتنا.
- هـ- منع الفصل بين الموصول وصلته؛ لكونهما كالكلمة الواحدة.
- و- منع الفصل بين الجار والمجرور، إلا ما شذَّ من الفصل بـ"ما" الزائدة<sup>(٥)</sup> كما في قوله تعالى: ﴿فَمِمَّا رَحِمَةً مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِهِمْ لَبِثُوا إِلَّا بِأَمْرٍ إِذْ يَنْصُرُهُمْ رَبُّهُمْ يَغْلِبُ الظَّالِمِينَ﴾ آل عمران / ١٥٩.

## ٢- الاعراض

### أ- تعريف :

الاعراض هو أن يُعترض بحرى النمط التركيبى بما يحول دون اتصال عناصر الجملة بعضها ببعض اتصالاً يتحقق به مطالب التضام النحوى فيما بينها. والجملة المعرضة<sup>(١)</sup> فى كل أحوالها أجنبية عن مجرى السياق النحوى، فلا صلة لها بغيرها، ولا عمل لها من الإعراب، وإنما هى تعبر عن خاطر طارئ من دعاء أو قسم أو قيد أو نفى أو وعد أو أمر أو نهى، أو تنبيه إلى ما يريد المتكلم أن يلفت إليه انتباه السامع.

قال "ابن حنى" : «اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير، قد جاء فى

(١) د. تمام حسنة اللغة العربية مطبعا ومبتغا، ص ٢٢، عبد الأمير أمين الورود، منهج الأخصى الأوسط

فى القوس النحوى، ص ٢٣٨.

(٢) سبويه، الكتاب، ٣ / ١١٠.

(٣) ابن السراج، الأصول فى النحو، ٢ / ٦٠.

(٤) سبويه، الكتاب، ٣ / ١١٠.

(٥) ابن حصور، شرح جمل الزمخشى، ١ / ٥٩١.

(٦) د. تمام حسنة، البيان فى واقع القرآن، ص ١٨٣.





ففى الآية اعتراضان: أولهما: الاعراض بجملة "إنه قسم لو تعلمون عظيم" بين جملة القسم والمقسم به. وثانيهما: الاعراض بين الموصوف "قسم" وبين صفته "عظيم" بجملة الشرط مخنوفة الجواب "لو تعلمون". وفائدة هذا الاعراض بين القسم وجوابه إنما هى تعظيم شأن للمقسم به فى نفس السامع<sup>(١)</sup>.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِرَأْسِهِ حَمَلَهُ أُمُّهُ وَهَنَا عَلَى وَهْنٍ وَفَصَّالَهُ فِي عَامَيْنِ - أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ لقمان/ ١٤، فقد اعترض بجملة "حملته أمه" لبيان فضل الأم وعظيم أجرها؛ لما تحمله من مشاق لأجل الولد<sup>(٢)</sup>.

وأما الاعراض غير المفيدة، فهو ضربان:

الضرب الأول: يكون دخوله فى الكلام كخروجه منه، لا يكسب به قبلاً ولا حسناً، فمن ذلك قول زهير:

سَمِعْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعْشَى ثَمَانِينَ حَوْلًا - لَا أَبَاكَ - يَسَامُ<sup>(٣)</sup>

الضرب الثانى: هو الذى يؤثر فى الكلام نقصاً، وفى المعنى فساداً وقبحاً... لإداع للإطالة فيه<sup>(٤)</sup>.

جـ- مواضع الاعراض:

١- الاعراض بين الفعل والفاعل، نحو قول الشاعر:

وَقَدْ أَنْزَلْتَنِي - وَالْحَوَائِثُ جَمَّةٌ - أَمِينَةٌ قَوْمٍ لَا بَعَافٍ وَلَا هَوْلُ<sup>(٥)</sup>

(١) ابن الأثير، لفظ الشاعر، ٤٣/ ٣.

(٢) السابق نفسه، ٤٣/ ٣.

(٣) ابن جني، الخصائص، ١/ ٣٣١ - ٣٣٦، ديوان زهير، شرح وتطبيقات د. أحمد طلعت، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٣.

(٤) ابن الأثير، لفظ الشاعر، ٤٨/ ٣.

(٥) ابن جني، الخصائص، ١/ ٣٣١، ابن هشام، المعنى، ٣٨٧/ ١.

فجملة "الحوادث حجة" معترضة بين الفعل "أحرك" والفاعل "أسنة قوم".

٢- بين الفعل ومفعوله، كما في قول الشاعر :

وَبَدَّلْتُ وَالنَّفْسَ نَوْتُ تَهْدِي - هَيْفَا نَهْوًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ<sup>(١)</sup>

٣- الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا

وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ - وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ - وَأَرْجُلَكُمْ﴾ للمائدة / ٦.

فاعترض بين "أرجلكم" والمعطوف عليه، وهو "وجوهكم"، بالجملة وهي "وامسحوا برؤوسكم"، لأنه ملتبس بالكلام؛ لأن المقصود بالجمع تعليم الرضوء؛ ولأجل "ولو" العطف أيضاً الداخلة على "امسحوا"<sup>(٢)</sup>.

واتضح ذلك من قراءة النصب في "أَرْجُلَكُمْ" للدلالة على أن الأرجل مفسولة، وأما مَنْ قرأ بالجر في "أَرْجُلَكُمْ" فليس للعطف على "امسحوا" لكون الأرجل من الأعضاء الثلاثة المعروفة بالغسل، وإنما عطف هنا للتبيه على عدم الإسراف في صب الماء على الأرجل؛ لكونه منمومًا<sup>(٣)</sup>.

٤- بين الشرط وجوابه، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَأْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

بِمَا يَنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مُقَرِّبُ النُّجُومِ﴾ النحل / ١٠١.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ

رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُلَاحِظُ الْكَافِرُونَ﴾ المؤمنون / ١١٧. يجوز في قوله "لا برهان له به"،

أن يكون اعتراضاً بين الشرط "ومن يدع مع الله إلهاً آخر"، وجزائه "فإنما حسابه عند ربه إنه لا يلاحظ الكافرون"، جاء هذا الاعتراض تأكيداً على ضلال الكافرين في دعوتهم غير الله، مع أن هذه الآية ليس فيها ما يُعَدُّ

(١) ابن هشام، مضى للهيبة ١ / ٣٨٧.

(٢) فرغدي، للكشاف ١ / ٦١٠، د. عام حسان، البيان في رواقع القرآن، ص ١٧٧.

(٣) فرغدي، للكشاف، ١ / ٦١٠.

برهاناً على ألوهيتها، لذلك جاء قوله تعالى: ﴿لَا بُرْهَانَ لَكَ بِهِ﴾ قبل أن يتم  
الكلام بجواب الشرط؛ ليلفت السامع إليه<sup>(١)</sup>.

٥- الاعتراض بين الموصوف وصلة، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ

النُّجُومِ \* وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ \* لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ \* إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ الواقعة / ٧٥، ٧٦.

فهنا اعتراضان: أولهما: فقد اعترض بجملة "إنه لقسم لو تعلمون عظيم"  
بين فعل القسم "لا أقسم"، وجوابه "إنه لقُرآن كريم".

والثاني: كما اعترض بجملة الشرط "لو تعلمون" بين "قسم" الموصوف  
و"عظيم" صفته<sup>(٢)</sup>.

٦- بين الموصول وصلة، كقول الشاعر:

ذَاكَ الَّذِي -رَأَيْكَ- يَعْرِفُ مَلِكٌ<sup>(٣)</sup>

فجملة القسم "وأريك" معترضة بين الاسم الموصول "الذي" وصلته "يعرف  
مالك".

٧- بين المتضايقين، وذلك كقولهم: "هذا غلام -والله- زيد"<sup>(٤)</sup>

فجملة القسم "والله" معترضة بين المضاف والمضاف إليه.

٨- بين الحرف ومدخوله:

أ- بين الجار والمجرور، كقولهم: "اشتريته بـ-أرى- ألف درهم"<sup>(٥)</sup>.

فجملة "أرى" معترضة بين "الباء" ومجرورها "ألف"، وقد عدَّ "سيويه" هذا  
النوع من الاعتراض شاذاً.

(١) الزعزعي، للكشاف، ٢ / ٤٥.

(٢) د. تمام حسنان، البيان في رواقع القرآن، ص ١٨٣.

(٣) الزمخشرى، شرح الأمثوني، ٢ / ١٧٨، للمود، للتتصب، ٣ / ١٩٠.

(٤) اللسان في حاشيته، ٢ / ٢٧٧.

(٥) سيويه، الكتاب، ٣ / ١١١.

ب- بين الحرف وتوكيده، كقول الشاعر :

لَيْتَ - وَهَلْ يَنْتَلِعُ شَيْئًا لَيْتُ - لَيْتَ شَيْئًا يَبُوعُ فَأَفْزَعْتَنِي<sup>(١)</sup>

ج- بين "قد" والفعل، كقوله :

أَحَايِدُ قَدْ - وَاللَّهِ - أَوْطَأْتُ عَفْوَةً وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَفِّفُ<sup>(٢)</sup>

حيث اعترض بالقسم "والله" بين "قد" والفعل "أوطأت"، ولا يبرز الفصل بينهما بغير القسم، وجملة القسم اعراضية لا عمل لها.

د- بين حرف النفي ومنفيه، كقوله :

وَلَا - أَرَاهَا - تَرَاوُفًا لَيْمَةً تَحْبِثُ لِي نَكْبَةً وَتَنْكَرُفًا<sup>(٣)</sup>

٩- بين جملتين مستطتين، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿قَالَتْ رَبِّ اِنِّي

وَضَعْتُهَا اُنْثَىٰ وَاللّٰهُ اَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَئِنْ اَلَا اُنْثَىٰ وَاِنِّي سَمِيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ آل

عمران/ ٣٦. عند من قرأ بسكون التاء من "وضعت" وهي القراءة الفاشية<sup>(٤)</sup>.

فالجملتان المصنّرتان بـ "انّى" حكاية عن قول امرأة عمران.

والجملة هنا "وليس الذكر كالأُنْثَى" هي بيان لما فى قوله "والله أعلم بما

وضعت"، والعطف هنا بين جملتين "انّى وضعتها اُنْثَى"، و"وانى سميتها

مريم"، وما بينهما جملتان معروضتان.

١٠- بين المبتدأ والخبر، كما فى قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا

<sup>(١)</sup> ابن هشام، مضى اللبيب، ١ / ٢٩٣.

<sup>(٢)</sup> سهر، الكتاب، ١ / ٩٨، ابن هشام، مضى اللبيب، ١ / ١٧١.

<sup>(٣)</sup> ابن هشام، مضى اللبيب، ٢ / ٢٩٣.

<sup>(٤)</sup> هي قراءة ابن كثير، ونظير، وحرقة، والكسالى.

السبعة فى القراءات، ص ٢٠٤، الفرغى، الكشاف، ٤ / ٣٥٦.

نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٤٢﴾ الأعراف / ٤٢،  
 فقوله تعالى: "لَا نَكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا" جملة معترضة وقعت بين المبتدأ  
 والخبر، المرغيب في العمل الصالح الذي هو سبب لدخول الجنة<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> عبد الله سليمان هتافى، لطائف القرآن في ضوء النظم القرآنى، ص ٨٦.

## التعاقب من العلاقات التقليدية

هو التبادل والتبادل بين عنصرين لفرين على معنى واحد؛ لقرب الدلالة بينهما.

أو معنى آخر، هو إنباء عنصر مكان غيره؛ فمحله محله فى وظيفته أو معناه أو لفظه، ومعنى ذلك أن الإنباء والتعاقب على معنى واحد عند النحاة<sup>(١)</sup> فكلاهما يختص بعنصر ما دون الآخر فى سياق واحد، أو بمعنى آخر وجود النائب دون المتوب عنه. وقد ورد مصطلح آخر معنيهما هو "الإغناء".

إذن "التعاقب" و"الإنباء" و"الإغناء" مصطلحات مترادفة فى الدرس اللغوى. وتأتى هذه الظاهرة فى جميع أنواع الكلام، فقد ترد فى الأدوات، كما فى قولهم: "زيد بمكة"، "زيد فى المدينة"<sup>(٢)</sup>؛ فالخرفان "الباء" و"فى" قد تعاقبا على معنى الإصاق والاحتواء؛ لقرب الدلالة بينهما.

وبالرغم من أن النحاة قد أقرروا هذه الظاهرة، فهى فكرة نحوية حرصوا من خلالها على الأطراد فى القاعدة والمحافظة على الصنعة النحوية، ومن ثم اشتطروا لها عدة شروط حتى تستقيم فى الدرس اللغوى، منها:

١- أن لا يجمع بين المتعاقبين فى سياق الكلام، كالجمع بين "فى" و"على" فى قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَبَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ طه / ٧١، وكذلك لم يجر النحاة الجمع بين "ادعوا" و"يا" فى النداء<sup>(٣)</sup>؛ لإنباء الثانية عن الأولى، فلا يجوز التلغظ بهما معاً.

٢- ألا يُحذف النائب والمتوب عنه فى وقت واحد، كأن يحذف المضاف إليه

<sup>(١)</sup> الكلام حسن، البيان فى روائع القرآن، ص ١٥٢، مصطفى شعبان، الإنباء فى الدرس النحوى عند ابن هشام، بحث ماسحور، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٢٨.

<sup>(٢)</sup> لؤلؤة، العلاقة بين الفعل وحرف الجر، دراسة دلالية، الدار المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ١١٣.

<sup>(٣)</sup> السمرطى، الأشبه والظاهر، ١ / ١٢٦.

ويبقى عمله؛ لكون المضاف إليه عرضاً عن حرف جر محذوف، كقولهم :  
 "غلام زيد" فأصله: "غلام لزيد"، "توب عز" أصله "توب من الحزن"<sup>(١)</sup>، فلو  
 حذفت المضاف إليه وهو نائب عن المحرف كان إصحاقاً وظلماً؛ لأن فيه  
 حذيف النائب والنوب عنه.

٣- حوز النحاة صلاحية إقامة المعاقب للمعاقب باللفظ والوظيفة، كأن يقوم  
 المضاف إليه بعمل المضاف بعد حذفه، فيحل محله، والنعت موقع المنعوت  
 إلا إذا كان جملة<sup>(٢)</sup>، والنصير موقع الفعل في الدلالة واللفظ، وهذا يستلزم  
 أن العنصر النائب يشغل وظيفة النوب عنه، فالصفة عندما تحل محل  
 الموصوف تصبح فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً طبقاً للموقع الذي كان يشغله  
 المحذوف، وكذلك الحال بالنسبة للمصادر النابتة عن أفعالها المحذوفة، إذ  
 تأتي في الأسس لشغل وظيفة المفعول المطلق، لكنها عند إنباتها عن تلك  
 الأفعال بعد حذفها يصبح كل واحد منها نائباً عن فعله في عمله، متخلياً  
 تماماً عن الوظيفة الأصلية له وهي وظيفة المفعول المطلق.

ولا يقلو الأمر من وجود بعض العناصر التي لا تتعلو عن وظيفتها  
 الأساسية على الرغم من اكتسابها صفة الإنابة عند بعض النحاة، مثل  
 حروف العطف عند إنباتها عن العامل<sup>(٣)</sup>.

٤- اعتماد الجنس أو عدم التفاضير : ينفي في الإنابة ألا يكون للنوب عنه مكوناً  
 من عدة عناصر مختلفة الجنس كالخرف والاسم، أو المحرف والفعل. يقول  
 "الأزهري" : «فكما أن أسماء الأفعال لا تكون نابتة عن فعل مقرون بحرف  
 النهي، لا تكون نابتة عن فعل مقرون بحرف الأمر؛ لأن الفعل والمحرف  
 مختلفا الجنس، فلا ينفي أن ينوب عنهما الاسم»<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> ابن هشام، شرح للنمل، ٢ / ٢٦.

<sup>(٢)</sup> ابن جني، الخصائص، ٢ / ٣٦٦.

<sup>(٣)</sup> مصطفى شمسان، الإنابة في الدرس النحوي، ص ٨٩.

<sup>(٤)</sup> خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ١ / ١١٠.



وكذلك يحتج إنابة عنصر عن آخر إذا تغيرت طبيعة كل منهما، كحرف النداء والمضاف إليه. يقول "الموصلى" : «وأما تعريف النداء والإضافة، فإن أحدهما لا يقوم مقام الآخر لتبايرهما، فإن تعريف النداء بالقصد بخلاف تعريف الإضافة»<sup>(١)</sup>.

هـ - كما اشترط النحاة أن يكون التعاقب بين كلمات متحدة المعنى أو واجعة إليه ولو على بُعد، يقول "المالقي" : «لأن حروف الجر لا يوضع بعضها موضع بعض قياساً، إلا إذا كان معناها واحداً، ومعنى الكلام الذى يدخلان فيه واحداً، أو راجعاً إليه ولو على بُعد»<sup>(٢)</sup> ومن ذلك قوله تعالى : ﴿سَخِرُونَ لِلَّذِينَ سَجِدُوا﴾ الإسراء / ١٠٧، أى : على الأذقان.

### انقسام التعاقب

**أولاً : التعاقب فى الحروف :**

١ - حروف الجر :

قد أقر الكوفيون وبعض البصريين<sup>(٣)</sup> التعاقب فى الحروف، واحتجوا بأن الحرف قسيم الاسم والفعل، فكما أن الإنابة تقع فى الأسماء والأفعال، فهى تقع أيضاً فى الحروف، وأيد منهم "ابن جنى" إلا أنه قال فيه بالسماح ولم يقل بالقياس كما ذهبوا<sup>(٤)</sup>. وقد تابعهم "ابن هشام" مع الاحراز بإدخال "قد" لإفادة التقليل، ووصف منهم بأنه أقل تعسفاً<sup>(٥)</sup>.

أما أكثر البصريين فلأنهم على منع الإنابة، ويفسرون التعاقب فى الحروف على تأويل ذلك وحمله على الشنوذ، فقد جاء فى "المعجم" : «علم مما

<sup>(١)</sup> للموصلى، شرح كنية ابن معطى، ١٠٤٢ / ٢.

<sup>(٢)</sup> للمالقي، وصف اللبائى فى شرح حروف للماتى، ط ١، دمشق، ١٩٧٥م، ص ٣٩٧.

<sup>(٣)</sup> السابق نفسه، ابن هشام، معنى اللبيب، ١ / ١١١.

<sup>(٤)</sup> ابن جنى، الخصائص، ٢ / ٣٠٦.

<sup>(٥)</sup> ابن هشام، معنى اللبيب، ١ / ١١١.

حكى عن البصريين في هذه الأحرف الاختصار على معنى واحد لكل حرف، فمنهم من أن أحرف الجر لا تنوب بعضها عن بعض بالقياس، كذلك أحرف الجزم، وما لوهم غير ذلك فإما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، أو على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، أو على التباينة شذوذاً<sup>(١)</sup>.

إلا أن "الفقهاء" قد خالفوا "النحاة" في القول بالتباينة والتعاقب، ومنهم من أن لكل حرف معنى يختلف عما عداه من الحروف، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِئَاطِينِهِمْ﴾ البقرة / ١٤، فالنحاة يرون "إلى" بمعنى "الباء" أما الطبري فيفسرها على معناها مخالفاً بين دلالتى "إلى" و "الباء"<sup>(٢)</sup>.

أ - حروف الجر الأصلية :

١ - تعاقب "فى"، "الباء" على معنى الإلصاق، كما في قول العرب : «زيد فى مكة وبمكة»، فإن "الباء" أفادت التصاق زيد بمكة، و"فى" أفادت احتواء مكة فى إحاطتها بزيد، فكان معنى الاستقرار والإقامة فيها<sup>(٣)</sup>.

٢ - تعاقب "من" و "الباء" على معنى السببية، كما فى قوله تعالى: ﴿مُحْفَظُونَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ الرعد / ١١، أى : "بأمر الله".

٣ - تعاقب "على" و "الباء"، كما فى قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ الأعراف / ١٠٥، أى "حقيق بى".

٤ - تعاقب "عن" و "اللام"، كما فى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْمُفَارِ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ التوبة / ١١٤، أى "لموعدة".

(١) السمرطى، معجم للتوابع، ٢ / ٣٥.

(٢) الطبري، معجم البيان فى تأويل أى القرآن، دار للطباعة، ١٩٦٩م، ٢ / ٣٩٨، ٣٩٩.

وينظر لمزيد من التوابع : للدولقة، علاقة فصل بحرف الجر - دراسة دلالية، ص ١٣٥-١٣٧.

(٣) ابن السراج، الأصول ١ / ٤١٤، ٤١٥.

٥- تعاقب "عن" و"الباء"، كما فى قوله تعالى: ﴿سَأَلْتُكَ كَافًى حَنِى عَنْهَا﴾<sup>(١)</sup>  
الأعراف/ ١٨٧، والمعنى: "حفى بها"<sup>(٢)</sup>.

٦- تعاقب "على" و"من"، كما فى قوله تعالى: ﴿إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾<sup>(٣)</sup> المطففين / ٢، أى "من الناس".

وفسر "الزخشرى" هذا التعاقب بقوله: «لما كان اكيالهم من الناس اكيالاً يفرهم ويحتامل فيه عليهم، أبدل "على" مكان "من" للدلالة على ذلك»<sup>(٤)</sup>. وقد أقر ذلك التعاقب "القرطبي" فى تفسيره<sup>(٥)</sup>.

ب- تعاقب حروف الجر مع بعض الظروف:

١- تعاقب "من" و"دون"، كما فى قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِ﴾<sup>(٦)</sup>  
الإسراء/ ١١١، أى "دون الذل"، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ مِّنَّا لَا تُنصَرُونَ﴾<sup>(٧)</sup>  
المؤمنون/ ٦٥، أى: "دوننا"، وقوله تعالى: ﴿وَلَا الظَّنُّ لَا يَغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾<sup>(٨)</sup>  
النجم/ ٢٨، أى: "دون الحق"<sup>(٩)</sup>.

٢- تعاقب "على" و"مع"، كما فى قوله تعالى: ﴿وَلِذَٰرِبِكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمُ﴾<sup>(١٠)</sup> الرعد/ ٦، أى "مع ظلمهم"، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَبَشِّرْ تُمُونِي عَلَىٰ أَنْ مَسِّنِي الْكِبَرُ﴾<sup>(١١)</sup> الحجر/ ٥٤، أى: "مع أن مسنى الكبر"<sup>(١٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> السيوطى، جمع التوامع، ٢ / ٢٨.

<sup>(٢)</sup> الزخشرى، الكشف، ٤ / ٧١٨.

<sup>(٣)</sup> القرطبي، تفسير القرطبي للمعجم لأحكام القرآن، ١٠ / ٧٠٤٣.

<sup>(٤)</sup> الزخشرى، الكشف، ٤ / ٤٢٤.

<sup>(٥)</sup> السابق نفسه، ٢ / ٥٨٠.

٣- تعاقب "هلى" و"امام"، كما فى قوله تعالى: ﴿وَلَتَصْنَعَنَّ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ طه/٣٩  
أى: أمام عيني<sup>(١)</sup>.

## ٢- حروف القسم :

أ - تتعاقب "الواو" و"الباء" وذلك لقرب مخرجيهما الشفهي، ولقرب معنيهما  
إذ "الواو" تدل على الجمع، و"الباء" تدل على الإلصاق، وهو فى معنى  
الجمع<sup>(٢)</sup>. ومن ذلك قولهم: "والله لأفعلن" بدلاً من "بالله لأفعلن"، وكثيراً  
ما يحل أحدهما محل الآخر.

ب- وكثيراً ما تتعاقب "التاء" و"الواو" قياساً على ما شُع من ذلك فى قولهم:  
"تراث من ورث"، "تُخمة من وَحمة"، "تُقىة من وقى" فقاموا على ذلك  
جواز للعاقبة بين الحرفين فى القسم، فيقولون: "تالله، والله"<sup>(٣)</sup>، ومنه قوله  
تعالى: ﴿وَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصَدَامَكُمْ﴾ الأنبياء/ ٥٧. ويفسر ابن هشام: (٤):  
"الباء" أصل القسم، و"الواو" نابت عنها، إلا أنها لكثرة الاستعمال صارت  
كالأصل، فأجيز أن يناب عن "الواو" بـ"التاء"<sup>(٥)</sup> إلا أن فى "التاء" هنا زيادةً  
فى معنى التعجب، كأنه تعجب من تسهيل الكيد، وتأتيه مع عُتُو "غرود"  
وقهره<sup>(٦)</sup>.

وقد علل "ابن معطى" كثرة التعاقب بين "الواو" و"التاء" فى كون  
"التاء" فيه همس يشبه اللين الذى فى "الواو"<sup>(٧)</sup>.

(١) الزعزعى، للكشاف، ٣/ ٦٤، ٦٣.

(٢) ابن هشام، شرح جمل قرطاجي، ١/ ١٢٥.

(٣) ابن هشام، شرح للفصل، ٨/ ٣٤.

(٤) ابن هشام، معنى اللين، ١/ ١٥٧.

(٥) السابق نفسه، ١/ ١٥٧.

(٦) اللوصلى، شرح لغته ابن معطى، ١/ ٤٠٠.

وتختص "الباء" بلفظ الجلالة، على حين نجد "الواو" تدخل على غير ذلك من الأسماء الظاهرة، أما "الباء" فتدخل على الظاهر والمضمر.

### ٣- حروف العطف :

كثيراً ما تتعاقب حروف العطف مع بعضها، ومن ذلك :

١- تعاقب "الفاء" و"ثم"، ذكر "ابن هشام" أنه كثيراً ما تتعاقب "الفاء" و"ثم"

لإفادة "التواتي" في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً

فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾ المؤمنون / ٤١ (١)

والعطف هنا بـ "الفاء" أفاد عدم تفاوت الخلق بين المعطوفات، والتواتي؛ لأن

كل مرحلة في خلق الإنسان تستلزم فترة زمنية طويلة حتى يتشغل الخلق من

طور إلى طور.

ب- تعاقب "ثم" و"الفاء"، فكما أن "الفاء" تعاقب "ثم" في إفادة التراخي جاز

العكس بمعاقبة "ثم" لـ "الفاء" في دلالة الترتيب والتعقيب، ومن ذلك قول

العرب: جرى في الأنابيب ثم اضطرب، والمعنى: فاضطرب (٢).

ج- معاقبة "أو" لـ "همزة التسوية"، قد تأتي "أو" معاقبة لـ همزة التسوية و"أم"

التي تعطف بعدها، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا \* أَوْ

خَلْقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ﴾ الإسراء / ٥٠، ٥١ (٣)، والتقدير: "سواء أكتسم

حجارة أم حديدًا".

د- قد تعاقب "إما" مع أكثر من كلمة مخدوفة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا

هَدَيْنَا السَّبِيلَ إِنَّمَا شَاكَرُوا وَإِنَّمَا ذُكِّرُوا﴾ الإنسان / ٢ (٤).

(١) ابن هشام، معنى اللبيب، ١/ ٢١٤، ٢١٥.

(٢) الأزهري، شرح التصريح، ١٣٩/٢.

(٣) ابن هشام، معنى اللبيب، ١/ ٦٧.

(٤) تمام حسان، أبيات في رواقع القرآن، ١٨٧ - ١٩٠.

#### ٤- أنواع مختلفة من التعاقب :

أ- تعاقب "هل" و"قد"، كما فى قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ

الدَّهْرِ﴾ الإنسان/١، أى : "قد أتى" <sup>(١)</sup>.

واعترض على هذا التعاقب بأن "هل" هنا نائبة عن "المهمزة" <sup>(٢)</sup>.

ب- معاقبة "ياء النداء" لـ"أل التعريف"، فجمهور النحاة على أن "ياء النداء"

معاقبة لـ"أل التعريف"، فإذا قلت: "يا فاسق، يا رجل"، فالمعنى "يا أيها

الفاسق، ويا أيها الرجل"، فصار معرفة واكتفى بـ"يا" عن "أل" <sup>(٣)</sup>.

وكذلك قال النحاة بمعاقبة "ياء النداء" للفعل فيه، ومن ثم لم يحز ذكرهما

معاً، ففى قولهم: "يا عبد الله"، تقدير الكلام: "أريد لو أدعو عبد الله" <sup>(٤)</sup>،

ولما كثر الاستعمال حذفوا الفعل، وأنيبت عنه "الياء"، ولذلك جعلوا

للمنادى منصوباً بفعل محذوف وجوباً، فصارت جملة النداء فعلية خبرية لا

إنشائية؛ فكان هذا التقدير سبباً لاتقاد كثير من النحاة <sup>(٥)</sup>.

ج- معاقبة "الواو" لـ"مع"، من المعروف أن "ولو المعية" تأتي مع الفعل القاصر

لتقويته وتعليله للمفعول، فى نحو: "سرتُ والنيل" أى "سرت مع النيل"،

و"ما صنعت وأباك"، والتقدير: "مع أباك"، وهذا لا يجوز إلا إذا كان فى

"الواو" معنى "العطف".

وقد علل ابن عيىش هذه المعاقبة بقوله: «وكانت "الواو" و"مع" يتقارب

معناهما؛ وذلك أن معنى "مع" الاجتماع والانضمام، و"الواو" تجمع ما

<sup>(١)</sup> الرضى، شرح الكفاية، ٢/ ٣٨٨.

<sup>(٢)</sup> للراى، المبنى للقبلى، ص ٣٤٤.

<sup>(٣)</sup> سيويه، الكتاب، ٢ / ١٩٧.

<sup>(٤)</sup> السابق نفسه، ١ / ٢٩١.

<sup>(٥)</sup> حاشية الصبان، ١ / ٢٤.



و- إنباء "الواو" عن "رَب": ذهب أكثر النحاة إلى أن "الواو" فى قول امرئ القيس :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَى بَانُواعِ الْهُمُومِ لِيَهْتَلِي  
هى هنا نائبة عن "رَب" المخنوفة، وتقلير الكلام: "رَب" ليلٍ وهو منذهب الكوفيين قياساً على حذف "باء القسم" وإنباء "الواو" عنها؛ ومن ثم عملت الجُرْ فى القسم، وكذلك عملت الجُرْ هنا نيابة عن "رَب"<sup>(١)</sup>.  
أما البصريون فيرون أن "الواو" هنا عاطفة، والجُرْ بـ "رَب" المضمرة بعد "الواو"، وذلك شائع كثير<sup>(٢)</sup> مع غير "الواو"، نحو "الفاء" فى قول امرئ القيس:

فَمِثْلُكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعَا فَأَلْهَيْتَهَا عَنْ ذِي تَمَانٍ مُقْبِلِ<sup>(٣)</sup>

وكذلك "بل" فى قول الشاعر:

بَلْ يَلَاوِلُهُ الْبِجَالُ قَتْمُهُ لَا يُفْتَرَى كَفَانُهُ وَجَهْرُمُهُ<sup>(٤)</sup>

فلم يُسمع عن أحدٍ من النحاة أنه قال إن "الفاء" و"بل" حروف جر وإنما هى حروف عطف، جرّ ما بعدها بـ "رَب" مضمرة.

ز- تعاقب الباء، الممزة فى تعلية الأفعال القاصرة، كما فى قولهم: "مررت به وأمررت"، "خرجت به وأخرجته"، "نزلت به وأنزلته"<sup>(٥)</sup>.

وقد يتعاقب ذكر حرف الجر مع حذفه، كما فى قول العرب: "شكرت لك" بمعنى شكرتك، "قصدت لك" أى قصدتك<sup>(٦)</sup>.

<sup>(١)</sup> ابن الأثير، الإنباء فى مسائل الخلاف، ١ / ٣٧٥، ٥٥٥.

<sup>(٢)</sup> ابن هشام، مفتى القلب، ٢ / ٤٧٣.

<sup>(٣)</sup> ديوان امرئ القيس، ص ١٢.

<sup>(٤)</sup> ابن هشام، مفتى القلب، ١ / ١١٢.

<sup>(٥)</sup> ابن جنى، الخصائص، ١ / ١٠٦.

<sup>(٦)</sup> الصبان فى حاشيته، ٢ / ١٧١.



## ثانيًا : الإضافة في المفردات :

فكما أجمع أكثر النحاة على جواز الإضافة والتعاقب في الحروف، فإنهم أقرروا الإضافة أيضًا في الأسماء؛ لأنها قسيم الحروف والأفعال في الكلمة، وقد استقرعوا هذه القاعدة من لغة العرب شعرًا ونثرًا، ومن ذلك:

### ١ - الإضافة في الأسماء :

١ - إضافة المضاف إليه عن التثوين: فمن المعروف أن العنصرين المتعاقبين لا يجتمعان في تركيب واحد، وإنما يظهر أحدهما يستحيل وجود الآخر، ومن ثم ذهب النحاة<sup>(١)</sup> إلى أن المضاف إليه معاقب للتثوين في المفرد، ويصف الموصلي هذه العلاقة، فيذكر أن المضاف إليه يتنزل منزلة تنزل لمعاقبته إياه.

٢ - قد ينوب المصغر عن فعل الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿فَضْرِبْ الرِّقَابَ﴾<sup>(٢)</sup> عمد/ ٤، والمعنى: "اضربوا الرقاب"، وكذلك قد ينوب عن الخبر، كما في قول العرب: "زيدٌ سِرًا" أى: "يسهر سِرًا"<sup>(٣)</sup>.

٣ - قد ينوب الفاعل عن الخبر إذا كان مبتدأً وصفيًا، وذلك في صورة معينة للحملة تكون فيها اسمية في الشكل وفعلية في المضمون، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ فاطر/ ٣<sup>(٤)</sup>.

٤ - وقد تنوب الحال عن الخبر أيضًا، وذلك في أساليب تصبح الفائدة منها مرتبطة بالحال التي يعد وجودها كافيًا تمامًا عن الخبر، مع أن الحال بذاتها لا تصلح للخبرية، ووضع النحويون هذه المعاملة للحملة التي تسند الحال فيها.

(١) سيوريه، الكتاب، ١ / ٩٩، للمصلي، شرح ألفية ابن معطي، ١ / ٥٢٧.

(٢) السيوطي، معجم المفردات، ٢ / ١٠٠.

(٣) ابن عيسى، شرح المفصل، ١ / ٩٦.

مسد الخبر، وذلك بأن يكون المبتدأ مصدرًا عاملاً في اسم ظاهر، يكون هذا الاسم الظاهر مرجعاً لضمير بحيث يكون هذا الضمير صاحباً لحال لا تصلح بذاتها لأن تكون عيواً، نحو: "سماعى القرآن مرتلاً"، فالمصدر هو السماع، والاسم الظاهر، معمول المصدر هو القرآن، والضمير الذى يرجع إليه هو المستقر فى قولنا: "إذ كان أو إذا كان"، ومرتبلاً بحال من ذلك الضمير<sup>(١)</sup>.

٥- قد ينوب عن الحال أشياء، منها :

أ - المصدر للعرف، نحو: "جلست القرفصاء"، والنكرة نحو: "جاء زيد ركضاً" وهو نائب عن "اسم الفاعل"، ويفيد المبالغة.

ب- اسم عين، كقوله: "بَدَتْ قمرًا".

ج- الظرف، نحو: "هذا زيد عندك".

د- الجار والمجرور، نحو: "جاء زيد بسلحه"<sup>(٢)</sup>.

٦- من أمثلة الإنابة المشهورة عند العرب ما يلى :

أ- إنابة الرصف عن الفعل، كما فى: "أحمد ضاربٌ زيدًا؟" أى "يضرب زيدًا".

ب- إنابة المصدر المؤول عن المصدر الصريح، نحو: "أحب أن أراك"، أى: رؤيتك.

ج- إنابة المصدر للفعول معه عن الفعل المضارع المنصوب بعد "أو" للمعية، نحو: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، أى: وشرب اللبن.

د- إنابة المفعول لأجله عن المضارع المنصوب بعد اللام، نحو: "قمت إحلالاً لمدرسى"، والتقدير: قمت لأجل مدرسى<sup>(٣)</sup>.

(١) الأزهري، حاشية الصبان، ١/ ١٠٤، السوطي، هجج المراجع، ٢/ ٩٣، د. زين الخريصكى، ظاهرة الاستعانة، دار للفرقة الخامسة، ١٩٩٤م، ص ١٠٠ - ١٠١.

(٢) عبد العزيز الموصلى، شرح كلمة ابن معلى، تحقيق على موسى الشوملى، ١/ ٥٧٠.

(٣) د. تمام حسنة، البيان فى روافع القرآن، ص ١٥٢.

٧- إنابة "أَنْ" وما دخلت عليه عن مفعولى "ظَنَ"، نحو: "ظننت أنك مجتهد"، والمعنى: "ظننتك مجتهداً"، وكذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هَلَسُوا بِأَهْمِهِمْ مَلَفُوا رِجْمَهُمْ﴾ البقرة/ ٤٦، ومنه قوله تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يَمُرُّوا﴾ العنكبوت/ ٢. نجد أن جملة "أَنْ ومعمولها" سدت مسد مفعولى "حسب"، فقد أدت للمعنى الذى يؤديه المفعولان<sup>(١)</sup>.

٨- وقد تنوب "مَا" عن "مَنْ" عند وقوع اللفظ على صفات الموصوف، لأن الصفات يحكم لها بحكم العقلاء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ النساء/ ٣<sup>(٢)</sup>، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالسَّاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ الشمس/ ٥.

٩- قد ينوب الظاهر عن المضمير لفرض بلاغى كالتهخيم والتعظيم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ \* مَا الْحَاقَّةُ﴾ الحاقة/ ١، ٢، والمراد: "ما هى" ولكنها أعيدت للتهخيم والتعظيم<sup>(٣)</sup>. ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا آتَىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَ أَهْلَهَا﴾ الكهف/ ٧٧. ويعمل "السيوطى" وجوب وقوع الظاهر من جهة المعنى فى هذا التركيب قائلاً: «ولو عاد الضمير فقال: "استطعماهم" لتعين أن يكون المراد الأولين لا غير، فأتى بالظاهر استشعاراً لتأكيد العموم فيه، وأنهما لم يتركأ أحداً من أهلها حتى استطعماه فأبى، ومع ذلك قابلاهم بأحسن الجزاء»<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> السيوطى، جمع للموصوف، ١/ ١٥٦، ابن هشام، مضى للليب، ٢/ ٨٨٩، د. زين الحويكى، ظاهرة الاستثناء، ص ١١٢.

<sup>(٢)</sup> أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١/ ٥٤٧.

<sup>(٣)</sup> ابن الأثير، بيان فى غريب إعراب القرآن، ٢/ ٤٥٦.

<sup>(٤)</sup> السيوطى، الأشباه والنظائر، ٤/ ١١.

وقد يحدث العكس فى إنابة المضر عن المظهر، كما فى قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الفاتحة/ ٦، ٥، والمراد: "نعبذك أنت ونستعين بك أنت"، فلما أضر المخطاط وأقيم مقامه "إيّا" وهى ضمير نصب يتقدم الكلام؛ وجب اتصاله بـ"كاف الخطاب" العائدة إلى المخاطب<sup>(١)</sup>.

١٠- ما يتوب عن المصدر للدلالة على المفعول المطلق: ذكر جمهور النحاة<sup>(٢)</sup> عناصر لغوية كثيرة تنوب عن المفعول المطلق معنىً ولفظاً فتضرب إعرابه، وهى:

أ- "كل"، "بعض"، كما فى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ النساء/ ١٢٩، "ضرب زيداً بعض ضرب"، و"ضربت أى ضرب"، والمعنى: ضربته الضرب بعضه أو إياه.

ب- ضمير المصدر، نحو:

هَذَا سَرَاةٌ لِلْقُرْآنِ يَنْرُسُهُ  
أى يُلْوِسُ الدُّرُسَ عَنْ سَرَقَةٍ.

ج- اسم نوع الفعل، نحو: "رجع القهقرى".

د- اسم الهيئة، نحو: "يموت الكافر مودة سوء".

هـ- اسم العدد، نحو: "ضربت عشرين ضربة".

و- اسم الإشارة، نحو: "ضربت هنكاً ذاك"، تريد: ذاك الضرب.

ز- اسم وقت، نحو قول الأعشى :

أَلَمْ تَفْتَمُضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا  
وَيْتُ كَمَا بَاتَ الشَّيْخُ مُسَهَّدَا  
أى اغتماض ليلة أرمدا<sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> ابن هشام، أوضح المسالك، ٤ / ٧٧.

<sup>(٢)</sup> الأحمري، حاشية الصبان، ٢ / ١٠٩.

<sup>(٣)</sup> الفيضادى، حرفة الأديب، ط بولاق، ١٦١ هـ، ١ / ٢٧٧، ٢ / ٣٨٧.

<sup>(٤)</sup> ابن هشام، معنى اللبيب، ٢ / ٦٢٤.

ح- وصف المصدر، نحو: "واذكر ربك كثيراً"، أى: ذكراً كثيراً، ومنهجب  
سبويه انتصاب مثل "كثيراً" على الحال.

ط- "ما" الاستهلامية، نحو: "ما تضرب زيداً" أى "ضرب"، و"ما" الشرطية  
نحو: "ما تضرب هنداً"، أى: اضرب مثله، أى: "أى ضرب تضرب  
هنداً".

ي- اسم آلة، نحو: "ضربت هنداً سوطاً ورشقة سهماً"<sup>(١)</sup>.

١٠٤- قد تنوب المصادر النكرة عن الحال سماعاً عند أكثر النحاة، يقول  
"سبويه": «هذا باب ما يتنصب من المصادر؛ لأنه حال وقع فيه الأمر  
فاتنصب، لأنه موقوع فيه الأمر، وذلك قولك: "قتلته صبراً"، "لقيته فجأةً  
ومفاجأةً"، و"كفاحاً، ومكافحةً"، "لقيته عياناً"، "كلمته مشافهةً"، "أنهته  
ركضاً، وعدواً، ومشياً"، "أخذت ذلك عنه سمّاً وسماعاً"<sup>(٢)</sup>.  
ووضع المصدر فى هذه المواضع إنما هو للمبالغة، فقولنا: "ركضاً" أو  
"مشياً" أو "جرياً"، فيه من المبالغة ما ليس فى أسماء الفاعلية التى تودى نفس  
المعاني.

وكذلك قد تنوب المصادر المعرفة عن بعض المشتقات، كما فى قول  
العرب: "أرسلها العراك"، و"جاء وحده"، وهو قليل<sup>(٣)</sup>، فمنهم من يؤولها  
على: "أرسلها معزكين"، "جاء منفرداً"، وآخرون يقدرّون حالاً مخنوفة،  
وهذا المصدر عامله. والتقدير: "أرسلها تعزك العراك"<sup>(٤)</sup> وكان حق هذه  
الكلمات أن تأتى نكرة، إلا أنها نابت عن الأسماء النكرة المنصوبة على  
الحالية.

(١) أبو حيان التوحىدى، لوتشاف الضرب، ٢ / ٢٠٤، ٢٠٥.

(٢) سبويه، الكتاب، ١ / ٣٧٠، ابن عصفور، شرح جمل الزحاجى، ٢ / ٤٢٣.

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك، ٢ / ٣٠٥.

(٤) ابن السراج، الأصول فى النحر، ١ / ١٦٤، ١٦٥.

١٢- قد تنوب الصفة عن الموصوف، وذلك إذا فهم من سياق الكلام، أو كان معروفاً حتى يجوز حذفه، فإذا أُبهم قُبِحَ ذلك، ومنه قول "الأعشى"  
 أَنْتُمْ تَقْتَوِضُونَ صَيْتَكَ لَيْلَةً أَوْ مَدَاً وَيَتَ كَمَا بَاتَ السَّيْلُ مُسَهَّطاً<sup>(١)</sup>  
 فحذف المضاف إلى "ليلة"، والمضاف إليه "ليلة" وأقام "صفته" مقامه، أي:  
 "اغتماض ليلة رجل أومد"<sup>(٢)</sup>.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالطَّيْرَ وَآنَا لَهُ الْحَدِيدُ \* أَنْ أَعْمَلَ سَابِقَاتٍ﴾ سيا.  
 ١١، أى: "اعمل دروعاً سابغات"، فحذف المنعوت للعلم به، مع أن النعت لا يختص بالمنعوت، ولكن تقدم ذكر الحديد أشعر به<sup>(٣)</sup>.

١٣- إنابة المستثنى عن المستثنى منه: ذهب جمهور النحاة إلى أن المستثنى المفرغ يكون فيه ما قبل الأداة محتاجاً إلى ما بعدها، ولما كان المستثنى منه محذوفاً، ناب المستثنى عنه وحل محله، نحو: "ما جاء إلا زيد"، فتقدير الكلام: "ما جاء أحد إلا زيد"، فحذف "أحد" وناب "زيد" منابه<sup>(٤)</sup>؛ وذلك لأن الاستثناء تخصيص للعموم، فلما حذف الفاعل رفعه من تحت الإضافة إليه لزم اتشغاله بما ينوب عن الفاعل وهو المستثنى.

#### ب- الإنابة في الصيغ العرفية:

١/- إنابة الفعل عن صفة المصدر، نحو: "سرت أحسن السر"، والمراد: "سرت سرّاً أحسن السر"<sup>(٥)</sup>، فحذف المصدر وناب عنه صفته التي هي "أفضل"، وهي صفة تدل على موصوفها وتختص به، ومن ثم أجازوا الإنابة

<sup>(١)</sup> ابن هشام، معنى لليب، ٦٢٤ / ٢.

<sup>(٢)</sup> السابق نفسه.

<sup>(٣)</sup> الأزهري، شرح الصريح على التوضيح، ١٨ / ١.

<sup>(٤)</sup> ابن الجاهلي، الأمالي النحوية، ١٢ / ٤. ابن يمشي، شرح المعسر.

<sup>(٥)</sup> ابن هشام، معنى لليب، ٨٨ / ١.

بينها وبين موصوفها، ولا يجوز في غير المختصة.

٢- قد تنوب صيغة "اسم الفاعل" عن "اسم المفعول"، كما في قوله تعالى:

﴿يَا ذَاقُ﴾ الطارق / ٦، أي: "مدفوق"، وقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ هود / ٤٣، أي: "معصوم"، وكذلك قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا﴾ العنكبوت / ٦٧، أي: "مأموناً فيه"، وقد يرد العكس من إنابة "اسم للمفعول" عن "الفاعل" كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ مريم / ٦١، أي "آتياً"، وقوله تعالى: ﴿حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ الإسراء / ٤٥، أي: "ساتراً"<sup>(١)</sup>.

٣- إنابة "فعل" عن "مفعول": قد تنوب صيغة "فعل" عن "مفعول" كثيراً

في اللغة، وهو مقيس عند بعض النحاة في كل فعل لا يأتي منه "فعل" بمعنى "فاعل"، مثل: "دعيت" بمعنى "ملعون"، "كحيت" عن "مكحول"، "حريح" عن "محروح"، "طريح" عن "مطروح"<sup>(٢)</sup>.

واختلف بين النحاة في سماعيته أو قياسيته، فـ "ابن عقيل" يُقرُّ بالقياس<sup>(٣)</sup>، و "ابن هشام" يُقرُّ بسماعيته في كل فعل لا يأتي منه فعل بمعنى فاعل.

٤- إنابة اسم الفاعل عن الفعل بعد حذفه: فكثيراً ما ترد مشتقات على صيغة

اسم الفاعل مثل: العاقبة، العاقبة، وكذلك: "أقائمًا، قاعدًا، عائلاً"، بمنزلة: "أقيامًا، أقعدًا، عيادًا"<sup>(٤)</sup>، وإن كان "ابن الحاجب" قد صرح بهذه الإنابة

<sup>(١)</sup> السوطي، معرك القرآن في إعجاز القرآن، ضبط وتصحيح أحمد هس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ١ / ١٩٣.

<sup>(٢)</sup> ابن هشام، أوضح المسالك، ٣ / ٧٤٤، د. زين الحويكي، ظهرة الاستنشاء، ص ٢٢٢.

<sup>(٣)</sup> ابن عقيل، شرح الألفية، ٢ / ١٣٨.

<sup>(٤)</sup> ابن حصفور، شرح جمل الفرجاني، ٢ / ٤٢٢.

فى مثل: "فَلَمَّا وَقَد قَعَدَ النَّاسُ"، فقد نابت مناب "اتقوم"، فيجب أن يكون مصدر<sup>(١)</sup>.

وقد يكون اسم الفاعل أيضاً عن الفعل بعد استبداله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سُخِّفَ الْوَاكِنُ﴾ النحل / ٦٩، ف"ابن هشام" ذكر أن "ألوانه" فاعل للمشتق "مختلف"، وذلك لأنه ناب عن فعله لكون أصل العمل للأفعال، وتقدير الكلام: "صنف يختلف ألوانه" فلما حذِفَ الموصوف وأقيمت الصفة مقامه عملت الرفع فى الفاعل؛ لأنها قامت مقام الفعل<sup>(٢)</sup>.

والذى دعاهم إلى القول بإنابة اسم الفاعل عن الفعل سواء أكان محذوفاً أم مستبدلاً هو أن أكثر النحاة ذكروا<sup>(٣)</sup> أن اسم الفاعل ينوب عن الفعل المضارعة له وشدة شبهه به؛ إذ يمكن أن يقوم بعمله، ويحل محله، ويأخذ حكمه فى كثير من الحالات

### جـ - الإنابة فى صيغة الأفعال

من المعروف أن النحاة القداماء اعتمدوا بـ "الفعل" اهتماماً كبيراً؛ وذلك لكونه أهم عناصر الجملة، أو كما يقال، هو المحرك للفعال فى الجملة الفعلية، وخصوا كل زمن بصيغة أو مثال خاص بأبنية الفعل، فجعلوا "فَعَلَ" للماضى، "يَفْعَلُ" للحال والاستقبال، و "فَعَّلَ" للاستقبال، هذا على مذهب البصريين، على حين رأينا الكوفيين يقسمون الفعل إلى ماضٍ ومستقبل ودائم.

إلا أن الاستعمال القومى قد خرج عن هذه المعايير، فراه الماضى قد يدل على الحال أو الاستقبال، وكذلك المضارع قد ينصرف إلى الماضى<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> ابن هشام، الأمل النحوية، ١ / ٧.

<sup>(٢)</sup> ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٢.

<sup>(٣)</sup> السيوطى، جمع لغوى، ١ / ٩٤.



ويتعين للاستقبال تارة أخرى، وصيغة "فاعِل" لا تدل على زمان دائم بشكل مطلق؛ لأنه قد يكون في الماضي كما قد يكون في المستقبل<sup>(١)</sup>. ومن ثم سنحاول أن نعرض بعض أمثلة الفعل وإنابة صيغها عن صيغ أخرى، وذلك من خلال السياقات اللغوية.

### أولاً: الإنابة في صيغ الماضي .

١- قد ينصرف الفعل الماضي عن دلالة الماضي إلى الاستقبال، إذا كان دالاً على حدث كان وقوعه أمراً محققاً كأنه وقع مُسبقاً، ويكثر ذلك في الرعد والوعيد والمعاهدات، نحو قول "جعفر بن يحيى":

«... قد كثر شاكوكك وقل شاكروك، فَمَا اعتدلت وإمَّا اعتزل»<sup>(٢)</sup>.

٢- قد ينصرف الماضي إلى الخيال إذا دلَّ على الإنشاء كما في "بَشَرْتُ"، "اشترت"<sup>(٣)</sup> و"رَزَجْتُك"، وكذلك عبارات القسم، نحو: "تَشَلَّتْكَ اللَّهُ"، "عزمتُ عليك إلا فعلت كذا وكذا"<sup>(٤)</sup>.

٣- قد ينصرف الماضي إلى المستقبل، وذلك في الإنشاء الطلبي، كـ "الدعاء"، نحو: "رحمك الله"، "رحمه الله" و"لارضى عنه"، "غفر الله لك" وإمَّا "أمرًا"، كقول "علي بن أبي طالب" رضى الله عنه: «أجزأ أمْرُؤُ قرنه أمدى أخواه بنفسه، أي: ليكن وليواسي»<sup>(٥)</sup>.

٤- وقد ينصرف إلى المستقبلين، وذلك بالإخبار عن الأمور المستقبلية مع

(١) عصام نور الدين، القتل والزمن: نبذة للجمعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٨٤م، ص ٤٤-٤٥ ينصرف.

(٢) للهلبي للغزوي، النحو العربي نقد وتوجيه، صيدا، المكتبة المصرية، ط ١/ ١٩٦٤، ص ١٢٣.

(٣) الرضوي، شرح الكافية، بيروت، دار الكتب العلمية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، تحقيق وضبط وشرح محمد نور الحسن، ومحمد الزفراني، الشيخ محمد. نبي الدين عبد الحميد، ٢٢٥ / .

(٤) عصام نور الدين، القتل والزمن، ص ٥١، ٥٥ ينصرف.

(٥) الرضوي، شرح الكافية، ٢٢٥ / .

لصد القطع بوقوعها، كما فى قوله تعالى ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ الزمر/ ٧٣، والعلة هنا أنه من حيث لإرادة المتكلم لوقوع الفعل قطعاً كأنه وقع ومضى، ثم هو يخبر عنه<sup>(١)</sup>. ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَقَرَّبَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَى اللَّهِ﴾ النمل/ ٨٧<sup>(٢)</sup>.

٥- وقد ينصرف إلى المستقبل، إذا كان منطقياً بـ "لا" أو "إن" فى جواب القسم، نحو: "والله لا فعل وإن فعلت"، ولا يلزم تكرار "لا" كما يلزم فى الماضى الباقى على معناه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ زَاوَاهُ أَنْ أَسْكَنَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ فاطر/ ٤١<sup>(٣)</sup>، أى "ما يمسكهما".

٦- وينصرف أيضاً إلى المستقبل بدخول "إن" الشرطية وما يتضمن معناها، وبدخول "ما" الناقبة عن الظرف المضاف، نحو: "ما قرَّ شارق"، و"ما دامت السموات"، لتضمنها معنى "إن"، أى "إن دامت قليلاً أو كثيراً"<sup>(٤)</sup>.

٧- وقد ينصرف الماضى إلى المستقبل، وذلك بعد "حيث"، كما فى قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ البقرة/ ١٥٠.

٨- يتعين الماضى للاستقبال، وذلك بعد "إذا" الشرطية، وهى ظرف لما يستقبل من الزمان منصوباً بجوابه عطفاً لشرطه، ومُضمَّنة معنى الشرط،

<sup>(١)</sup> الرضى شرح الكليات، ٢ / ٢٢٥.

<sup>(٢)</sup> عصام نور الدين، الفعل والزمين، ص ٥٧.

<sup>(٣)</sup> الرضى، شرح الكليات، ٢ / ٢٢٥.

<sup>(٤)</sup> السابق نفسه، ٢ / ٢٢٥.

نحو: "إذا جئني أكرمك" (١).

٩- يرى بعض النحاة أن صيغة "فعل" قد تفيد توقع حدوث الشيء لمن ينتظره، وذلك بعد "قد"، ومنه قول اللؤن: "قد قامت الصلاة؛ لأن الجماعة متظرون لذلك" (٢).

وقال بعضهم: تقول: "قد ركب الأمر" لمن ينتظر ركوبه، وفي التنزيل: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُ فِي زَوْجِهَا وَتَشْكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٣) / المجادلة / (٣١).

١٠- قد يستعمل الماضي للمضي في بعض تراكيبه، ومنه بعد "قد".

ظاهرة، كما في قول العرب: "قد قام زيد" (٤). ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا

أَلَّا نَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَانَا﴾ البقرة / ٢٤٦.  
أو مقدره، نحو قوله تعالى: ﴿هَذِهِ بَصَاعَتَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ يوسف / ٦٥.  
وهذا منعب أكثر البصريين وبعض المتأخرين (٥).

١١- قد يأتي الماضي مسبوقاً بفعل الكون انقضاء؛ فيدل حينئذ على المستقبل الواقع في زمان مضى، نحو: "ما ذاك من شيء أكون أحترجته"، وكقول المبرزين في هذا السر مثلاً: "وأقر العسر أن يكون سرقاً" (٦).  
الدار (٦).

(١) إبراهيم السراي، الفعل زمانه وأينته، ص ٢٩.

(٢) ابن هشام، معنى الغيب، ١ / ١٧١، سيرته، الكتاب، ٣ / ١١٥.

(٣) د. عصام نور الدين، الفعل والزمن، ص ١٧.

(٤) ابن هشام، معنى الغيب، ١ / ١٧٧.

(٥) د. عصام نور الدين، الفعل والزمن، ص ٦٩.

(٦) السابق نفسه، ص ٧٠، إبراهيم السراي، الفعل زمانه وأينته، ص ٢٠.

١٢- إنابة الماضي عن المستقبل، كما فى قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ النحل/ ١، يقول "ابن الأنبارى" معلقاً على هذه الآية: «أتى» بمعنى "يأتى"، اتهم الماضي مقام المستقبل؛ لتحقيق إثبات الأمر وصلقه<sup>(١)</sup>. ومنه قول العرب: "إن قُمت قُمتنا"، فعبّر عن المضارع للشكوك فى وقوعه بالماضى المقطوع بِكَوْنِهِ<sup>(٢)</sup>.

١٣- إنابة المستقبل عن الماضي: كثيراً ما تقيم العرب المضارع الدال على المستقبل مقام للماضى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ﴾ البقرة/ ١٠٢، والمعنى: "ما تَلَّتْ"<sup>(٣)</sup>. ويعمل "ابن هشام"<sup>(٤)</sup> هذه الإنابة بقوله:

«إنهم يعيرون عن الماضي والآتى كما يعيرون عن الشيء الحاضر، قصداً لإحضاره فى الذهن، حتى كأنه مشاهدٌ حال الإعبار، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ النحل/ ١٢٤، لأن "لام" الاجتهاد للحال، وكذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ آل عمران/ ٥٩، أى: "فكان".

ثانياً : الإنابة فى صيغ المضارع :

١- قد يفيد فعل الحال "المضارع" معنى الطلب، كما فى قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ البقرة/ ٢٣٣، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْضِعْنَ بَنَاتَهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ البقرة/ ٢٢٨، "يرضعن" يحرف فى

<sup>(١)</sup> ابن الأنبارى، البيان فى غريب إعراب القرآن، ٢ / ٧٤.

<sup>(٢)</sup> ابن جنى، المحلى، ٣ / ١٠٥.

<sup>(٣)</sup> ابن الأنبارى، البيان فى غريب إعراب القرآن، ٢ / ٧٥.

<sup>(٤)</sup> ابن هشام، معنى الطلب، ص ٩٠٦.

معنى الأمر، وأصل الكلام: وليحرص المطلقات، وإخراج الأمر في صورة الخير تأكيد للأمر وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله. ونحوه قولهم في الدعاء: "رحمك الله" أخرج في صورة الخير ثقة في الاستجابة، فكأنما وجدت الرحمة فهو يجر عنها، ويتلوه على المبتدأ مما زاده أيضًا فضل تأكيد، ولو قيل: ويحرص المطلقات لم يكن تلك الوكادة<sup>(١)</sup>.

وقد يدل الأمر على الخير كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ مريم/ ٧٥، أي: "مد له الرحمن" يعني "أمله وأمل له في العمر"، فأخرج على لفظ الأمر لئلا يوجب ذلك وأنه مفعول لا محالة كالأمور به الممثل لتقطع معاذير الضال<sup>(٢)</sup>.

وقد ينوب المضارع مناب الطلب أيضًا، وذلك في الدعاء، كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ البقرة/ ٢٨٦.

ومنه قول الشاعر:

يَقُولُونَ لَا تَتَّبِعْهُمْ وَيَذِفُونَنِي وَيَنْ مَكَانَ الْيَمْعِ إِلَّا مَنَافِي<sup>(٣)</sup>

٢- ينوب "المضارع" مناب "الأمر"، وذلك في الحث والتحضيض، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ النمل/ ٤٦، وقوله تعالى: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكَةِ إِن كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ الحجر/ ٧٠.

ويلاحظ أن "لولا" للتحضيض والعرض، ومختصة بالمضارع، أو ما في تأويله، والفرق بينهما أن التحضيض طلب بحث وإزعاج، والعرض طلب بليين وتأدب<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> الفخرى، الكشف، ١ / ٢٧٠.

<sup>(٢)</sup> السابق نفسه، ٣ / ٣٧.

<sup>(٣)</sup> ابن هشام، مضى السب، ١ / ٢٤٧.

<sup>(٤)</sup> السابق نفسه، ١ / ٢٧٤.

وكنك قوله تعالى: ﴿أَلَا تَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ النور / ٢٢<sup>(١)</sup>.

٣- وكنك في الرضى، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا هَآءَانُ أَبْدِلْنِي صَرَخًا لَعَلِّي أُنْمِطُ  
الْأَسْبَابَ﴾ أسبَابُ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ غافر / ٣٦<sup>(٢)</sup>.

٤- قد يدل المضارع على الماضى معنى لا لفظاً، وذلك إذا اقرون بـ "إذ" التى  
تكون اسماً للزمان الماضى، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ  
وَإِسْمَاعِيلُ﴾ البقرة / ١٢٧، وكنك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا  
لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾ الأنفال / ٣٠<sup>(٣)</sup>.

٥- يتوب المضارع مناب للماضى إذا اقرون بالظرف الدال على الماضى، كما في  
قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ قَتَلْتُمُونِى أَيْسَاءَ إِلَهِم مِّن قَبْلُ لَئِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ البقرة / ٩١، وقد  
علق "الفره" على هذه الآية بقوله: «ألا ترى أنك تُعَصِّف الرجل بما سلف  
من فعله فتقول: ويحك لِمَ تكذب؟ لِمَ تُبَغِّضَ نَفْسَكَ إلى الناس؟»<sup>(٤)</sup>.

٥- كنك قد يدل المضارع على الماضى معنى، وذلك إذا جاء محوياً لـ "كان"  
الناقصة، نحو: "كان زيد يقوم"، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي  
الْغَيْرَاتِ﴾ الأنبياء / ٩٠، ويتوقع الحدوث فى الماضى باستعمال "كان" محوياً  
عنها محضارع مقرون بتسويف نحو: "كان زيد سيقوم أمس"، أى: "كان  
متوقفاً منه القيام فيما مضى"<sup>(٥)</sup>.

(١) د. عصام نور الدين، لفظل والزمن، ص ٨٢.

(٢) ابن هشام، معنى قلبه، ١ / ١٥٥.

(٣) السابق نفسه، ١ / ٨٤.

(٤) الفره، معنى لقرآن، مطبعة دار السور، بيروت، لبنان، د. ت.، تحقيق أحمد يوسف نحاس

وعمد على النسخ، ١ / ٦١.

(٥) ابن جنى، الخصائص، ٣ / ٣٣٢.

٦- وكذلك فى حكاية الرؤيا المتنامية، يدل للضارع فيها على الماضى، كما فى قوله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ يوسف / ٣٦، يعنى: فى المنام، وهى حكاية حال ماضية<sup>(١)</sup>.

ولا تقتصر الإنابة فى الأفعال على الصيغ الزمنية، وإنما قد تعداها إلى صيغ غير فعليه، كإنابة الفعل عن المصدر:

ذهب بعض النحاة إلى جواز إنابة الفعل عن المصدر عند الإضافة إلى أسماء الزمان؛ لأن الأصل فيها أن تضاف إلى المصادر، ومنه قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ المائدة / ١٩، والتقدير: "هذا يوم نفع الصادقين صلتهم"<sup>(٢)</sup>.

وإن كان هناك من يُقدّر إضافة اسم الزمان إلى الجملة؛ لكون الفاعل مستترًا داخل الفعل<sup>(٣)</sup>.

ثالثًا : إنابة الجمل عن غيرها :

١- إنابة الجملة عن المفردات :

قد ذهب بعض النحاة إلى أن الفعل قد ينوب عن الاسم، كما فى قول العرب: "ما تكلم فلان إلا قال جورًا"، وتقديره: "إلا قائلًا جورًا"<sup>(٤)</sup>، و"قال" هنا شملت ذكر العامل المستتر لكون الفاعل بمثابة الجزء من الفعل. ومنه قوله: "كان زيد يقوم" أى: "قائمًا"، و"كان زيد قد انطلق" أى: "منطلقًا"<sup>(٥)</sup>.

(١) الزعرى، الكشف، ٢ / ٤٦٨.

(٢) ابن الأثير، الإصناف فى مسائل الخلاف، ١ / ١٤١، ١٥٠.

(٣) ابن عيش، شرح للفصل، ٣ / ١٦.

(٤) ابن هشام، مضى اللب، ٦٦٣.

(٥) السوفى، شرح كتاب سيرة، ٢ / ٢٠٦.

## ٢- إنابة جملة الطلب عن جملة الشرط :

فى نحو قولهم : "أطع الله بفقر لك" وتقدير النحاة : "إن تطيع الله يفقر لك"، فحذف الجازم من الأداة والجملة الداخلة عليه، وأقيمت جملة الطلب مكانها، وكذلك قولهم : "التنى اكرمك" والتقدير : "إن تاتنى اكرمك"<sup>(١)</sup>.

وكذلك قد تنوب جملة الطلب عن جملة جواب القسم فى "الباء"، نحو: "بما لله أبحرنى"، وقول "ابن هرمة" :

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِن نَحَلْتَ فَقُلْ لَهُ هَذَا ابْنُ هَرْمَةَ وَإِقْفَا بِالْبَابِ<sup>(٢)</sup>

## ٣- إنابة الجملة الاسمية عن الفعلية فى جواب "لو" :

فمن المعروف أن حروف الشرط تجزم مجتئين فعليتين، إلا أن الأسلوب القرآنى قد تجوز فى جواب "لو" فعاء جملة اسمية ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَكَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمُثِبُونَ مِنْ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ البقرة / ١٠٣، فالكلام واقع فى جواب "لو" و"مثنبة من عند الله خير" نابت مناب الجملة الفعلية فى جواب "لو"<sup>(٣)</sup>.

## ٤- إنابة جواب القسم عن جواب الشرط :

أجمع النحاة على أنه إذا ورد جواب واحد لشئين مختلفين، فإنه يكون للسابق منهما، أما الثانى فيقدر جوابه محذوفاً دلّ المذكور عليه، وهو ما ينطبق على الجمل التى تشتمل على قسم وشرط معاً، نحو: "والله إن قام زيد ليقرمن عمرو"<sup>(٤)</sup>، فيجعل "ليقرمن" جواباً للقسم، ويحذف جواب الشرط، إلا إذا كان الفعل ماضياً.

<sup>(١)</sup> ابن عسكرو، شرح جمل الزجاجى، ٢ / ١٩٢. أبو حيان، توشاف الضرب، ٢ / ٤١٩.

<sup>(٢)</sup> ابن جنى، شرح للفصل، ٩ / ١٠١.

<sup>(٣)</sup> ابن هشام، مضى اللب، ١ / ٣١٠.

<sup>(٤)</sup> ابن عسكرو، شرح جمل الزجاجى، ١ / ٥٢٩.



ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ أَجْمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا

الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ الإسراء / ٨٨. و"لا يأتون" جواب قسم مقدر ينوب عن جواب "إن" وليس بجوابها، ولهذا قال: "لا يأتون" بإثبات النون<sup>(١)</sup>.

رابعاً : أنماط مختلفة من الإثابة

١- قد ينوب المفرد عن الجمع : كما في قوله تعالى : ﴿وَحَسَنَ أُولَئِكَ رِجَالًا﴾ النساء / ٦٩. والتقدير : "رفقاء" منصوباً على التمييز<sup>(٢)</sup>.

٢- إثابة الجمع عن الجمع : قد ينوب جمع القلة عن جمع الكثرة، وذلك لإيجازه؛ لقلة حروفه عند إضافته إلى الأعداد، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَفَّعنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ البقرة / ٢٣٨، والمعنى: "ثلاثة أقرء"<sup>(٣)</sup>.

٣- تنوب "الفتحة" عن "الكسرة" في جرّ الممنوع من الصرف؛ وذلك لقرب الشبه بينهما، ولخفتهما، في نحو : "سلمت على إسحاق وإبراهيم". ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ \* وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ الفجر / ١، ٢.

"وليل" عاطف ومعلوف، وعلامة جرّه فتحة مقلدة على الياء المخنوفة، وإنما قلّرت الفتحة مع خفتهما لنيابتهما عن الكسرة، ونائب الثقيل ثقيل<sup>(٤)</sup>. وتنوب الكسرة عن الفتحة في نصب جمع المثنى السالم، في نحو: "رأيتُ الحِنْدَاتِ"، وإنما كانت الكسرة هنا من باب حمل الفرع على الأصل، لكون

<sup>(١)</sup> ابن الأثير، البيان في غريب إعراب القرآن، ١ / ٢١٠.

<sup>(٢)</sup> الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د. عبد الجليل حبه شلى، عالم الكتب بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م، ٢ / ٧٣.

<sup>(٣)</sup> لموصل، شرح ألفية ابن معلى، ٢ / ١٠٦٨.

<sup>(٤)</sup> ابن هشام، مفتى اللبيب، ٢ / ٨٧٩.

جمع للذكر هو الأصل، وقد أخذ علامة واحدة في النصب والجر منه،  
 قيس عليه جمع المؤنث السالم، فكانت الفتحة علامته في النصب والجر<sup>(١)</sup>.  
 ٤-إنابة الحروف عن الحركات في الإعراب: ذهب أكثر النحاة إلى أن  
 الحروف تنوب عن الحركات في إعراب الأسماء الستة المعلقة المضافة لغير ياء  
 المتكلم، ومن هؤلاء: "ابن حنّى" و"ابن هشام"<sup>(٢)</sup>، وكذلك ذهب  
 "الكوفيون" و"قطرب" و"بعض البصريين" إلى أن الحروف "الألف" و"الياء"  
 تنوب عن الضمة والفتحة والكسرة في إعراب المثني، لكونها حركات  
 أصلية حُمِلَ عليها الفرعى من الحروف، كما أن المثني فرغ على المفرد<sup>(٣)</sup>.  
 وهو الحال نفسه في جمع للذكر السالم، إذ يعرب بالحروف نيابة عن  
 الحركات<sup>(٤)</sup>.

٥- ما ينوب عن الفتح في المثنيات: وأما ما ينوب عن الفتح في المثنيات فهما  
 اثنان: "الياء" و"الكسرة" ويكون ذلك في اسم "لا"، فإن هذا الاسم  
 يستحق البناء على "الياء" نيابة عن الفتح إن كان جمع مذكر سالم أو مثني،  
 نحو: "لَا رَحْلَيْنِ، وَلَا قَالِمَيْنِ"، وإن كان جمعاً مختوماً بألف وتاء زائدتين-  
 أي جمع مؤنث- فيكون البناء فيه على الكسر نيابة عن الفتح، نحو:  
 "مُسْلِمَاتٍ" فيقال: "لَا مُسْلِمَاتٍ فِي الدَّارِ"<sup>(٥)</sup>.

وهكذا لاحظنا أن ظاهرة الإنابة من الظواهر العارضة لعلاقة التضام  
 التركيبية، التي تستلزم شدة الارتباط بين العناصر اللغوية الأقوية داخل التركيب،  
 كما لاحظنا شيوعها وفشورها في أكثر كلم اللغة. ومن ثمّ سنحاول أن نرصد

(١) ابن حنّى، الخصاص، ١ / ١١١.

(٢) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٥٤.

(٣) ابن الأثير، الإتصال، ١ / ٣٣.

(٤) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٧٦.

(٥) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١١٨.

لها بعض الدواعى التى دعت إلى وجودها فى اللغة، ومنها:

١- كون العربية لغةً سليقةً وطبيع عند القدماء، أدى ذلك بهم إلى عدم الالتزام بقوانين معينها، فحاجت لختهم ثريةً شتىً مثل قولهم: جاءت هذه نيابةً عن تلك، أو معاقبةً لتلك، أو مستغنيةً عن هذه بتلك.

يقول "الملاحظ": «وكانوا أميين لا يكتبون، ومطبوعين لا يتكلمون، وكان الكلام الجليد عندهم أظهرَ وأكثر، وهم عليه أقدر وله أنهر، وكل واحد فى نفسه أنطق، ومكانه من البيان أرفع، وخطبائهم للكلام لوحد، والكلام عليهم أسهل، وهو عليهم أيسر من أن يفتقروا إلى تحفظ، ويحتاجوا إلى تدارس»<sup>(١)</sup>.

٢- كان الاحتكاك بين لهجات العرب مصدرًا من مصادر الشراء اللغوى، ولاسيما اللهجة قريش التى كانت تتلقى من لهجات العرب ما يروق أسماعها، ويلائم أفواقيها من أفصح كلام العرب وأيسره بطريقة تلقائية يحكمها استقامة الفطرة اللغوية واستقامة اللسان، واتساع آفاق التعبير التى جاوزت حدود القبيلة ومطالبها الضرورية إلى حياة أكثر حلوًا وأوسع مطالبًا<sup>(٢)</sup>؛ فكان لذلك ثمرته فى ظهور أمثلة كثيرة للإثابة والتعاقب بين أسماء متعددة لمسمياتٍ متقاربة، إلى جانب ما صاحب ذلك من استغناء العرب بالأخف عن الأثقل.

٣- إن فى ظاهرة الإثابة -حيث تنوب كلمة عن كلمتين أو أكثر- مظهرًا من مظاهر الإيجاز فى اللسان العربى الذى يرفض الفضول، ويؤثر الإيجاز حتى إنه كان محور البلاغة عندهم.

<sup>(١)</sup> الملاحظ، البيان والبيان، تحقيق عبد السلام هارون، ط الصحابة الكبرى، ١٩٦٨، ٣ / ٢٨.

<sup>(٢)</sup> د. زين كامل الخريسكى، ظاهرة الاستغناء، ص ٢٣٢ - ٢٣٣.

٤- باعتبارها واحدة من وسائل التنمية اللغوية، إذ يتيح لها الفرصة لتناول المعنى الواحد بأكثر من عبارة، مما يجعلها أكثر قدرة على التعبير عن المعاني والأشياء في مواجهة ظروف متباينة<sup>(١)</sup>، ومن ذلك إنابة "أن" ومعموليها عن مفعولى "ظن"، مثل قولهم: "ظننت أنك مجتهد" أى: "ظننتك مجتهداً" وكذلك أنابوا المصدر للزول عن المصدر الصريح.... إلخ.

٥- والإنابة تعطى أبعاداً جديدة لتنمية اللسان العربى فى البيان وقدرته على التعبير، فمن سمات اللسان العربى أن الصيغ فيه ليست قوالب جامدة، وأنه يتقل من صيغة إلى أخرى، ويستخدم صيغته فيما تستعمل فيه صيغة أخرى، ومن ذلك استخدام صيغتي : الفاعل والحال مكان الخبر<sup>(٢)</sup>.

٦- ولللسان العربى أساليب تعبيرية فيها من الروعة والجمال ما يجعلها آية فى الفصاحة والبيان، منها ما ورد وقد حلّ فيه المصدر محل الفعل، مما يجعلها فى حالة من الروعة والقدرة البيانية، والتى يمكن أن تقتطعها لو كان الفعل محل المصدر، هذا فضلاً عن أن العرب والنحاة قد لجأوا إلى هذه الظاهرة محافظةً على الصنعة النحوية واضطراباً للقاعدة، فهى فكرة شاع القول بها عند النحاة.

وهكذا تناول البحث علاقة التضام مينا أنها إحدى العلاقات التركيبية الأفقية، ثم عرض لظاهرة التعاقب باعتبارها من ظواهر المحور التقليسى الرأسى الزمنى فى اللغة، وبما أن هذين المحورين متعامدان، فهما يحتلان عنصرين من عناصر المنظومة اللغوية.

(١) د. زين كامل الخروسي، ظاهرة الاسناد، ص ١٣٣.

(٢) السابق نفسه، نفس الصفحة.

## نتائج البحث

١- تُعدُّ علاقة التضام من أهم العلاقات التركيبية، وذلك لكونها المعيار الذى

يضبط الصحة النحوية للمعتمدة على العلاقات للندرجة ضمن العلاقة المتمثلة

فى الاختصاص، الاقتدار، التنافى، التوارد، والتناظر.

٢- التضام هو الزايط الأفقى الطبقى ما بين الكلمات أو وقعة الكلمة أو جورتها

لكلمات أخرى فى السياق الطبقى، أو هو دخول الكلمة فى سياق مقبول.

مع الكلمات الأخرى.

٣- التضام إما "معجمى" وإما "نحوى" - أما "المعجمى" فيُعنى به انتظام

مفردات المعجم فى طوائف، يتوارد بعضها مع بعض، ويتناظر مع البعض

الأخر، فالأفعال طوائف تتوارد كل طائفة منها مع طائفة من الأسماء،

وتتناظر مع الأسماء الأخرى، فلا يجوز أن يقال: "أخذ الحجر العشب"؛ لأن

"الأخذ" يستلزم "أخذاً" عقلاً يقوم بعملية الأخذ. ولما استحال ذلك من

الحجر، كانت هذه المفردات متنافرة غير متناسبة معجمياً؛ ومن ثم عرض

البحث بعض الشروط التى تضبط التضام المعجمى.

٤- أما "التضام النحوى" فهو يمثل العلاقة التى تنشأ بين العنصرين "الناهم

والمتبوع" داخل المنظومة النحوية، وهو إما "إيجاباً" وإما "سلباً" فالإيجاب

يكون بشدة التلازم بين عنصرين لغويين ويسمى "تلازماً" والنوع الآخر ما

يكون بالتنافى بين عنصرين لغويين، فيكون ذلك قرينة سلبية تدرج تحت

التضام النحوى.

٥- للتضام طريقتان إحداهما: تكون بطريقة الذكر، وفيها يكون العنصران

للتلازمان المذكورتين فى نص الكلام، وهو إما ذكر "اقتدار" وفيه يفتقر

العنصر الأول إلى العنصر الثانى اقتقاراً تلازمياً، فلا يوجد بدونه، وإما ذكر

"اختصاص" وفيه يختص عنصر ما بعناصر أخرى معينة لا يتعداها إلى غيرها

كاختصاص "ال" و"الجر" بالأسماء، و"الجزم" بالأفعال. وثانيتها : طريقة الحذف، وفيها يستبدل بقرائن سبق الذكر، أو الاستلزام على العنصر غير المذكور فى النص اللغوى.

٣- من مظاهر التضام النحوى "الاختصاص" وهو من خصائص الحروف والأدوات، لأن الأداة إما أن تدخل على نوع معين من الكلمات لا تعداه إلى غيره فتسمى "مختصة"؛ لكون الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصة، مثل إن وأخواتها فى اختصاصها بالأسماء.

وهناك حروف أخرى لا تعمل، لعدم اختصاصها، فهى تدخل على الأسماء والأفعال، كحروف النفي، فإذا حدث أن دخل من الحروف المختصة على غير ما يختص به عُرف من ذلك العنصر الذى استبدل به العنصر الذى دخل عليه الحرف المختص، ومن ذلك دخول "لما" على جواب القسم المتصدر باللام، كما فى قوله تعالى: ﴿لَمَّا لَوِيكِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ هود/ ١١١.

٤- والافتقار نوعان:

"افتقار متأصل" وآخر "غير متأصل". أما "الافتقار المتأصل" فهو افتقار العناصر التى لا يصح إفرادها فى الاستعمال، وإن صحَّ ذلك عند إرادة الدراسة والتحليل. مثال ذلك: افتقار حرف الجر إلى المحرور، وحرف العطف إلى المعطوف.

وأما "الافتقار غير المتأصل" فهو ما يكون للباب النحوى بحسب تركيبه، وذلك كعلاقة المضاف بالمضاف إليه، كلفظة "يوم" التى تفتقر إلى الجملة بعدها من حيث كونها مضافة فى قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ المائدة/ ١١٩، على حين تجده لا يفتقر إلى الجملة فى موضع آخر

نحو: "هذا يوم مبارك"، فالافتقار هنا بحسب الباب وليس بحسب الأصل

٨- من مظاهر "التضام السلي" : "التنافي"، وهو وجود عنصر ما يتنافى مع ما يقابله فلا يجمع بينهما، ويمكن بواسطة هذه العلاقة استبعاد أحد العنصرين عند وجود الآخر. ومن ذلك ما جاء من أقوال النحاة مقررًا بحرف نفى، كقولهم: «لا يجمع بين "ال" والإضافة المحضة»، وكذلك لا يجمع بين للمضمر ونعته، ولا يضاف إليه.

٩- الفصل: من عوارض التضام النحوى: ويبنى به انفصل بين أجزاء الجملة المتلازمة أو المرتبطة برابط السياق، ويكون ذلك بعنصر من عناصر الجملة غير أجنى عنها، وهو لا يكون إلا بالمفردات، ومن ثم عرض البحث الفصل "سعة" وهو ما يكون بين التابع والمتبوع، والمميز والمميز، والمضاف والمضاف إليه...إلخ.

والفصل "ضرورة" وهو ما يكون فى الضرورة الشعرية، ثم بين البحث أخطاءً مختلفة من التراكيب التى لم يُحَظَرِ النحاة الفصل فيها.

١٠- الاعراض: من عوارض التضام النحوى: ويُبنى به أن يُعترض بحرى النمط التركيبى بما يحول دون اتصال عناصر الجملة بعضها ببعض اتصالاً لا يتحقق به مطالب التضام النحوى فيما بينها، ولا يكون ذلك إلا بالجملة التى تكون من مخارج السياق، كجملة القسم، أو الدعاء، أو الأمر...إلخ. وتُرد هذه الجملة لإثبات خاطر طرأ على ذهن المتكلم فأراد توشية كلامه به.

\* والاعراض مفيد وغير مفيد، فالاعراض المفيد يودى إلى إفادة معنى جديد مع تركيد للمعنى الأصلي، أما الاعراض غير المفيد فهو إما أن يكون دخوله كخروجه، وإما أن يودى إلى فساد المعنى وضعف التأليف.

١١- التماقب هو التبادل والتداول بين حرفى الجهر على معنى واحد لقرب الدلالة بينهما.

١٢- فصل البحث بين المصطلحات الثلاثة التي وردت في معانٍ متقاربة وهي التعاقب والإنابة والإغناء؛ فجعل التعاقب للحروف، والإنابة للأسماء والإغناء للأفعال.

١٣- القول بالتعاقب يودى إلى ثراء اللغة ونموها حيث يتأتى للمعنى الواحد أكثر من كلمة دالة عليه.

١٤- حرص القدماء على فكرة الإنابة محافظة على الصنعة النحوية والتزاماً باطراد القاعدة.

١٥- يُعد إغناء الأفعال بعضها عن بعض في الدلالة الزمنية ردّاً على كثير من اللغويين المحدثين الذين يزعمون أن دلالة الزم قاصرة في الأفعال العربية.

١٦- أثبت البحث الصلة بين "التضام" في كونه مظهرًا من مظاهر العلاقات التركيبية الأفقية التابعة، بينما يُعد التعاقب مظهرًا من مظاهر العلاقات التقليدية الرأسية الزمنية، وكلاهما من العلاقات النحوية داخل المنظومة اللغوية.



## قائمة المصادر والمراجع

- ١- إبراهيم حسن عزام، الفعل الواصل وأسرار الموصول، مطبعة رمسيس، ١٩٣٥.
- ٢- د. إبراهيم السمرائي، الفعل زمانه وأينته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤.
- ٣- ابن الأثير، ضياء الدين بن الأثير، للثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ط نهضة مصر، د.ت، تحقيق د. أحمد الحوفي و د. بدوي طبانة.
- ٤- الأنباري، الإمام كمال الدين أبو بركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (٥١٣-٥٧٧هـ) :
- \* الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- ٥- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- ٦- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المنصور بن خزيمة البخاري الجعفي، صحيح البخاري، حاشية السندی، دار المعرفة، بيروت.
- ٧- البغدادي، خزائن الأدب، ط بولاق، ١٢٩٩هـ.
- ٨- د. تمام حسان، بحوث لغوية وأدبية، مطبعة أم القرى، ١٩٨٦م.
- ٩- \* البيان في روائع القرآن، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- ١٠- \* اللغة العربية معناها ومبناها، ط دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م.
- ١١- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ط. التجارية الكبرى، ١٩٦٨م.

- ١٢- ابن حنى، أبو الفتح عثمان بن حنى (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، ط دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٥م.
- ١٣- للنصف فى علم التصريف للمازنى، دار إحياء التراث القديم، ١٩٥٤.
- ١٤- د. حلمى خليل، العربية وعلم اللغة البنىوى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م.
- ١٥- أبو حيان التوحيدى، أثر الدين محمد بن يوسف الأنلسى،  
\* ارتشاف الضرب من كلام العرب، تحقيق مصطفى النماس، رسالة دكتواة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٩٨٥.
- ١٦- \* البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ على محمد معرض، وشارك فى تحقيقه د. زكريا عبد المجيد التونى، د. أحمد النحولى الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٧- خالد الأزهرى، الإمام خالد بن عبد الله الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ط إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.
- ١٨- الرضى، الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاسراباذى (ت ٦٨٦هـ)،  
\* شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قارونس، مطابع الشروق، بيروت، د. ت.
- ١٩- \* شرح الكافية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥م، تحقيق وضبط وشرح محمد نور الحسن، د محمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد.
- ٢٠- الزخشرى، أبو القاسم جابر الله محمود بن عمر الزخشرى الخوارزمى (٤٦٧-٥٣٨هـ)، الكشاف، الناشر دار الريان للتراث، دار الكتاب العربى، بيروت، ط ٣، ١٩٨٧م.
- ٢١- د. زين كامل الخويسكى،

- \* ظاهرة الاستثناء، دار للمعرفة الجامعية، ١٩٩٤.
- ٢٢- \* مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين، ط دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩م.
- ٢٣- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى البغدادى (ت ٦١٣هـ) الأصول فى النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلى، ط مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧هـ / ١٩٨٤م.
- ٢٤- سيويه، الكتاب، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٧٧م.
- ٢٥- السوفاى، أبو محمد يوسف بن أبى سعيد السوفاى (ت ١٨٥هـ) شرح الكتاب لسيويه، تحقيق د. رمضان عبد التواب، د. محمود فهمى حجازى، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩١م.
- ٢٦- السيوطى، حلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر (٨٤٩-٩١١هـ).
- \* الأشباه والنظائر، مراجعة د. طه عبد الرؤوف سعد، ط شركة الطباعة الفنية المتحدة، الناشر الكليات الأزهرية، ١٣٨٨هـ / ١٩٧٥م
- ٢٧- \* معترك الأقران فى إعجاز القرآن، ضبط وتخرىج أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ٢٨- \* جمع الموامع فى شرح جمع الجوامع، دار للمعرفة للطباعة والنشر بيروت، لبنان، د. ت.
- ٢٩- الصبان، محمد بن على الصبان، حاشيته على شرح الأشمرونى، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.
- ٣٠- الطبرى، جامع البيان فى تأويل آى القرآن، دار المعارف، ١٩٦٩م.
- ٣١- د. عبد الأمر أمين السورد، منهج الأخفش الأوسط الذى روى، بيروت ١٩٧٥م.

- ٣٢- د. عبد الله سليمان هندواي، لطائف المعاني في ضوء النظم القرآني، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ٣٣- عبد العزيز الموصلي، شرح ألفية بن معطي، تحقيق على موسى الشموللي، مكتبة الخرجي، الرياض، ١٩٩٠م.
- ٣٤- د. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، ط١، دار الثقافة، الإسكندرية، ١٩٧٧م.
- ٣٥- د. عصام نور الدين، الفعل والزمن، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط بيروت، لبنان، ١٩٨٤م.
- ٣٦- ابن عصفور الإسيطي، شرح جمل الزجاجي، الشرح الكبير، تحقيق د. صاحب أبو جناح، الموصل، العراق، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- ٣٧- ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، دار مصر للطباعة والنشر، توزيع دار التراث الفكري، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- ٣٨- الفراء، أبو زكريا عبد الله، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، عمد على النجار، ج ٣، مطبعة دار السرور، بيروت - لبنان، د.ت.
- ٣٩- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ) الجامع لأحكام القرآن، ط الشعب، ١٩٧٣م.
- ٤٠- القزويني، الإيضاح، منشورات دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٥م.
- ٤١- المرادي، الحسن بن القاسم المرادي، الجنى الداني في شرح حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٤٢- للالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ط دمشق، ١٩٧٥م.

- ٤٣- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٢م.
- ٤٤- د. محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى، مطبعة المدينة، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٤٥- مصطفى شعبان، الإثابة فى الدرس النحوى عند ابن هشام، بحث ماجستير، الإسكندرية، ١٩٩٨م.
- ٤٦- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (٦٣٠-٧١١هـ) لسان العرب، ط دار المعارف، د. ت.
- ٤٧- د. للمهدى للخزومى، النحو العربى نقد وتوجيه، صيدا، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٦٤م.
- ٤٨- د. نادية رمضان النجار، علاقة الفعل بحرف الجر - دراسة دلالية فى أسس البلاغة للزحشرى، ط١، الدار المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.
- ٤٩- ابن هشام، ابن هشام عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ) أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد، ط٥، بيروت.
- ٥٠- \* شرح شذور الذهب، تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد، دار الأنصار، ط١٥، ١٣٩٨هـ / ١٩٦٨م.
- ٥١- \* معنى اللبيب، تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد، مطبعة المدنى القاهرة، د. ت.
- ٥٢- أبو هلال العسكري، الصناعتين فى الكتابة والشعر، ط١، الآستانة العليا، ١٣١٩هـ.
- ٥٣- ابن يعيش (الموفق يعيش بن يعيش)، شرح المفصل، س. م. (الكاتب، بيروت)، د. ت.



## **قواعد الحذف والمنهج التحويلي**





## قواعد الحذف والمنهج التحويلي

يدور موضوع هذا البحث حول ظاهرة لغوية عرفت في كثير من اللغات، ألا وهي ظاهرة "الحذف" حيث يميل المتحدث إلى إسقاط بعض العناصر اللغوية من الكلام اعتماداً على فهم المخاطب ووضوح السياق، متجاوزاً إياها من خلال للنهجين التحويلي والنحوي التقليدي؛ لكونه يعتمد على أن اللغة قدرة فطرية ذهنية وهبها الله للإنسان، لها مضمون فكري يعرف بالبنية العميقة Deep Structure وشكل خارجي متمثل في أصوات ورموز تعرف بالبنية السطحية Surface structure وبينها عمليات تحويلية وقوانين إجرائية Transformational Rules تعمل على نقل التركيب من العمق إلى السطح في إطار الصحة النحوية، ولا يختلف هذا عما عُرف عند النحاة التقليديين بالتقدير، وسنُبين ذلك في موضعه.

### مصادر البحث:

جاءت مادة هذا البحث مستبقة من المؤلفات النحوية (قديمها وحديثها)، إلى جانب بعض كتب التفسير والبلاغة والقراءات، هذا بالإضافة إلى بعض المؤلفات الأجنبية التي اهتمت بالنحو التحويلي.

### منهج البحث:

وقد جاء عرض البحث في قسمين:

أولهما: تناولت فيه القواعد الإيجابية للحذف عند التحويليين، مقارنةً بينهما وبين النحاة التقليديين، مبيّنة أوجه التقارب والاختلاف بينهما.

ثانيهما: عرضت فيه القواعد الاختيارية للحذف وجاءت في سبع قواعد، متواليةً في كل واحدة منها عرض رأى التحويليين مقارنةً برأى النحاة التقليديين راصدة ما بينهما من تشابه واختلاف.

ثم اختتمت للبحث برصد أهم النتائج مُتبعةً إياها بشت المصادر والمراجع.

## دوافع البحث:

هناك عدة أسباب دفعتني إلى تناول ظاهرة الحذف بين النحوين التحويلي والتقليدي تمثل فيما يأتي:

١- اهتمام للنهج التحويلي بالمعرفة الضمنية للمتكلم التي تمكنه من فهم جمل لفته وإنتاج جمل لا نهاية لها، ومن ثم يمكنه التمييز بين الجمل الصحيحة وغير الصحيحة نحويًا، وهذه المعرفة الضمنية هي التي عرفت عند النحاة التقليديين بـ "السليقة اللغوية".

٢- اهتمام كلا للنحوين بالجمع بين الصحة النحوية من جهة والصحة الدلالية من جهة أخرى، فهما لم يعنيا بجانب دون الآخر.

٣- يتصف النحور العربي بالشمولية، إذ يدرس الصوت، والنظم والدلالة، وهو بذلك يصل اللغة بالفكر، ويعالج الشكل والمعنى وهي نفسها خصائص للنهج التحويلي لدراسة اللغة.

٤- تعد فكرة التقدير أدبه ما تكون بالتحويل، وإن كانت أهم منها، وذلك لكون التحويل يهتم بالقواعد الأساسية للنحوية فقط، على حين يحدد التقدير يتصل بجميع مستويات اللغة، وقد بينا ذلك في موضعه.

٥- تعد القواعد التحويلية لغوية صرفة؛ لأنها تهتم بالمقدرة النحوية للغة على حين يُعد النهج التقليدي مزيجًا من الظروف النفسية والاجتماعية واللغوية؛ لأنه يعامل مع وصف اللغة، وليس تفسيرها كما هو الحال في النهج التحويلي.

٦- يتشابه النحوان (التحويلي والتقليدي) في بعض الأصول كاعتماد أولهما على متكلم وسامع مثالين داخل بيئة متجانسة، وهو نفسه ما عرف عند ثانيهما بمبدأ السماع وهو أصل من أصول اللغة.

## الملاحظات السابقة:

لاحظت من خلال اطلاعي أن ظاهرة الحذف قد حظيت باهتمام واضح

عند النحاة القدماء والمحدثين، إلا أنه لم توجد على حد علمي - دراسة تناولت تلك الظاهرة مقارنة إياها بالمنهج التحويلي؛ وذلك لكون الدراسات التحويلية في التحوّل التقليدي معدودة، فمنها: (النحو العربي والدرس الحديث) للدكتور عبد الرأحيم، (قواعد تحويلية في اللغة العربية) للدكتور محمد علي الخولي، الدكتور طاهر سليمان حمودة (ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي)، (قضايا التقدير بين القدماء والمحدثين) للدكتور محمود سليمان يلقوت، هذا بالإضافة إلى بحث عنوان (التقدير عند سيوريه والمنهج التحويلي) للدكتور فكري محمد أحمد. وكما هو واضح من العناوين السابقة لم تُدرس ظاهرة الحذف إلا على سبيل رصد مظاهر التشابه بين النحويين التحويلي والتقليدي فيما يعرف بـ "الزيادة"، و"إعادة الترتيب"، بالإضافة إلى "الحذف"؛ لذلك حرصت على الاهتمام بدراسة الحذف بين النهجين موضحةً الاتفاق والاختلاف فيما بينهما.

## قواعد الحذف والمنهج التحويلي

### \* الحذف:

ظاهرة لغوية عامة تقع في أكثر اللغات الإنسانية، حيث يميل الناطقون إلى إسقاط بعض العناصر اللغوية التي يمكن فهمها من سياق الكلام، وإن كان وقوعها في العربية أكثر وضوحاً ليلها إلى الإيجاز والاختصار، وقد شمل الجوانب اللغوية الثلاثة: التركيبى، والصرفى، والصوتى.

والحذف يصيب العنصر الأساس في الجملة، كما يصيب أيضاً للكلمات فيها، وهو يقع على جميع أقسام الكلم:- [حروف، أسماء، أفعال، بالإضافة إلى الجمل والتراكيب].

والحذف يقع في البنية السطحية، وبالمقارنة بين البنيتين السطحية والعميقة نصل إلى العناصر المحذوفة، التي يتضح بها المعنى المراد، إلا أن هناك دواعى تضطر للتكتم إلى حذف عنصر أو أكثر من الكلام اعتماداً على قرائن لفظية، أو حالية تظهر للمتكلم والسامع<sup>(١)</sup>. وهذا ما اشتهر بوجود الدليل على المحذوف، وقد التفت "ابن جني" إلى هذا بقوله: «قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شئ من ذلك إلا عن دليل عليه وإلا كان فيه ضرب من تكلف يعلم الغيب في معرفته»<sup>(٢)</sup>. وقد تكون هذه القرائن لفظية، أى مأخوذة من الكلام المنطوق أو المكتوب، كما تكون حالية أو مقامية تفهم من الظروف والملابسات المحيطة بالنص، وسوف نعرض أولاً لبعض القواعد التي يتناولها التحويليون بالنسبة للغة الإنجليزية صدد تلك الظاهرة، وقد تتشابه أو تختلف مع قواعد الحذف في غيرها من اللغات. وهذا ما سوف نوضحه.

---

(١) د/ فكرى محمد أحمد، التعبير عند سيويه والمنهج التحويلي، مقالة من مجموعة مقالات مهتدة للمستشرق الألماني "فيشر"، شبرو د/ عمود فهمى حجازى، مركز للغة العربية، القاهرة ١٩٩٤، ص ٣٥٣.

(٢) ابن جني، الخصائص، تحقيق عماد على النجار، ط ١، الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٥، ٢ / ٣٦٠.

## قواعد الحذف

### أولاً: القواعد الإجبارية Obligatory Rules

#### ١- القاعدة الأولى :

#### الحذف التبادلي للعنصر المكرر Equi Element Deletion

١- يرى التحويليون أن العنصر المكرر كثيراً ما يحذف من البنية السطحية للتركيب اللغوي، فإذا تعمقنا البنية الباطنية للتركيب تعرفنا إلى العنصر المحذوف، ونغفل على ذلك بالتالين التاليين:

1- Marvin expects Sylvia to win the game.

مارفن يتوقع أن تفوز سليفيا باللعبة.

2- Marvin expects to win the game.

مارفن يتوقع فوزه باللعبة.

فالجملتان الثانية قد احتوت على فعلين حُذِفَ فاعل الفعل الثاني منهما، و «فى كلتا جملتين (expects) هو نفس الفعل، ولكن فاعل (win) فى الجملة الأولى هو "سليفيا"، وفى الثانية فاعل (win) هو "مارفن"، هذه الحقيقة لا يمكن المنازعة فيها من قبل للتكلم الأصيل للإنجليزية، ومع ذلك ففى البنية السطحية للجملتان الثانية، يبدو "مارفن" وحده فاعل الفعل (Expects) كما فى الجملة الأولى.

كيف إذن يمكن أن نعرف أن "مارفن" هو فاعل الفعل (win)؛ إن التوضيح يتمثل مرة أخرى فى البنية العميقة أكثر من السطح، ففى العمق للجملتان الثانية تكمن بنية يكون فيها "مارفن" فاعل (win)، ولو لم توجد قاعدة التحويل الخاصة بحذف الاسم؛ فإن هذه البنية العميقة ستظهر على السطح على الشكل التالى:

3- Marvin expects Marvin to win the game.

وهذا التركيب غير نحوي بالنسبة للبنية السطحية فى الإنجليزية، فمارفن يجب أن يذكر فاعلاً لـ (win) نتيجة عتومة حقيقة أن المتكلمين فى الإنجليزية يعرفون أن الجملة الثانية لها نفس معنى الجملة الثالثة، مع أن الأخيرة الثالثة غير نحوية، فمارفن لا يمكن أن يظهر فاعلاً للفعل (win) فى بنية السطح، ومن ثم فإن تحويلاً إجبارياً يجب أن يقع حتى تتحول البنية العميقة إلى بنية سطحية صحيحة نحوياً<sup>(١)</sup>.

وهذه القاعدة عمل بها النحاة التقليديون، وإن لم ينصوا على تنظيرها، فحذف الفاعل للكرر ورد كثيراً، إلا أن بعضهم يسمونه "إضماراً" لكون كل مسند لابد له من مسند إليه، فإذا وجد الفعل كان لا بد من ذكر الفاعل، وسبق ذكره أولاً يميز حذفه من الجملة الثانية عملاً بقاعدة "أن الحذف فى الثوانى أولى من الحذف فى الأوائل"<sup>(٢)</sup>، ومن ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يزنى من يزنى وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن»<sup>(٣)</sup>، والتقدير: «ولا يشرب الشارب» بدلالة ما سبق فى: «لا يزنى من يزنى»، والقرينة هنا "الاستلزام" لأن "يشرب" يطلب "شارباً"؛ وكذلك لتقدم نظيره فى الحديث.

كما يقدر الفاعل محذوفاً فى مثل قول العرب: - «ما قام وقعد إلا زيد»؛ لأنه من الحذف، لا من التنازع.<sup>(٤)</sup> فاصل البنية العميقة: "ما قام إلا زيد وما قعد إلا زيد"، ولتماثل الفاعلين فى الجملتين حُذِف من الجملة الثانية لسبق ذكره فى الأولى؛ فكانت البنية السطحية: - «ما قام وقعد إلا زيد»

<sup>(١)</sup>Falk, Julia, Linguistics and language, Second Edition.

John Wiley, Songs, U. S. A., 1978, p. 200- 201.

نقلًا عن د. طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف فى الدرس النحوي، ص ١٥.

<sup>(٢)</sup> ابن هشام، مغنى اللبيب، مطبعة للبنى فى القاهرة، دون تاريخ ١٦٧٨/٢.

<sup>(٣)</sup> من البحارى بمجاشية للسندى، دار المعرفة بيروت، ٣٢١/٣.

<sup>(٤)</sup> خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ط إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت، ٢٧٠/١ وما

أ- ولا خلاف في حذف العنصر المكرر بين كونه متقدماً أو متأخراً، فمن حذفه متقدماً ومتأخراً في آن واحد ما جاء في المثال التالي:<sup>(١)</sup>

1- The scene-of the movie- was in Chicago.

مشهد الفيلم كان في شيكاغو

2- The scene of the play- was in Chicago.

مشهد المسرحية كان في شيكاغو

3- The scene of the movie and play- was in Chicago.

مشهد الفيلم والمسرحية كانا في شيكاغو

فإذا تأملنا الأمثلة السابقة لاحظنا أن هناك عنصرين مشتركين بين الجملتين البسيطتين الأولى والثانية، وأردنا صوغ جملة واحدة من هاتين الجملتين كان حتماً علينا حذف كلا العنصرين للتماثلين، فكان للمُخرج الذي أنضح في الجملة الثالثة. إذن نفهم من كل تركيب سطحي يشتمل على عنصرين معطوفين غيرهما واحد أن هناك عنصرين معنويين من التركيب الثاني؛ لوجود تظاريهما في التركيب الأول؛ وبذلك تكون البنية السطحية التي ظهرت في الجملة الثالثة هي مُخرج البنية العميقة للجملتين الأولى والثانية منفردتين.

ب- وتطبق هذه القاعدة عند التحويلين على الصفة أيضاً إذا وردت

متماثلة بين جملتين، فهم يرون أن الجملة التالية:-

1- Richard is as stubborn as our father is.

ريتشارد عنيد مثل أبينا

مُكوَّنة فو، بنيتها العميقة من جملتين هما:

<sup>(١)</sup> تشومسكي، البنى النحوية، ترجمة د/ برنيل يوسف عزيز، مراجعة محمد الماشطة، منشورات هيون، ط الدار البيضاء، مطبعة الفتحاح الجديدة، ١٩٨٧، ص ٥٢.

1- Richard is stubborn. ريتشارد عنيد

2- Our father is stubborn. أبونا عنيد.

تَحَنَّنْتَ الصفة (stubborn) من الجملة الثانية، فكان المخرج فى الجملة الأولى<sup>(١)</sup>.

ج- وكذلك يُحذف العنصر للمائل فى الجملة الاسمية فى العربية، وذلك إذا عطف على مبتدأ ذكر غيره، نحو قولهم: - «زيد مجتهد وعمرو»، والأصل للقدرة: "وعمره كذلك"؛ والذى سُرغ الحذف هنا ذكرُ مُماثله أولاً؛ وذلك ليل العربية إلى الإيجاز رغبة فى الاختصار، ومنه قوله تعالى: - ﴿أَكَلَهَا ذَاتِمْ وَطَلَهَا﴾ (الرعد / ٣٥) والتقدير: "وظلها دائم".

ولا يلزم إثبات الحذف فى الثواتى دائماً، بل قد يَرِدُ فى الأوائل أيضاً، ومنه قول الشاعر:

تَحَنَّنْ بِمَا عَفَنَّا وَأَنْتَ بِمَا عَفَنَّا رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ<sup>(٢)</sup>

فمعنى "نحن" معنوف وتقديره: - "راضون"، دلَّ عليه الخبر المذكور فى الجملة التالية، وهى: - "أنت راض".

ونلفت النظر إلى أن النحاة التقليديين يختلفون فى رتبة العنصر المحذوف أهر الأول أم الثانى، فَمِنَ النحاة من يَقْدِرُ الخبر المذكور للمبتدأ الأول، اعتماداً على قاعدة: - "إنَّ الحذف من الثانى أَوْلَى لدلالة الأول"<sup>(٣)</sup> ومنهم من يَقْدِرُهُ للثانى إذا كان معناه لا يتفق مع المبتدأ الأول؛ وعلى هذا فإذا قيل: - "عمرو وزيد قائم"، فالتقدير: - "عمرو قائم وزيد كذلك"، وهذا هو الحال نفسه فى النحو التحويلي؛ فبإجراء إعادة الترتيب لعناصر الجملة الاسمية بين جملتين بسيطتين، تنتج لنا مثل هذه الجمل كما سبق وأن بَيَّنَّا.

(١) د/ عبد الرحيمى، النحو العربى والدرس الحديث، دار الثقافة، إسكندرية ١٩٧٧، ص ١٥١.

(٢) ابن هشام، مغنى اللبيب، ٦٢٢/٢، د/ طاهر حودة، ظاهرة الحذف فى الدرس النثرى، ص ١٨٨.

(٣) ابن هشام، مغنى اللبيب، ٦٢٢/٢.



كما حذف حرف نفى الجنس "لا التثنية" فى قول العرب:- «لا رجل وامرأة فى الدار» بالفتح. والتقدير:- «لا امرأة»<sup>(١)</sup>. فعلى رأى التحويليين يكون فى هذا التركيب أكثر من حذف، فهذه بنية سطحية لها بنية عميقة مكونة من جملةين، أولاهما:- «لا رجل موجود فى الدار» وثانيتهما: «لا امرأة موجودة فى الدار». فبتطبيق قاعدة حذف للمائل، ثم تطبيق قاعدة حذف ما يدل على الوجود المطلق بين ركضى الإسناد؛ يُنتج لنا الجملة للوحدة والتمحيص نحوياً، كما فى المثال السابق مع العطف بين الإسمين، وجعل خبرهما واحداً؛ فكانت البنية السطحية التالية: «لا رجل ولا امرأة فى الدار».

٢- كذلك أكد التحويليون حذف الفعل للكرر مع فاعلين أحدهما بدل من الآخر وبينهما عاطف<sup>(٢)</sup>.

وهى إحصائية أيضاً v.p. Deletion

فإذا قلنا:

ج ١ — أ + ب + و + أ + س.

ويحذف العنصر المشترك [أ] مع العاطف؛ تصير الجملة:

ج — أ + ب + و + س.

وتمثل على هذا بالمتالين التاليين:

عَدَل + الفاروق + و + عدل + عمر

— عدل + الفاروق + و + عدل + عمر

ملحوظة: يشترط لهذا النوع من الحذف أن يكون الفاعل واحداً مع

الفعلين؛ ف "عمر" يدل من "الفاروق".

وإذا أردنا تطبيق هذه القاعدة على حذف الأفعال، نجدها متحققة، بل

<sup>(١)</sup> ابن هشام، مضى إليه، ٦٣٧/٢.

<sup>(٢)</sup> د/ محمد على الخولى، قواعد نحوية، دار للدراسات، ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م، ص ١٥٥.

منطقة بين النحو التحويلي والنحو التقليدي، ومن ذلك ما ذكره للمفسرون<sup>(١)</sup> عن الحذف لقريظة سبق الذكر، كما في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ (النحل/ ٣٠)، والتقدير: "أنزل سورة".

ومنه ما جاء في باب "اللقطة" عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال:-  
«فإن جاء صاحبها إلا استمتع بها»<sup>(٢)</sup>. وتقديره: "فإن جاء فرحها إليه، وإن لم ينجح فاستمتع بها"، والمحذوف هنا أكثر من فعل لدلالة السياق أولاً؛ ولكون أدوات الشرط تدخل على حتملي فعلية، فقد حذف من الأول جواب الشرط، وحذف من الثاني فعل الشرط. وهذا التقدير هو نفسه ما عُرف به (البنية العميقة عند التحويلين). ومنه قول "عمر بن أبي ربيعة:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَتُورًا مُعْنِمًا، قَالَتْ وَإِنْ<sup>(٣)</sup>

والتقدير: وإن كان فقيراً معلماً.

٣-ولا يقتصر حذف المائل على ما سبق ذكره، وإنما يردُّ أيضاً في الجمل، فيكثر حذفها لدلالة السياق وسبق الذكر، وقريظة الاستلزام، ومنه قوله تعالى:-  
﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَقِ وَيَلْبَسْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ يوسف/ ١٢، والتقدير: "فأرسله معهم"، بلبيل قوله تعالى:- "فلما ذهبوا به"، وهو ما يعرف به "حذف جواب الأمر"<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> أبو حيان، البحر المحيط، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/ علي محمد معوض، دار الكتب بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م، ١١٧/٤: ١١٩.

<sup>(٢)</sup> صحيح البخاري، بحاشية السلي، ٦٢/٢، ٦٣.

<sup>(٣)</sup> ابن هشام، مخي القلب، ٦٤١/٢، السوطي، جمع المراسم، ٦٢/٢.

<sup>(٤)</sup> ابن الأثير، لئال السائر، ٢٣٧/٢، وينظر مزيد من الأمثلة د/عبد حنين موسى، البلاغة القرآنية في تفسير القرطبي، دار الفقه العربية، القاهرة، ص ٣٣٧.

وقد يحذف أكثر من جملة، كما فى قوله تعالى "﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ يُوْسُفُ أَيُّهَا الصَّدِيقُ" يوسف/ من الآيتين ٤٥، ٤٦، والتقدير "فأرسلون لى يوسف لاستعبيره الرؤيا، ففعلوا فأتاه فقال له: يا يوسف".

ومن هذا النوع من الحذف ما عُرف عند البلاغيين بـ "الاكتفاء": وهو أن يكتفى بذكر إحدى الجملتين لدلالة الضد عليه، كما فى قوله تعالى: ﴿سَوَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرْ﴾ النحل/ ٨١.

أى: "وأخرى تقيكم البرد"، واكتفى بذكر الأولى لأنه الأولى بالاكتفاء<sup>(١)</sup> ومما حذف فيه الثانى لدلالة "الضد" فى الأول، قوله تعالى: - ﴿يَوْمَ تُبَدِّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ إبراهيم / ٤٨، أى: "والسماواتُ غيرَ السماوات".

وهكذا نلاحظ مدى التشابه فى حذف العناصر المكررة إجبارياً بين النحو التقليدى والنحو التحويلي؛ فكلاهما قصد الإيجاز والاختصار، فعمد إلى حذف المائل، إلا أن هناك اختلافاً اتضح من المقارنة بين للتجهيز:-

١- أن الحذف (إجبارى) عند التحويليين، على حين نجده (اختيارياً) عند النحاة التقليديين، فيحوز إظهار العنصر المائل فى بنية السطح، ولا يودى ذلك إلى عدم صحة الجملة نحوياً وإن كانت أقل فصاحة.

٢- حذف المائل يقتصر عند التحويليين على الاسم والفعل والصفة للمكررة، على حين نجده واقعاً للأسماء والأفعال والحروف، بالإضافة إلى الجمل عند النحاة التقليديين.

٣- إظهار العنصر المائل عند التحويليين يودى إلى إنتاج جمل غير صحيحة نحوياً، على حين لا يحدث ذلك عند النحاة التقليديين.

<sup>(١)</sup> ابن يعيش، شرح للمفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ١/ ١٢٥، ١٢٦.

## القاعدة الثانية (إجباريًّا):

### حذف الأفعال في أساليب معينة Deletion of Verbs in specific styles

وفيها تحذف الأفعال وجوبًا في أساليب بعضها<sup>(١)</sup> مع الاحتفاظ بالمفعول المنصوب بعد حذفه، وهذه التراكيب تكون على النحو التالي.

#### ١- الإغراء:

يحذف الفعل في الإغراء وجوبًا في حالتى التكرار والعطف، تقول: للمروءة للمروءة، والمروءة والنحلة<sup>(٢)</sup>.

يفسّر التحويليون هذا الحذف على النحو التالي:

ج — فعل + فاعل + مفعول (مُغْرَى به)

ج — الزم + أنت + للمروءة للمروءة

ج — . . + . . + للمروءة للمروءة

وبتطبيق القاعدة نفسها، فيحذف الفعل وجوبًا، كما في المثال التالي:

المروءة والنحلة؛ فتكون البنية العميقة على النحو التالي:

ج — الزم + للمروءة والنحلة

فإذا كان الاسم المنصوب مفرّدًا جاز حذف الفعل معه، نحو:

البيت، والمراد: الزم البيت

#### ٢- التحذير:

التحذير له ثلاثة أنماط يجب فيها الحذف، ونمط رابع يميز فيه الحذف،

وهي على النحو التالي :

النمط الأول : وإياك وإياكما .. إلخ باستعمال ضمير المخاطب المنفصل

نحو : إياكم والجلوس فى الطرقات

<sup>(١)</sup> د/ محمد على الخولى، قواعد نحوية، ص ١٤٧.

<sup>(٢)</sup> سيويه، الكتاب، ٢٥٧/١، ابن عيش، شرح للفصل، ١٢٥/١، ١٢٦.

والتقدير : أحذركم واحذروا الجُلوسَ في الطرقات

أى أننا صدد جملتين

والنمط الثانى : نحو : النارَ النارَ، والأسدَ الأسدَ

والتقدير : احذر الأسد، واحذر النار

والنمط الثالث : نحو : رأسك والسيفَ

والتقدير : بإعد رأسك واحذر السيفَ

والنمط الأخير الجائز فيه الحذف عندما يكون المحذوف غير مكرر

نحو : النارَ

والتقدير : احذر النار<sup>(١)</sup>

### ٣- النداء:

وفيه يحذف الفعل وحرفاً مع إمكان التعريض بـ "يا" فيكون التركيب

الأساسى:

ج — أنادى + عمداً

ج — . . + عمد أو يا عمد<sup>(٢)</sup>

ومنه قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ يوسف / ٢٩، والتقدير:-

"أنادى يوسف" ويكرر أيضاً مع النداء المضاف، كما فى قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي

كَيْفَ تُخْفِي الْقَوَى﴾ البقرة / ٢٦٠، والتقدير أدعرو ربى<sup>(٣)</sup>. وإن كان بعض

المحويين لا يؤيد هذا التقدير؛ لكونه قد أخرج التركيب من الإنشاء إلى الإخبار.

### ٤ - الاستثناء:

وفيه يحذف الفعل الوارد بعد جملة، ويُعْرَض عنه بـ "إلا"؛ فنقول:

(١) د/ طاهر حمودة، ظاهرة الحذف، ص ٢٢٧ تصرف.

(٢) د/ محمد على الخولى، قواعد نحوية، ص ١٤٨.

(٣) ابن عيش، شرح للفصل، ١٥/٢، ١٦، للسيوطى، الأشباه والنظائر، ٩٩/٢.

ج ————— جاء الطلاب استثنى زيداً ————— جاء الطلاب إلا زيداً<sup>(١)</sup>

ويرى التحويليون أن حذف الفعل هنا جائز، أى يمكن إظهاره فى البنية السطحية، على حين يُعدُّ حذفه واجباً عند النحاة التقليديين؛ ومن ثمَّ لا يميزون حذف حرف الاستثناء الذى هو اختصار للفعل "أستثنى" ؛ لأن اختصار المختصر لا يجوز<sup>(٢)</sup>.

## ٥- الاختصاص:

وفيه يحذف الفعل وجوباً فى مثل قولهم:- «نحن العرب أقرى الناس للضيف»<sup>(٣)</sup>، فالأصل المقدر فى البنية العميقة:- «نحن أخصُّ العرب أقرى الناس للضيف»، بفقرينة ضمير للتكلم "أنا" أو "نحن" يحذف الفعل وجوباً، فيكون المخرج: "نحن العرب أقرى الناس للضيف"

## ٦- المدح والذم:

وفيه يحذف الفعل جوازاً بدلالة اسم منصوب، يكون هو المختص بالمدح أو الذم، كما فى قولهم:- "الحمد لله أهل الحمد"<sup>(٤)</sup>، فتكون البنية العميقة على النحو التالى:

ج ————— مركب اسمى + مركب فعلى + مركب اسمى

ج ————— الحمد لله + أمدح + أهل الحمد

ج ————— الحمد لله + . + أهل الحمد

وكتلك فى الذم كما فى قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَاتُهُ خَمَالَةٌ الْخَطْبِ الْمَسْدُ/

٤، فبتقدير الفعل المخوف جوازاً، تكون البنية العميقة على النحو التالى:

(١) د/ محمد على الخولى، قواعد نحوية، ص ١٤٩.

(٢) ابن حنى، الخصائص، ٢/٢٧٦-٢٧٨.

(٣) رمون طحان، الألفية العربية، ط ١، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، ١٩٧٢م، ص ٨٢ هـ ابن هشام،

شذور الذهب، تحقيق محمد عيسى الدين دار الأنصار، ط ١٥، ١٣٩٨هـ، ١٩٦٨م، ص ٢١٦.

(٤) ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢/٦٣٣.

ج ————— مركب اسمى + فعل + مركب اسمى

ج ————— امرأته + آدم + جمالة الخطب

ج ————— امرأته + . . + جمالة الخطب

#### ٧- المعية :

ويرد حذف الفعل فى هذا التركيب مع دلالة الماضى؛ فنقول:- "سار زيدٌ وحاذى النهر"<sup>(١)</sup>؛ فتكون البنية العميقة متصورة على النحو التالى:

ج ————— فعل + فاعل + و + فعل + فاعل + مفعول

ج ————— سار+ زيد + و + حاذى + زيدٌ + النهر

فبحذف الفعل فى صيغة الماضى والفاعل الثانى لسبق ذكره أولاً، يكون

المخرج:

ج ————— سار+ زيد + و + . . + . . + النهر

فتكون: "سار زيدٌ والنهر"

#### ٨- الأمثال :

وهى تراكيب اصطلاحية يحذف منها الفعل لكثرة الاستعمال مع رغبة الإيجاز والاختصار، هذا بالإضافة إلى أننا لا نستطيع تغيير تراكيب الأمثال؛ لكونها مسموعة عن العرب، ومنها عبارات الرحيب كقولهم:- «أهلاً وسهلاً»<sup>(٢)</sup> فالنحويون يرون أن هناك مركبين فعليين محنوفين وجوباً، تقديرهما:-

"حللت" و "نزلت"<sup>(٣)</sup>، وتكون البنية العميقة

ج ————— مركب فعلى + مفعول به + و + مركب فعلى + مفعول به

ج ————— حللت + أهلاً + و + نزلت + سهلاً

<sup>(١)</sup> د/ محمد على الخولى، قواعد نحوية، ص ١٥٠.

<sup>(٢)</sup> ابن الأثير، لئال السائر فى أدب الكتاب والشاعر، ٢/٢٢٠.

<sup>(٣)</sup> سيويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط لبعة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م، ١/٨٠ & ابن

يعيش، شرح للفصل، ١٢٨/٢.

ج ————— ◌◌ + أهلاً + و + ◌◌ + سهلاً  
ج ————— أهلاً وسهلاً

ومن المعروف أن الأمثال يكثر ذكرها على ألسنة المتكلمين؛ ولكثرة استعمالها يكثر الحذف فيها، ويظهر ذلك في قولهم: «هذا ولا زعماتك»<sup>(١)</sup> فالمقدر في البنية العميقة: «هذا ولا أتوهم زعماتك». ومنه قول العرب: «كلُّ شيء ولا شتيمة حر»<sup>(٢)</sup>، فهناك فعّالان محذوران، أحدهما: - أمرٌ في الجملة الأولى، وثانيهما: نهى في الجملة الثانية، وقد حذف معهما الفاعلان؛ لكونهما ضميرين مخاطبين، وهذا الحذف واجب؛ فتكون البنية العميقة على النحو التالي:

ج ————— إئت كلُّ شيء ولا ترتكب شتيمة حر

والحذف هنا لكثرة الاستعمال. ومنه قولهم: - «الجار قبل الدار، والرفيق قبل الطريق»، والمخوف هنا فعل يُقَدَّر بقولهم: - «تخَيَّر»<sup>(٣)</sup> أو ما في معناه.

ولا شك في أنَّ الحذف في الأمثال كثير؛ لاهتمام العرب بها، وكذلك الحكيمُ والمأثورات؛ لكونها بمثابة سجلٍّ تاريخيٍّ يجمع خيرات العرب القدماء وتجاربهم، كما أن هذه الأمثال تُعدُّ تعابير اصطلاحية لا يجوز تغييرها بالزيادة فيها، أو الانتقاص منها؛ ومن ثَمَّ فالإيجاز والاختصار هنا طبعيٌّ تحتّمه كثرة الاستعمال، وإن كان البلاغيون يفسرون هذا الحذف على غير ما ورد فيه، وإنما يُرجّحونه لدلالة القصر، وإصابة المعنى الكثير باللفظ القليل.

## ٩- الاشتغال:

وفيه يحذف الفعل بدلالة تقدم اسم منصوبٍ وتأخر جملة فعلية تحتوي على

<sup>(١)</sup> سيوه، الكتاب، ٢٨٠/١.

<sup>(٢)</sup> السابق نفسه، ٢٨٠/١، ٨٢١.

<sup>(٣)</sup> د/ طاهر سليمان حمدة، ظهرة الحذف، ص ٣٣.



مفعول ضمير، نحو: - "زيدًا ضربته"<sup>(١)</sup>، فالتحويليون يرون أن البنية العميقة لهذا التركيب يُقدَّر فيها فعلٌ ناصب لـ "زيد"؛ لاشتغال الفعل للتأخر بضميره، وتمثل على النحو التالي :

ج ——— مركب فعلى + اسم + مركب فعلى + ضمير

ج ——— ضربت + زيدًا + ضرب + ضمير

ج ——— °. °. + زيدًا + ضرب + ضمير

على حين نجد نواة العربية مختلفين، فالبصريون يقدِّرون فعلاً محنوقاً، على حين نجد الكوفيون يفسِّرون الاسم المتقدم على أنه مفعول به للفعل المتأخر<sup>(٢)</sup>، والأرجح رأى البصريين.

## ١٠ - المصادر المنتصبة:

ويحذف الفعل وجوباً مع المصادر المنتصبة سماعاً، نحو: "سَقِيًا ورَعِيًا"، فالبنية العميقة تحتوى على فعلٍ مُشتقٍّ من مادة المصدر يُقدَّر بقولهم: "سَقَاك الله سَقِيًا ورَعَاك رَعِيًا" وتحمل على النحو التالى :

ج ——— مركب فعلى + اسم مركب

ج ——— (فعل + مفعول + فاعل) + مصدر

ج ——— سقى + ك + الله + سقى

ج ——— °. °. + °. °. + سَقِيًا

فيكون المخرج "سَقِيًا" وكذلك الأمر فى "رَعِيًا"

ومنه: "خَيَّةٌ وَجَدَعًا"، وحمداً، وشكراً، وعَجَبًا"<sup>(٣)</sup>، والمقدر فى البنية العميقة: "خَيَّكَ الله خَيَّةً وَجَدَعَكَ جَدْعَةً"، "حمدت الله حمداً، وشكرته شكراً، وتعجبتُ عَجَبًا"

<sup>(١)</sup> ابن جني، الخصائص، ٢/٣٧٩ عبد العزيز للوصل، شرح للفية ابن معطى، تحقيق على موسى الشوملى، مكتبة الحريش، الرياض ١٩٩٠م، ٢/١٠٣٤.

<sup>(٢)</sup> ينظر تفصيل ذلك، ابن الأثير، الإيضاح فى مسائل الخلاف تحقيق الشيخ محمد عيسى الدهن عبد الحميد، ط ١ للطبعة المصرية صيدا، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ١/٨٢.

<sup>(٣)</sup> سيويه، الكتاب، ١/٣١١، ٣١٢ عبد الله هشام، توضيح للمسالك، ٢/٢١٦.

وكذلك يحذف الفعل وجوباً في نحو قوله تعالى: ﴿فَضْرِبَ الرِّقَابَ﴾<sup>(١)</sup>

عمد/٤ وللمراد في البنية العميقة "واضربوا الرقاب".

وكذلك إذا كان المصدر سبق لتفصيل عاقبة ما تقدمه، مثل قوله تعالى:

﴿فَشَدُّوا الْوَتَانَ فَإِذَا مَنَا بَعْدَ وَإِنَّا فِدَاءٌ﴾ عمد/٤<sup>(٢)</sup>، فالحاجة التقليديون على

تقدير فعل مشتق من مادة المصدر هو: "تَمْتُونُ مَنَا وَتُقْلُونَ فِدَاءً"

وتنطبق هذه القاعدة على كل المصادر للتنصبه نحو: "سَيِّراً سَيِّراً" لك على

ألف عُرْفاً أى "اعرفوا"، وكقولهم: "أنت ابنى حقاً" أى "يحق حقاً"<sup>(٣)</sup>. فهذه

للمدرات جميعها عند العرب هى نفسها ما سماه التحليليون بالبنية العميقة،

و"التحويل" هو العملية النحوية التى يتم بها نقل التركيب من البنية العميقة إلى البنية

السطحية.

## ١١ - القسم:

وفيه يحذف الفعل وجوباً إذا كانت أداة القسم "الولو" أو "التاء"؛ لكون

الفعل لا يجوز إظهاره معهما فى السطح، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ

أَصْنَامَكُمْ﴾ الأنبياء/٥٧، فالبنية للمقترنة هى: "أقسم تالله لأكيدن أصنامكم"،

وحذف الفعل وجوباً<sup>(٤)</sup> مع "التاء" وكذلك مع "الولو" فى قولهم: "والله لأذاكرن"،

والتقدير هنا السابق نفسه.

أما إذا كانت أداة القسم "الباء"، فيحوز معها إظهار الفعل وحذفه، نقول:

"أقسم بالله لأفعلن"، "بالله لأفعلن"، ويفسرون ذلك بأن "الباء" من الأحرف التى

يجوز ظهورها فى البنية السطحية، وكذلك الفعل معها.

(١) قرطبرى، للكشاف، دار الكتاب العربى، بيروت، ط ٣، ١٩٨٧م، ٣١٦/٤.

(٢) قرطبرى، للكشاف، ٣١٦/٤.

(٣) ابن هشام، أوضح للسالك، ٢٢٢/٢، ٢٢٢.

(٤) ابن جنى، الخصائص، ٣٦٠/٢.

## ١٢- الشرط:

وفيه يكثر حذف الفعل بعد أدوات الشرط؛ لكونها لا تدخّل إلا على الأنعال (عند البصريين) ومنه قوله تعالى ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ الانشقاق/١ فالبنية المقدرة يوحد بها فعل بعد "إذا" فتتمثل على النحو التالي:

ج — رابط + فعل + فاعل + جملة

ج — إذا + انشقت + السماء + انشقت

ج — إذا + . + السماء + انشقت

فتكون البنية السطحية كما جاءت في الآية: - ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾

وكذلك قوله تعالى: - ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(١)</sup> التوبة/٦، فبتطبيق القاعدة السابقة تكون البنية العميقة: "وإن استجارك أحد من المشركين استجارك"؛ وهذا النوع من الحذف يرجع إلى صنع التحويين ولا سيما البصريون، وإن كنت أرى أن منهج الكوفيين أكثر دقة حيث يرون أن الاسم المتقدم فاعل للفعل للتأخر ولا حاجة لتقدير فعل آخر.

## ١٣- الأمر:

وفيه يحذف الفعل مع الفاعل بدلالة اسم منصوب، يكون فيه حث على العمل به، نحو قولهم: "امرأاً ونفسه"، فالمقتر في البنية العميقة: "دع امرأاً ونفسه" ومنه قوله تعالى: ﴿انْتَهُوا خِيَرًا لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> النساء/١٧١، والمقتر مع الفعل المحذوف في البنية العميقة يمثل على النحو التالي:

ج — مركب فعلى + مركب حرفي + مركب فعلى + مركب اسمي

ج — انتهوا + عن ذلك + وآتوا + خييراً لكم

فبحذف فعل الأمر من التركيب الثاني بدلالة السياق، وإضمار المركب الحرفي من الجملة الأولى؛ تكون البنية السطحية كما جاءت في الآية.

<sup>(١)</sup> سيوه، الكتاب، ٢٧٤/١، ٢٧٥، ابن حنبل، المحاصل، ٢ / ٣٨٠.

<sup>(٢)</sup> الرغزري، الكشف، ١٨٨/١.

#### ١٤ - بعد العطف بـ "فاء" أو "ثم":

يكثر حذف الفعل وجوباً إذا دل الكلام على الزيادة في شيء معطوف بـ "الفاء" أو "ثم" <sup>(١)</sup>، نحو:- "بَعَثَهُ بِدِرْهَمٍ فِصَاعَةً"، وللقنر:- "بعته بدِرْهَمٍ فَنَهَبَ الثَّمنَ صَاعَةً"، ومنه:- "بَعَثَهُ بِدِرْهَمٍ ثَمَّ زَائِدًا"، والمراد:- "ذهب الثمن صاعَةً، أو زائِدًا، أو أَخَذًا فِي الْإِزْدِيَادِ"، وقيل هنا في شيء ذي أجزاء يبيع بعضها بدِرْهَمٍ، والبواقي بأكثر؛ وذلك لكثرة الاستعمال.

ج — مركب فعلى + مفعول + مركب جرّى + حرف عطف + معطوف  
ج — بعث + ضمير + بدِرْهَمٍ + عطف بـ "فاء" أو "ثم" + ذهب السعر صاعَةً  
ويحذف الجملة بعد حرف العطف؛ يكون للخُرُجِ على ما جاء في المثال الأول "بعته بدِرْهَمٍ فِصَاعَةً".

نستج من خلال قاعدة حذف المركب الفعلى في الأساليب المحددة التي عرضت بالتفصيل، تتضمن:- الإغراء، والتحذير، الاختصاص ... إلخ. مدى التشابه بين المنهجين التحويلي والتقليدى، وقد ذكرنا مصطلح "المركب الفعلى"؛ ليكون الفاعل يمثل جزءاً من الفعل، فكلاهما مرتبط ارتباطاً لفظياً ومعنوياً؛ ومن ثم حُذِفَ الركنان معاً في أكثر الأساليب السابقة.

كما أن هذه الأساليب جاءت في صيغ إنشائية أو طلبية، والفاعل فيها يُعْبَرُ عنه بضمير المخاطب، وحُذِفَ هذا الفاعل واجب في كلا التحوين. هذا بالإضافة إلى أن هذه الأساليب جميعها حذف فيها للمركب الفعلى وجوباً ماعدا حالة القسم (الباء) والإغراء والتحذير مع المفرد، إذ يجوز فيها إظهار المركب الفعلى وحذفه، ومن ثمَّ وُسِمَ به (الحذف الجائز).

<sup>(١)</sup> الرضى، شرح للكافية، ٤٧/٢.

## القاعدة الثالثة:

### حذف الكينونة من الإسناد Deletion of compilative predication

وتجوز هذه القاعدة حذف رابط الكينونة، إمّا كان أو فعلاً وهو المعبر عنه فى الإنجليزية بـ *to be* وفى الفرنسية بـ *être* وفى الألمانية بـ *Siev* من الجملة الاسمية البسيطة، ويَرُدُّ التركيب هنا مكروناً من مسند إليه ومسند، ولا خلاف بين أن يكون المسند مفرداً، أو شبه جملة، فنقول:

زيدٌ مجتهد، الكتاب على الطاولة، فالتحويليون متفقون على أن هناك ضميراً رابطاً بين ركضى الإسناد يفتقر بـ "كائن أو موجود" فى الجملة البسيطة؛ فتكون البنية العميقة لهاتين الجملتين السابقتين.

١- ج ————— مسند إليه + رابط الإسناد + مسند

ج ————— زيدٌ + يكون + مجتهداً

٢- ج ————— مسند إليه + رابط الإسناد + مسند

ج. ————— الكتاب + موجود + على الطاولة

ويؤكد وجود رابط الإسناد فى الجملة البسيطة ظهوره عند النفسى، ويظهر ذلك من التطبيق على المثالين السابقين، وهما:

لم يكن زيدٌ مجتهداً لم يوجد الكتابُ على الطاولة<sup>(١)</sup>.

وإن كان من الممكن فى النحو التقليدى أن يقال : ما زيدٌ مجتهداً، ولا كتابٌ على الطاولة وذلك بحذف رابط الكينونة لفظاً وإثباتاً عقلاً؛ ولذلك نجد النحاة التقليديين يفترونه عند تعلق شبه الجملة به، كما يُحذف خبر "لا" النافية للجنس إذا أُريدَ به مجرد الوجود، فقولنا: "لا إله إلا الله"، الخبر محذوف تقديره:- "موجود".

(١) د/ محمد على الخولى، قواعد نحوية، ص ١١٥.

وكذلك يحذف خبر المبتدأ مع "لولا"؛ إذا كان دالاً على الكون المطلق،  
ونمثل له بقولهم: - "لولا عبد الله لكان كذا"، فالتحاة التقليديون يقدرون بنية عميقة  
تحتوى على العنصرين الإسناديين، وتكون على النحو التالى:

ج ← لولا عبد الله موجوداً لكان كذا

ويعلل "سيويه" هذا النوع من الحذف بكثرة الاستعمال<sup>(١)</sup>.

ولا خلاف فى تطبيق هذه القاعدة، بين إن كان الفعل الناقص ماضياً أو  
مضارعاً، فإذا قلنا: - "كان أو يكون الكتاب على الطاولة"<sup>(٢)</sup>، فهناك لفظة  
"موجود" قد حُذفت جوازاً بعد "كان أو يكون"، والمسند إليه "الكتاب"؛ فتكون  
البنية العميقة:

ج ← كان أو يكون + موجود + مسند إليه + مسند

ج ← كان أو يكون + موجود + الكتاب + على الطاولة

ويحذف ما يدلُّ على الوجود للمطلق بين التماسخ والمحور، يصبح المخرج فى البنية  
السطحية كما يلى:

ج ← كان أو يكون الكتاب على الطاولة

واختيارية الحذف هنا تُجيز إظهار لفظة "موجود" على السطح، وتكون  
البنية صحيحة نحوياً عند التحويليين، على حين لا يجوز ذلك فى النحو التقليدى.

### القاعدة الرابعة : حذف الفاعل Subject Deletion :

إن كثيراً ما يُحذف الفاعل من تراكيب معينة لعلم المتكلم به؛ كما فى

نحو:-

<sup>(١)</sup> سيويه، لكتاب، ١٢٩/٢.

<sup>(٢)</sup> د/ محمد على الخول، قواعد نحوية للغة العربية، ص ١٧٥، ١٧٦.

## 1- Wash Yourself

أَغْتَسِلْ

فإذا تأملنا هذه الجملة علمنا أن الفاعل والفعول متماثلان، وهذا يوجب أن تكون الجملة مبدوءة بفاعل هو نفسه للفعول؛ فتكون:

## 2- You wash you

ولما كان للفعول ضميرًا؛ وجب تحويله إلى الضمير للانعكاس Your self  
وعندئذٍ يجب حذف الفاعل للعلم به؛ فتكون البنية السطحية:

Wash yourself<sup>(1)</sup>

وتؤكد هذه القاعدة بما يُعرف بـ "الجملة التكميلية Tag sentence حيث تظهر  
الفاعل الذي حُذِف من الجملة الأساسية، نحو:

## 1- Open the door, will you?

فهذه الجملة في حقيقتها اسمية تبدأ بالفاعل؛ فتكون على النحو التالي:-

## 2- You will open the door.

ولما كان الفاعل معلومًا، وهو للمأمور للمخاطب؛ حذف لوضوحه أو للعلم به؛  
فكانت البنية السطحية كما يلي:

## 3- Open the door<sup>(2)</sup>

وهذه القاعدة متمثلة في العربية؛ فنحنها نُضْمِرُ الفاعلَ لعلم المخاطب به،  
اعتمادًا على دلالة السياق؛ لِكَوْنِ الفاعل في العربية لا يُحذف؛ لأنه بمثابة جزءٍ من  
الفاعل، فَهْمًا متلازمان، وما ورد فيه الفاعل غير مذكور، فهو مُضْمَرٌ على رُيَّة  
ذكره<sup>(3)</sup>. يقول "السيوطي" في إضمار الفاعل: «وقد يدلُّ عليه السياق؛ فيُضْمَرُ

(1) د. عمود سليمان ياقوت، قضايا التقدير بين القدماء والحديثين، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٥م.

ص ١٨٦، ١٨٧، تقرأ من:

Modern English Linguistics, Strutural and Tran formational grammar, p- 130.

(2) John , p. Broderi :k, Modern English Linguistics, A structural and trasformational grammar, University of South Florida, p. 131

(3) ابن جني، الخصائص ٢ / ٣٦١، ابن الأثير، اللؤلؤ السافر ٢ / ٢٩٦.

يَقَعُ فِي فَهْمِ السَّامِعِ، فَإِذَا لُوْحِظَ تَعَذَّرَ فَهْمُ السَّامِعِ وَحِدَةُ التَّلَقُّيْ، أَهْرَزَ الْعَنْصَرُ  
الْمُحذَفُ. <sup>(١)</sup>

ولذلك حصر النحاة التقليديون <sup>(٢)</sup> للواضع التي يُضمَر فيها الفاعل اعتماداً  
على فهم السامع، ووضوح المعنى، ودلالة السياق وهي:

أ- في باب "النائب عن الفاعل" <sup>(٣)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ يوسف/٤١  
ب- وفي "الاستثناء المفرغ"، نحو: "ما قام إلا هند"، وأصله في البنية العميقة: "ما  
قام أحدٌ إلا هند"

ج- في باب "أفعل" بكسر العين، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ مريم/٣٨  
والفعل هنا ماضي على صورة الأمر، والياء زائدة، والضمير "هم" يهرب فاعلاً  
مجروراً لفظاً ومرفوعاً عملاً، والمحذوف يتمثل في فاعل الفعل (أبصر) إذ التقدير:  
أبصر بهم.

د - مع "المصدر" كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِنْهَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾  
البلد/١٤. ويكثر حذف الفاعل لدلالة المصدر؛ إذ المقدّر في البنية العميقة:-  
"أطعم المَطْعَمَ في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة"

هـ - مع "الفعل للمؤكد بالنون"، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ  
بَعْدَ إِذْ أَنْزَلْتَ إِلَيْكَ﴾ القصص/٨٧.

فاعل (يَصُدُّكَ) هو ولو الجماعة لأن الأصل: يَصُدُّونَ + نْ التوكيد + ك  
للمعاطب حذف نون الإعراب لتوالي الأمثال، ثم حذفت ولو الجماعة لالتقاء  
الساكنين، لكن بقيت الضمة للدلالة عليها؛ ولذلك يقول بعض المحدثين إن

<sup>(١)</sup> السيوطي، الإقنان في علوم القرآن، ١٨٨/١.

<sup>(٢)</sup> خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ٢٧٢/١.

<sup>(٣)</sup> ونظر تفصيل ذلك في قاعدة حذف الفاعل في صيغة المبني للمجهول.



الصائت الطويل المتمثل في وولو الجماعة لم يحذف، وإنما قُصِّرَ<sup>(١)</sup>.

و- يحذف الفاعل إذا أغتت عنه حال مفصلة، نحو:

كثرة ضربت بصوالجة فتلقيها رجل رجل

موضع الشاهد: تلقيها رجل رجل، وأصل العبارة أو الأصل المقدر: تلقيها الناس رجلاً رجلاً، ثم حذف الفاعل وأقيمت الحال المفصلة مقامه.

ز- كما يحذف الفاعل في مثل قولهم:- "ما قام وقعد إلا زيد"<sup>(٢)</sup>

فأصله مكون من جملتين بسيطتين هما:- "ما قام إلا زيد"، "وما قعد إلا زيد" وكلما كان الفاعل واحداً والفعالان مختلفين، وجب الاستغناء عن الفاعل للكرار، فحذف أحدهما بدلالة الآخر عليه، فكان التركيب السطحي:

"ما قام وقعد إلا زيد"<sup>(٣)</sup>

ح- يُحذف الفاعل مع الأفعال:- "قُلْ، كُفِّرْ، طَالَ" إذا اتصلت بـ "ما"، حيث تكثفها عن العمل فيما بعدها؛ مِمَّا سَوَّغَ الاستغناء عن الفاعل. نحو: "قلما أراك" والتقدير "قلت رؤيتك".

ط- ذكر "سيبويه" أن من مواضع حذف الفاعل وجوباً، ما ورد من حذف المضاف وإقامة للمضاف إليه مقامه اتساعاً، ومن ذلك قولهم<sup>(٤)</sup>:

"بنو فلان يطوهم الطريق"، والأصل:- "يطوهم أهل الطريق"، فحذف الفاعل في المعنى وهو "أهل"، وأقيم المضاف إليه مقامه<sup>(٥)</sup> فاعلاً في اللفظ.

وهكذا نلاحظ مدى اتفاق الأصل المقدر في التحوين (التقليدي،

<sup>(١)</sup> وفي إغرابه تقول: يصدُّ فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأفعال، وولو الجماعة للتلوّل عليها بالضمّة فاعل، والنون حرف للتأكيد، والكاف مفعول به.

<sup>(٢)</sup> عماد الأزهري، شرح للتصريح على التوضيح، ٢٧٠/١، وما بعدها.

<sup>(٣)</sup> ينظر مزيد من الشواهد في قاعدة حذف المتعذر للماتل.

<sup>(٤)</sup> سيبويه، الكتاب، ٢١١/١: ٢١٣.

<sup>(٥)</sup> ينظر مزيد من التفصيل في قاعدة حذف المضاف وإقامة للمضاف إليه مقله.

التحويلي)، وإن كان النحر التحويلي يوجب إضمار الفاعل للعلم به مع صيغة الأمر على حين يميز النحر التقليدي حذفه في مواضع مسموعة لا يجوز القياس عليها.

### القاعدة الخامسة (إجبارية) :

حذف الجار قبل **that** : **Deletion of the "preposition" before "that"**

وتوجب هذه القاعدة - على رأى التحويلين- حذف حرف الجر قبل **that** وتمرحلتين تحويليتين:-

أولاهما: إعادة ترتيب جملتين بسيطتين تعتمد إحداهما على الأخرى أو تكون سبباً لها.

وثانيتها: الربط بين الجملتين البسيطتين بـ **"that"**.

ويظهر ذلك في المثال التالى<sup>(١)</sup>:

1- I'm certain of Dick's loyalty.

ج ← مركب اسمى + مركب فعلى + حرف جر + مركب اسمى

ج ← أنا + أتق + فى + إخلاص دك

فإذا أردنا التعرف إلى البنية العميقة، توصلنا إلى المخرج التالى:-

2- I'm certain of Dick being loyal. أنا أتق فى كون دك مخلصاً

وبحذف متممات الجملة والتعويض عنها بضمير غير العاقل **"it"**، يكون المخرج التالى:

3- I'm certain of it. أنا أتق فى هذا

ثم يُربط بين الجملة ومتمماتها بـ **"that"**؛ فيُحذف الجار وحرفها كما فى المخرج السطحى:

4- I'm certain that Dick is loyal. أنا أتق أن دك مخلص

وهذه القاعدة تماثل ما اشتهر عند التقليديين -بحذف الجار قبل **"أن"**، **"أن"**

<sup>(١)</sup> د/ عبد الرامحى، النحو العربى والدرس الحديث، ص ١٥٢

Jangacker, fundamentals of linguistic analysis, Marcourt, Brace Jovaanvich, Incu, s. a. 1972, p. 113

للمصدريتين، فكثيراً ما يُحذف الجار قبلهما مع المضارع، كما فى قوله تعالى:-  
 ﴿يَمْنُونُ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾ المحررات/١٧ أى:- "بأن أسلموا"، وذلك لطول  
 الكلام وكثرة الاستعمال، فإذا تأملنا البنية العميقة لهذا المثال؛ كانت على النحو  
 التالى:

ج — مركب فعلى + مركب جَرى + حرف جر + حرف مصدرى + المضارع  
 ج — مَنُون + عليك + ب + أن + أسلموا  
 ويتضح ذلك أيضاً من قول الشاعر:-

مَنَعْتُ تَمِيماً مِنْكَ أَنَّى أَنَا ابْنُهَا      وشاعرها المعروفُ عِنْدَ الْقَوَاسِمِ<sup>(١)</sup>

برواية "أن"<sup>(٢)</sup> بفتح الهزة والمقدرة فى البنية العميقة: "لأنى أنا ابنها" فحُلِفت "السلام"  
 فى البنية السطحية. ويظهر ذلك أيضاً فى قولهم:- "لا محالة أنك ذاهب"، "لا بُدَّ  
 أنك ذاهب"، ونحو ذلك، حذف "مِنْ" الجارة، والتقدير:- "لا محالة من  
 أنك"، "ولا بُدَّ من أنك"<sup>(٣)</sup>

وهكذا يتبين مدى التقارب الواضح بين "النحو التحويلي والنحو التقليدى"  
 فى تطبيق تلك القاعدة.

### القاعدة السادسة:

#### حذف الجار قبل الفاعل Deletion of the preposition before the subject

يقدر التحويليون أنَّ هناك فى التركيب الأساسى "حرف جر" قبل الفاعل  
 مقترن به فى البنية العميقة، فإذا قلنا:- "مشى زيد"، فبنية الجملة العميقة "مشى مِنْ  
 زيد". ويظهر ذلك عند التحويل إلى المصدر؛ فنقول:- "لَمْشَى مِنْ زيد"<sup>(٤)</sup>.  
 وحذف الجار هنا إجبارى، فإذا ظهر فى البنية السطحية اعتوره النحاة

(١) سيويه، الكتاب، ١٢٨/٣.

(٢) سيويه، الكتاب، ١٣٧/٣، ابن هشام، لوضح السالك، ٦٨/٣.

(٣) د/ محمد على الخرنجى، قواعد نحوية، ص ١١٣، ١١٤.

التقليديون "زيادة Addition" ؛ للتوكيد، وإن كان الأصل عدم ظهوره فى السطح، ومن ذلك زيادة "الباء" فى قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ النساء/٧٩، والزيادة هنا غالباً أفادت شدة الارتباط بين الفعل "كفى"، والفاعل "الله" (١).

كما نجد زيادة الجار قبل الفاعل فى قولهم: - "لَا يَقُمُّ مِنْ أَحَدٍ" (٢)، وكان يجب أن يقال: - "لَا يَقُمُّ أَحَدٌ" ، واعتبرت (من) هنا لُزُوماً مِنَ الْوِثاقِ الزخارف، والحق أن العرب كانوا أصحاب فضل فى استنباط معانٍ إضافية من حرف الجر الذى يظهر قبل الفاعل فى العربية، وهذه المعانى تظهر فى مثل قولهم: - "ما جاء مِنْ أَحَدٍ"، فزيادة "من" هنا قد أفادت معنيين: -

الأول: بيان الجنس وتوكيده، وهى الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، كالنكرة للمعتصم بالتقوى.

الثانى: - إعادة التخصيص على العموم، ومنه قوله تعالى: - ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ يس/٤٦ (٣).

ونستنتج مما سبق مدى التشابه بين النحوين التقليدى والتحويلى فى تناول هذه القاعدة، وإن كان المنهج التقليدى أكثر دقة؛ إذ أنه يتعامل مع البنية الصحيحة نحوياً، سواء أكانت سطحية أم عميقة؛ ومن ثَمَّ تعلم لم يُعلِّقوا حروف الجر الزائدة بالفعل أو ما يشبهه؛ وذلك لكونها دخيلة على البنية للنطوقة، وإن كانت لها دلالة إضافية تتمثل فى التوكيد، وتقدير التحويليين يُفسَّر ظهور حرف الجر فى بنية المصدر المشتق من بنية الفعل الولد فى الجملة موضع الدرس على أنه أصلى الوجود فى البنية العميقة وظهوره فى السطح يُعد لُزُوماً من الزخرفة الشكلية.

(١) أبو حيان، البحر المحيط، ٢/٢٦١.

(٢) المحمدي فى حاشيته: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت، ٢/٢٢٨.

(٣) ابن هشام، مضى اللبيب، ٢/٤٢٥.

## القاعدة السابعة:

**Deletion of the preposition before the object** حذف الجار قبل المفعول

يُقدَّر التحويليون أنَّ التركيب للكوْن من فعل وفاعل ومفعول مباشر أو غير مباشر قد حُذِفَ منه حرف الجر قبل المفعول بنوعيه، وتبدَّلَ على ذلك بالمثلين الآتيين:-

فإذا قلت:- "أعطى زيدَ الكتابَ محمدًا" و "فتحَ المفتاحَ البابَ"<sup>(١)</sup>، فالأصل في البنية العميقة وجود حرف جر قبل المفعول، مُتمثل على النحو التالي:-

ج ١ ← أعطى + زيدَ + الكتابَ + لِـ + محمد

ج ٢ ← فتح + المفتاحَ + لِـ + الباب

وبحذف الجار قبل المفعول بنوعيه؛ تكون البنية السطحية كما وردت أولاً، ويؤكد ذلك ظهور الجار مع المصدر، فنقول:- "إعطاء الكتاب لزيد" & "فتح المفتاح للباب"، ويعرف هذا عند النحاة التقليديين بحذف الخافض وتَصَبُّب الجرور اتساعاً، وقد جاء على ضربين:-

أولهما: سماعي لا يقاس عليه، نحو:- "ذهبت الشامَ"، "تمرُّون الديارَ" و "توجهت مكةَ"، فهكذا سُمِعَ عن العرب<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز أن نقول: "ذهبت المسجد"، "تمرُّون الحقولَ"، "توجهت الدارَ"، لعدم سماعه عن العرب، والظروف هنا تكون مفعولاً على الاتساع بنزع الخافض<sup>(٣)</sup>؛ فكان الأصل في البنية العميقة:- "ذهبت إلى الشامَ" "تمرُّون بالديارَ" و "توجهت إلى مكةَ".

ثانيهما:- وهو كثير الورد، تارة يظهر معه الجار، وتارة يحذف، "وعلى رأى الحداثين اقتداءً ببعض النحاة القدماء «يكون وجود الجار هو الأصل، في نحو قولهم:- "نصحت لزيد ونصحتَه"، "شكرت له وشكرته"، "وكلت له وكلته"

(١) د/ محمد الحنولي، قواعد نحوية، ص ١١٣، ١١٤.

(٢) السيوطي، جمع المرفوع، دار للعرفة - بيروت، ٨١/٢.

(٣) د/ عيسى حسن، النحو الواسع، القاهرة، ١٩٧٥، ١٧٢/٢.

و"وَزَنْتَ لَهُ وَوَزَنْتَهُ" <sup>(١)</sup>. فبعض النحاة يرون أن هذه الأفعال فى الأصل تتعدى إلى مفعولين، أحدهما مباشر، والثانى بحرف الجر، فالأصل فى: "نصحت لزيد" ج — فعل + فاعل + حرف جر + مفعول غير مباشر + مفعول مباشر ج — نصح + ضمير للتكلم + ل + زيد + رأيه

وبحذف للمفعول المباشر لاستغناء الكلام عنه ووضوح للعنى؛ تصير الجملة: - "نصحت لزيد"، وبحذف الجار ونصب المجرور على نزع الخافض تصير الجملة. ج — نصحت زيدا.

وهكذا الحال نفسه فى باقى الأمثلة.

ولا خلاف بين اللغويين أن كان مختصاً نحو: "دخلت الدار"، "ودخلت مكة"، أو مبهماً نحو: - "جئت حيناً"، "جلست وقتاً" <sup>(٢)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ﴾ الفتح/٢٧، والمراد: فى المسجد وكذلك قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ الأعراف/١٥٥. والمقدر حذف حرف "من" قبل "قومه" <sup>(٣)</sup>. ويؤكد هذه القاعدة ظهور حرف الجر قبل للمفعول فى البنية السطحية وعده زيادةً فى الصيغة، ومن ذلك قوله تعالى: - ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ <sup>(٤)</sup> البقرة/١٩٥، فـ "الباء" فيه زائدة والمراد فى البنية السطحية أن تكون: - "ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة" فلما ظهر الجار فى بنية السطح وجب عده زائداً لإضافته معنى فرعياً إلى البنية السطحية

<sup>(١)</sup> الأزهري فى حاشيته، ١٩٧/١. السهلى، شالج الفكر فى النحو، تحقيق د/ إبراهيم البناء، القاهرة، مطبعة الإحصاء ١٩٥٥م، ص ٣٥٢. للورد، المقتضب، تحقيق عبد الحالى عزيمة، القاهرة، مطابع الأهرام، ١٣٩٩ هـ ٦٠/٢.

<sup>(٢)</sup> للورد، المقتضب، ٦٠/٤، ٦٢، فى حاشية الحقنك د. نادية رمضان، العلاقة بين الفعل وحرف الجر دراسة دلالية، دار المصرية، الإسكندرية، ص ٨٤، ٨٦.

<sup>(٣)</sup> ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، ط دار التراث، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٢٢٩.

<sup>(٤)</sup> للكشاف، ٢٣٧/١.

مع الاحتفاظ بصحتها النحوية. وهذه الظاهرة متفشية في العربية ولها شواهد كثيرة في القرآن الكريم.

وبالرغم من كون التحويليين يقدرون حروف جر قبل للمفعول، إلا أن ظهورها في البنية السطحية يُعد إظهاراً لما كان موجوداً في العمق ولما كان حذف الحرف هنا إجبارياً؛ كان إبرازه في السطح زيادة.

وهكذا لاحظنا تشابه المنهجين في هذه القاعدة، إلا أن المنهج التحويلي عدّ هذا النوع من الحذف إجبارياً، ومن ثم لا يميز إظهار الجار في بنية السطح مطلقاً على حين وجدنا للمنهج التقليدي يفرق بين الأفعال، فمنها ما يتعدى بنفسه فهو لا يحتاج إلى حرف جر مطلقاً، ومنها ما يتعدى بحرف الجر إلى مفعوله، وهذا القسم منه أنواعٌ تلتخص في:

أ- أفعال سماعية لا يقاس عليها أسقط معها حرف الجر من البنية السطحية مع إثباته في البنية العميقة و "قد ذكر في موضعه".

ب- أفعال كثيرة ال ورود ترد تارة متعدية بالحرف، وتارة متعدية بنفسها، والأرجح أن وجود الحرف هو الأصل، وقد مثلنا له.

ج- أفعال تتعدى بنفسها في الأصل ، ولكن وردت متعدية بحرف الجر في السطح، فالتحويليون والتقليديون يفسرون ظهور هذه الحروف على الزيادة؛ لكونها واجبة الحذف، وإنما جاءت في السطح لإفادة معنى جديد.

## ثانياً: القواعد الاختيارية Optional Rules :

### القاعدة الأولى :

حذف الفاعل في صيغة المبني للمفعول Deletion of the subject in the passive voice وفيها يُحوّل الفعل المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، مع حواز حذف الفاعل الحقيقي<sup>(١)</sup>، وغثل على ذلك بالمثال الآتي:-

1- Joanna hit the ball<sup>(2)</sup> جوانا تضرب الكرة

ج — مركب اسمي + مركب فعلي

وبنقل المفعول قبل الفعل وحذف الفاعل مع تطبيق القوانين المورفيمية الصوتية يكون مُخرَج الجملة السابقة كما يلي:-

2- The ball was hit by Joanna. ضُرِبَت الكرة بواسطة جوانا

وللأحظ إمكان حذف (by) وما بعدها؛ لقول التحويليين إن الفاعل يوجد قبله حرف جر في البنية العميقة، فإذا ظهر في البنية السطحية كان ظهوره طبعياً، ويستدلون على ذلك بصيغة المبني للمجهول<sup>(٣)</sup>.

أما عند التقليديين فغالباً ما يُحذف الفاعل لأغراض بلاغية، كالبهل به، كما في قولهم: "سُرِقَ الناع" أو للإيجاز، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ النحل/ ١٢٦<sup>(٤)</sup>، أو للمماثلة محافظة على السجع، مثل: "سَنَ طابت سريره حُمدت سيرته" وإثبات الفاعل المحذوف من البنية السطحية يأتي شكل الجملة في البنية العميقة فقولهم: "سُرِقَ الناع" إشارة إلى الفاعل المحذوف للمجهل به، وناب للمفعول منابه، فأخذ وظيفته وعلامته ومعناه،

(١) د/ محمد على الخولي، قواعد نحوية، ص ١٢١.

(٢) د/ محمود سليمان باقر، قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، ص ١٨١، ١٨٢.

(٣) د/ محمد على الخولي، قواعد نحوية، ص ١٢٣.

(٤) ابن هشام، أوضح المسالك، ١١٩/٢.



وكذلك المراد من قوله تعالى: ﴿فَتَأْتِبُوا بِمِثْلٍ مَا عُوذْتُمْ بِهِ﴾، أما إذا قيل: "من طابت سريرته حَمَدَ الناس مسرته" أدى ذلك إلى الخروج عن السجع، وإن كان ظهور الفاعل الحقيقي لا يُعَيِّلُ بمعنى الجملة نحوياً، مما أدى إلى الحكم على تلك القاعدة بالاختيارية.

ولا شك في تقارب النحو التقليدي والنحو التحويلى فى تلك القاعدة، إلا أن هناك فرقاً بين النحويين، فـ "النحو التحويلى" يُحَوِّزُ إظهار حرف الجر للقرن بالفاعل فى صيغة المبنى للمجهول، اعتماداً على رأيهم المائل بأن كل محور أو فاعل حقيقى يسبقه حرف جر فى البنية العميقة. على حين لا يميز "النحو العربى" إظهار حرف الجر أو الوساطة فى البنية السطحية للجملة المبنية للمجهول، فيقال "كُتِبَ الدرسُ مِنْ زَيْدٍ" عند التحويلين، و"كُتِبَ الدرسُ" عند النحاة التقليديين. ولا فرق بين الفعل المتعدى واللازم فى البناء للمفعول، فيقال: - "ضُرِبَ زَيْدٌ"، "جُلِسَ عَلَى الْمَقْعَدِ"، "صَيَّمَ رَمْضَانَ"، "وُجِدَ أَمَامَ الْأَمِيرِ" ... إلخ

### القاعدة الثانية :

#### حذف المفعول Object Deletion

يرى التحويليون أن "المفعول" كثيراً ما يُحذف إن كان مفهوماً من السياق، أو لدى موقفٍ معين<sup>(١)</sup>؛ ومن ثم فلا بُدُّ للأفعال الواردة فى هذه القاعدة أن تكون متعدية؛ لكون للمفعول لأبَدَ منه لوقوع الفعل عليه، ونرمز لهذه القاعدة بالمعادلات الآتية:-

ج — فعل + فاعل + مفعول

ج — ٣ + ٢ + ١

ويحذف للمفعول وهو العنصر (٣) يكون مخرج للمعادلة السابقة

<sup>(١)</sup> د/ الحنولى، قواعد نحوية، ص ١٢٣.

ج — فعل + فاعل + .∴

فإذا قلنا: - "شرب فلان فسكراً"<sup>(١)</sup>

فهم من السياق للمفعول المخوف؛ فكانت البنية العميقة على النحو التالي:-

"شرب فلان سكرًا فسكراً"

ج — فعل + فاعل + مفعول + جملة

ونلاحظ صحة الجملة نحويًا مع إثبات للمفعول، مما جعل حذفه هنا اختياريًا. ولذلك عُرف هذا النوع من الحذف بـ "الاختصار"<sup>(٢)</sup>. إلا أن هناك أفعالاً لا يجوز حذف مفعولها لتقيد المعنى به.

أما النحاة التقليديون فقد أجمعوا على جواز حذف المفعول سواء أكان الفعل متعديًا للمفعول واحد أم لمفعولين؛ وذلك لكونه من الفضلات، إلا أنهم اختلفوا في وجود الدليل، فمنهم من يرى جواز حذفه وإن لم يتوفر الدليل عليه<sup>(٣)</sup>، ومنهم من يشترط وجود الدليل، وهو الأكثر<sup>(٤)</sup>. ونحن نقر الفريق الثاني الذي يشترط وجود الدليل؛ حتى لا يؤدي الحذف إلى اللبس والغموض، ويؤكد ذلك أن هناك مواضع لا يجوز حذف للمفعول فيها، نحو قولهم:- "ضربت زيدًا" ردًا على من سأل:- "من ضربت؟" لأن الجواب متعلق بذكر "زيد"، فلا يجوز حذفه، وكذلك في "المحصر"، نحو قولهم:- "ما ضربت إلا زيدًا"؛ لأن حذفه يؤدي إلى إخلال بالمعنى، وفي نحو:- "زيدٌ ضربته، لا يجوز حذف الضمير؛ لأن حذفه يؤدي إلى وقوع "زيد" مفعولاً به، وهو في العبارة مبتدأ<sup>(٥)</sup>.

(١) د/ يكون طحان، الألفية العربية، ص ٨٤.

(٢) د/ فكري محمد أحمد، التقدير عند سيربه وللتهج التحويل، ص ٣٥٥.

(٣) ابن هشام، مضى اللب، ٦٠٣/٢.

(٤) ابن جني، الخصائص، ٣٦٠/٢.

(٥) ابن عقيل، شرح الألفية، تحقيق الشيخ محمد عيسى الدين عبد الحميد، مطابع الأهرام، د.ت، ٤٦٠/٢،

٤٦١ & ابن هشام، مضى اللب، ٦٣٣/٢.

كما فُرق النحاة التقليديون بين حذف المفعول، اختصاراً واختصاراً؛ فالاختصار عندهم: هو أن يحذف للمفعول الحاجة للتكلم أن يثبت الفعل للفاعل دون قصد إلى إثبات للمفعول، وبذلك يتساوى الفعل المتعدي مع اللازم؛ ومن ثم فهو غير متوًى في الزمن ولا مقدّر؛ وعلى هذا فلا حاجة إلى إظهاره لا في البنية العميقة، ولا في البنية السطحية، فإذا قلنا:

"فلانٌ يحملٌ ويعقّد ويأمر وينهى"<sup>(١)</sup>، فإن المراد أنه صار له الحبل والعقد والأمر والنهى، فلا حاجة لذكر المفعول مطلقاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى • وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ النجم/ ٤٣، ٤٤.

وهنا لا يجوز إظهار المفعول لقرينة "وضح المعنى" أما الحذف "اختصاراً" فهو حذف للمفعول على إرادة معناه، ويكون ذلك لقرينة لفظية أو حالية؛ وبذلك يجوز إظهار للمفعول، وإنما حذف للاختصار، كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ آل عمران/ ١٧٥<sup>(٢)</sup> أى: "يخوفكم أوليائه"، والقرينة هنا، وروثه متأخراً، في قوله تعالى ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾؛ وهى قرينة سياقية<sup>(٣)</sup>، ومن ثم يكون هذا النوع من حذف المفعول جائز ظهوره فى البيئة السطحية، ولا يؤدي ذلك إلى إفساد المعنى أو تخطئة الجملة نحويّاً، وقد اهتم النحاة التقليديون بذكر المواضع التى اطّرد فيها حذف للمفعول.<sup>(٤)</sup>

ولا خلاف فى بنيتها من كونه اسمّاً أو ضميراً، فحين حذفه اسمّاً قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعْتَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ﴾ الأنعام/ ٣٥<sup>(٥)</sup>.

(١) الرضى، شرح الكافية، ١٥٤/٤ ع. حيد القلعر المرحاتى، دلائل الإحصاء، تحقيق محمد رشيد رضا، ط القاهرة، ١٩٦٠، ص ١٥٤.

(٢) الزعزعى، الكشف، ٤٤/١.

(٣) ابن هشام، معنى اللبيب، ٦٣٣/٢.

(٤) ينظر ذلك بالتفصيل فى ابن هشام، معنى اللبيب، ٦٣٤/٢.

(٥) أبو حيان، البحر المحيط، ١١٧/٤: ١١٩.

والمراد: "لو شاء جَمَعَهُمْ" ، وهذا من المواضع للطردة فى حذف المفعول وهو أن يكون "مفعول المشيئة" ، فلاينية العميقة:

ج — رابط + فعل + فاعل + مفعول + جملة جواب الشرط

ج — لو + شاء + الله + جَمَعَهُمْ + لَجَمَعَهُمْ على الهدى

ويحذف للمفعول تصير الجملة: "ولو شاء الله لَجَمَعَهُمْ على الهدى"

ومن حذفه ضميراً، هو أن يكون عائد الصلة أو الصفة أو جملة الخبر، ومنه

قوله تعالى: - ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ الحديد/١٠ والتقدير "وعده" برفع

"كُلُّ"، على قراءة "ابن عامر"<sup>(١)</sup>، وكذلك بعد نقي "العلم"<sup>(٢)</sup>، أو ما فى معناه، وكذلك إذا جاء للمفعول للمحافظة على الفواصل، كما فى قوله تعالى:-

﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ الضحى/٣، والتقدير:- "وما قلاك".

ومن عرض منهج النحاة التقليديين لحذف المفعول مقارنة بما ورد فى

القاعدة الثانية عند التحويلين، وهى "حذف المفعول اختياريًا"، تتبين ما يلى:

١- أن المنهج التحويلي قصر حذف المفعول على الاختيار، على حين لاحظنا أن النحاة التقليديين ذكروا منه أقسامًا جاز فيها حذف المفعول، وأخرى لم يحذف فيها حذفه، وقد بيناها فيما سبق.

٢- المنهج التحويلي يخص الحذف بـ "الاختصار"، وهو إسقاط للمفعول على رتبة ذكره، أى أنه موجود فى البنية العميقة وحذف اختصارًا فى البنية السطحية، على حين وجدنا النحاة التقليديين يفرقون بين الحذف اختصارًا واقتصارًا، فالاختصار عندهم هو ما حذف فى البنية السطحية ويبنى ذكره، فظهوره جائز ولا ينفى الجملة، أما الاقتصار فهو ما حذف فى البنية السطحية وغير منوى ذكره لا فى السطح ولا فى العمق.

<sup>(١)</sup> ابن مجاهد، السبعة فى القراءات، ص ٦٢٥.

<sup>(٢)</sup> ابن هشام، مخى اللب، ٦٢٣/٢.

## القاعدة الثالثة :

حذف المضاف أو المضاف إليه (Deletion of the Prefixed or the Postfixed (genitive)

١- ذكر التحويليون<sup>(١)</sup> أن من قواعد النحو التحويلي للنصوص على صحتها حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، سواء أكان المضاف جزءاً من الفاعل أم المفعول أم أى عنصر لغوي آخر. ويشترط لهذه القاعدة أن يكون المضاف إليه يصح إقامته مقام المضاف، فإذا قيل:- "انصر الحق" فهو فى بنىته العميقة يشتمل على فعل وفاعل ومفعول.

ج — أنصر أهل الحق  
                    ↓                      ↓  
                    مضاف                  مضاف إليه

ويُحذف للمضاف بهذه القاعدة التحويلية؛ فيصير للمخرج فى البنية السطحية "انصر الحق"

٢- ولا شك فى أن النحاة التقليديين قد اتفقوا مع التحويليين فى هذه القاعدة شكلاً وموضوعاً، وإن كان التقليديون قد آثروا بتفصيل ساعدتهم عليه كثرة الشواهد المتثلة فى لغة العربى الموثوق به، فذكروا أن حذف المضاف على ضربين: أولهما:- ما يُحذف فيه المضاف ويقوم المضاف إليه مقامه، ويأخذ إعرابه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ الفجر/٢٢، والتقدير: "أمرُ ربك"<sup>(٢)</sup>؛ لكون المحيى يستحيل من البارى عز وجل؛ وعلى ذلك يكون تحليل هذا المثال على النحو التالى:

ج — فعل + فاعل  
                    ↓                      ↓  
                    مضاف                  مضاف إليه

يحذف "الفاعل" الذى هو مضاف فى التركيب للفظ الجلالة، تكون البنية السطحية

ج — فعل + . + مضاف إليه

<sup>(١)</sup> د/ فكري محمد أحمد، التقدير عند سيره والتوجيه التحليلي، ص ٣٥٥.

<sup>(٢)</sup> ابن عيسى، شرح للنقل، ٤٥/٢.

**ويحذف المضاف إليه** محل المضاف المخوف وأخذ إعرابه، وذلك من خلال القوانين المورفيمية، يكون للمخرج كما يلي:- "وجاء ربك". وهذا الحذف جائز، إلا أن هناك مواضع يجب فيها حذف للمضاف وإنابة المضاف إليه مثابه، كما فى قول العرب<sup>(١)</sup>:- "بئرو فلان يطوهم الطريق" والأصل المقدر:- "يطوهم أهل الطريق"، وهو ما يقابل البنية العميقة عند التحويلين.

ج ————— مركب اسمى + فعل + مفعول + فاعل مضاف + مضاف إليه

بنو فلان + يطو + هم + أهل + الطريق

وقد يكون المضاف المخوف هو المفعول فى حقيقته كما فى قوله تعالى:-

﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ يوسف/٨٢، والمراد:- "أهل القرية"<sup>(٢)</sup>، فتكون البنية العميقة

هى:-

ج ————— فعل + فاعل + مفعول

مضاف  
مضاف إليه

ويحذف المضاف جوازًا وإقامة للمضاف إليه مقامه، يكون المخرج:-

ج ————— فعل + فاعل + .: + مضاف إليه

ج ————— واسأل القرية

وهذا التفسير ينطبق على قول العرب:- "أكلتُ الشاة" والأصل:- "أكلت

لحم الشاة"؛ لأنه المأكول دون الباقي، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ

الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾<sup>(٣)</sup> المائدة/٣، والأصل هنا أيضاً:- "أكل الميتة والدم

ولحم الخنزير"، ويتم تحليلها كما جاء فى الأمثلة السابقة.

<sup>(١)</sup> سيويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ٢١١/١: ٢١٣.

<sup>(٢)</sup> طوخنشى، الكشف، ٤٩٥/٢، ٤٩٦.

<sup>(٣)</sup> طائش كبرى زادة، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ص ٤٦٦.

٣- وقد يكون المضاف المخنوف أكثر من كلمة ، كما فى قوله تعالى:-

﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ الحج/٣٢<sup>(١)</sup>.

فإذا تأملنا المثال السابق لاحظنا اشتغال المضاف على أكثر من كلمة، كما يتضح بالتحليل التالى:

ج ————— أداة ربط + اسم + اسم مكرر + مضاف + مضاف إليه

ج ————— إن (ناسخ) + تعظيم + من تعظيم + قوى + تقوى القلوب

وينسخ الاسم الأول وتعويضه بضمير وحذف للمضاف المشتمل على الاسم الثانى وملحقاته؛ صار للمخرج كما جاء فى البنية السطحية :- فإنها من تقوى القلوب" وهو الحال نفسه فى تحليل قوله تعالى:- ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ الأحزاب/١٩، والتقدير:- "كَلَوْرَانِ عَيْنِ الذِّى يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ".

٤- ثانيهما:- ما حذف فيه المضاف ويبقى المضاف إليه على حاله وإعرابه مع ضرورة تقدير المضاف المخنوف، وبالرغم من قلته قياساً بالنوع السابق، إلا أنه يُقاس فى حالة العطف على مماثل للمخنوف أو مقابل له<sup>(٢)</sup>، فمن مثل حذف المضاف قول الشاعر:

أَكُلُّ إِمْرِي تَحْسِبِينَ إِمْرًا      وَنَارِ تَوَقَّدُ بِاللَّهِلِ نَارًا<sup>(٣)</sup>

وهذا الحذف يندرج عند "التحويلين" ضمن قاعدة حذف العنصر المائل حيث وُجدت جملتان بسيطتان جُمع بينهما بالعاطف ، فكانت البنية العميقة مكونة من:-

١-(أَكُلُّ) إِمْرِي تحسبين إِمْرًا

(١) ابن هشام، معنى اللبيب، ٦٢٤/٢.

(٢) شرح ابن عقيل، ٦٢/٢، ٦٤ & ٥/ طاهر حمودة، ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى، ص ٢١٢.

(٣) ابن عقيل، ٦٤/٢ ، ابن هشام، معنى اللبيب، ٢٩٠/١.





تعالى:- ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَبِمَنْ بَعْدُ﴾ الروم/٤. فيتأمل البنية السطحية

نصل إلى محتوى البنية العميقة للمشتمل على:-

ج — اسم + مركب جرّى + جهة + مضاف إليه + عاطف + جهة + مضاف إليه.

ج — الأمر + الله + من قبل + شئ + و + من بعد + شئ

فبتطبيق القاعدة التحويلية الرامية إلى التبادل بين الاسم والمركب الجرّى المحصر والتخصيص، فيكون للمخرج:

ج — لله + الأمر + من قبل + شئ + و + من بعد + شئ

ويحذف العنصر للمائل في الجملة الثانية، وللمثمل في لفظة "شئ"

والتعويض عنه بالضمير لسبق ذكره، يكون للمخرج:-

ج — لله + الأمر + من قبل الفتح + ومن بعده

ويأجاء القوانين المورفيمية يحذف المضاف إليه في الجملتين، ويُغَيَّرُ ضبطُ

الجهة للدلالة على المضاف إليه المخوف، فيكون للمخرج كما جاء في الآية ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَبِمَنْ بَعْدُ﴾.

٦- وهذه القاعدة تنطبق أيضاً على جميع مواضع حذف للمضاف إليه التي

اشتهرت عند العرب، كما في قوله تعالى:- ﴿كُلُّ لَه قَابَتُون﴾ الروم/٢٦. والتتوين

في "كُلُّ" <sup>(١)</sup> عِوَضٌ عن المضاف إليه المخوف، وظهر ذلك لأجاء القاعدة التحويلية

الخاصة بحذف المضاف، ثم القاعدة المورفيمية الخاصة بضبط المضاف، فكان المخرج

كما جاء في الآية السابقة، ومنه حذف للمضاف إليه بعد لفظة "بعض"، كما في

قوله تعالى:- ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ النساء/٢٥، والحذف هنا للممائل من الثاني

لسبق ذكره في الأول.

(١) إعراب القرآن للسبب للزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، للهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة،

١٩٦٣، ١٩٦٥، ص ٦٥٣ - ٦٥٦ بتصرف.

كما يجوز حذف المضاف إليه بعد "أى" سواء أكانت استفهامية، أم شرطية، أم موصولة، ومثلها "غير"، كما في قولهم "حضر زيد وعمر ليس غير"، والتقدير:- "ليس غيرهما".

٧- كذلك ورد حذف المضاف إليه إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المخوف<sup>(١)</sup> من الاسم الأول، كقولهم:- «قطع الله يدَ رجلٍ من قَالها»؛ فبتطبيق القواعد التحويلية تكون البنية العميقة متمثلة كما يلي:-

ج ١ ————— قطع الله يدَ من قَالها

ج ١ ————— قطع الله رجلَ من قَالها

ويحذف العنصر المائل في الجملتين، وهو الفعل "قطع" يكون المخرج:-  
"قطع الله يدَ مَنْ قَالها ورجلَ من قَالها"، ويحذف للمضاف إليه من الجملة الثانية، والمتمثل في "من قال" والتعويض عنه بضمير يكون المخرج كما يلي:-  
"قطع الله يدَ من قَالها ورجله"

ويأقحام المضاف الثاني مع المضاف الأول يكون المخرج كما يلي:

"قطع الله يدَ ورجلَ من قَالها"

أ- نستنتج مما سبق مدى اتفاق التحويليين والنحاة التقليديين في إعادة حذف المضاف والمضاف إليه، إلا أن النحو التقليدي قد اشترط لهذا الحذف وجود الدليل على المخوف، وأن لا يكون المضاف إليه جملة، فهذه من المواضع التي امتنع فيها حذف المضاف، ومهما يكن من أمر في الفرق بين المنهجين في التفاصيل والأجزاء، فهناك أصل واحد يجمع بينهما، هو ما عُرف بـ "الأصل المقدر" عند النحاة التقليديين، و"البنية العميقة" عند التحويليين.

ب- كما أن أمثلة الحذف لم تقتصر على القواعد التحويلية، ولكنها كثير ما لجأت للقواعد اللورغيمية، لكي يصير شكل الجملة صحيحاً نحوياً.

(١) ابن عتيق، شرح الألفية، ٦٥/٢، ٦٧.

## القاعدة الرابعة:

### حذف أحد ركني الجملة الاسمية:

#### Deletion of one of the two elements in a Nominal Sentence

من المعروف أن الإنسان يفكر بجُمْل، فلا فائدة من الكلمات المفردة وإذا تيلت في موقفٍ ما؛ فلا بُدَّ من تقدير عنصر محذوف قد يكون المبتدأ أو الخبر تبعاً للسياق الوارد فيه تلك الكلمة. فالتحويليون قد ذهبوا إلى حذف المبتدأ في سياقات معينة، وهي أن يركب مع جملة متأخرة ذكر فيها ضمير عائد إلى المبتدأ يطابقه في النوع والعدد؛ وتكون تلك الجملة المتأخرة مشتملة على فعل؛ فيكون للركب على النحو التالي:

ج ——— مركب اسمي + مركب فعلي + ضمير + اسم<sup>(١)</sup>

ج ——— الطلاب + كتب + ولو الجماعة + الدرس

يحذف المبتدأ لوجود الضمير المطابق له، وهو واو الجماعة في "كتبوا" يكون المخرج على النحو التالي:

فإذا كان الفعل أمراً وجب عندئذ حذف المبتدأ وتكون القاعدة إجبارية<sup>(٢)</sup>،

في نحو:

ج ——— الطالب + اكتب + الدرس

ج ——— .: + فعل + ضمير مستتر + مفعول

فتصير الجملة:- اكتب الدرس

وهذه هي البنية السطحية للجملة، للوضحة أعلاه.

وطبقاً لهذه القاعدة يمكن تفسير أمثلة كثيرة وردت في العربية يبين منها أن هناك مبتدأ محذوفاً في البنية السطحية، ومن ثم فلا بُدَّ من تقديره؛ حتى يتضح المعنى المراد، ومن ذلك قوله تعالى:- ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ القيامة/١. فلما كان فعل

<sup>(١)</sup> د/ محمد علي الخول، قواعد تحويلية للغة العربية ص ١٤٤.

<sup>(٢)</sup> المرجع السابق، ص ١٤٤، ١٤٥.

الحال لا يُقسم عليه<sup>(١)</sup> وحب تقدير مبتدأ محذوف تقديره: - "لا أنا أقسم يوم القيامة" فتكون الجملة فى بنيتها العميقة تامة واجبة الظهور بركبتها فى البنية السطحية، فلما حذف الضمير كان على نية وجوده.

وكثيراً ما يحذف المبتدأ للعلم به، فإذا قيل: - "زيدٌ" ردّاً على مَنْ سأل: - "مَنْ هذا"، فإن الجواب المقدر: - "هذا زيد"، والحذف هنا كثير مشهور، وهذه البنية المقدّرة هي ما تُعرف عند التحويلين بالبنية العميقة أو بالبنية التحتية، وهى للتصورة فى الذهن. أما الصورة للتطوُّع السموعة وهى "زيدٌ" فتعرف بالبنية السطحية، والتى كثيراً ما يصيها الحذف أو الزيادة، ومنه قوله تعالى: - ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ القارة ١٠، ١١. فالنحاة التقليديون مجمعون على أن هناك مبتدأ محذوفاً من البنية السطحية، كان تقديره فى العمق: - "ما أدراك ما هى، هى نار حامية"<sup>(٢)</sup>، فلما سبق ذكر المبتدأ وعلم من السياق جاز حذفه تجنباً للتكرار.

كما يحذف المبتدأ للقرينة الحالية اعتماداً على الحواس، كأن تقول لمن أبصر السماء: - "الهلل"، أى: - "هو الهلال"، وإذا سمعت صوتاً تقول: - "زيدٌ"، أى: - "هو زيد"، وإذا شممت ريحاً قلت: - "المسك"<sup>(٣)</sup>، أى: - "هو المسك". فالمقدرات هنا تبين البنية العميقة لتلك التراكيب، فجميعها يحتوى على مبتدأ وخبر، إلا أن حال المتكلم والسياق أحاز حذف المبتدأ من البنية السطحية.

وقياساً على القاعدة التحويلية الرامية إلى حذف المبتدأ يمكن حذف الخبر فى تركيب يتكون من مُسند إليه ومُسند، ويكون للمُسند مكوناً من مركب فعلى يحتوى على فعل وفاعل، ويكون هذا الفاعل هو نفسه المبتدأ للتقدم؛ ومن ثمَّ فهو يطابقه فى النوع والعدد.

(١) ابن هشام، معنى اللب، ٦٢٤/٢.

(٢) الطبرسى، الكشف، ٧٩١/٤ & السيرى، الجمع، ١٠٣/١.

(٣) ابن جنى، شرح المفصل، ٩٤/١.

مثال : أقام زيد<sup>(١)</sup>.

التركيب الأساسي يشتمل على: ١- ج — اسم + مركب اسمي + مركب فعلي

٢- ج — اسم + جملة فعلية

٣- ج — زيد + يقوم هو

فيحذف فاعل الجملة الفعلية الذي يشير إلى للبندأ يصير المخرج :

ج — زيد + يقوم

وبإعادة الترتيب يصير المفرد : ج — يقوم + زيد

وتطبيق قاعدة الاستبدال بين الفعل المضارع واسم الفاعل الذي يؤدي

مواده ويكون معناه يصير المخرج : ج — قائم + زيد

ودخول الاستفهام أو النفي هو شرط لإعمال الوصف عمل فعله عند

البصريين ولا يلتزم بذلك الكوفيون.

ولا فرق عند حذف الخبر بين أن يكون مفرداً كما سبق، أو شبه

جملة، كقولهم: "زيد في الدار" فالنحاة التقليديون يقدرون فعلاً محذوفاً يكون هو

المسند الذي يتعلق به الجار والمجرور؛ للقاعدة القائلة عندهم "إن كل جار ومجرور

أو ظرف لابد أن يتعلق بفعل أو ما في معناه"<sup>(٢)</sup>.

وعلى ذلك تكون البنية العميقة:

ج — اسم + فعل أو ما في معناه + جار ومجرور

ج — زيد + موجود + في الدار

وبإختصار المتعلق به الجار والمجرور في البنية العميقة، تكون البنية السطحية :-

زيد في الدار<sup>(٣)</sup>

(١) د. أحمد سليمان ياقوت، علم اللغة النحائي، دار للفرقة الجامعية، ١٩٨٥م، ص ٧٨.

(٢) ابن هشام، مخني اللب، ٤٣٣/٢.

(٣) السيوطي، المنهج، ١٠٤/١، ١٠٥ & عبد العزيز المرصلي، شرح ألفية ابن معطي، ٨٤٤/٢، ٨٤٥.



ويحذف المسند إليه "الضمير"؛ لوجود ما يُلْغى عليه؛ يكون للمخرج "أيوب  
نعم العبد"

وهكذا لاحظنا من خلال تطبيق تلك القاعدة مدى تشابه النحو التقليدى  
والنحو التحويلي، إلا أن هناك فرقاً بينهما يتمثل فى كون الحذف اختياريًا عند  
التحويلين، على حين يكون عند التقليديين غير واجباً فى مواضع، وجائزاً فى  
مواضع أخرى.

كما أنه لا فرق بين حذف المسند تارة وللمسند إليه تارة أخرى مع وجود  
القرائن الدالة على المحذوف.

### القاعدة الخامسة

#### حذف الفعل فى الاستفهام المنفى

#### Verb deletion From negative interrogative mood

وذلك اعتماداً على القرائن السياقية والحالية واللفظية، ومن ذلك قولهم:-

##### 1- She can read

ج ١ ————— فاعل + فعل مساعد + فعل

ج ————— ٣ + ٢ + ١

ج ————— ٣ + ٢ + ١ .:

ثم يُعاد ترتيب الجملة للدلالة على الاستفهام، فيُقدّم المساعد، ويُؤخّر

الفاعل؛ فتصير الجملة على النحو التالى:- Can't she?

وهناك مثال آخر يرمز لتلك العملية، هو:-

##### 2- They should leave

ج ————— فاعل + فعل ناقص + فعل

عند صوغه للاستفهام المنفى يتم حذف الفعل الأصيل، ويكتفى بالفعل

الناقص<sup>(١)</sup>

Should'nt they?

<sup>(١)</sup> د/ طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى، ص ٢٢٣، ٢٢٤.

وهذه القاعدة مختلفة مع العربية إذ نجدهم كثيراً ما ينفخون الفعل في جواب الاستفهام جوازاً، وذلك لسبق الذكر، كأن تقول: - "زيد" ردًا على من سأل: - "من جاء؟"، أي "جاء زيد"، وكذلك في الاستفهام للنفي، كأن تقول: - "بلى" ردًا على من سأل: - "ألم يَمْ زيد؟" وللقنر: "بلى قام زيد".

ولم يكف النحاة التقليديون بحذف الفعل قطع بل ذهبوا إلى ما هو أكثر من ذلك، فحذفوا الجملة بأكملها لدلالة أحرف الجواب، وهو حذف جائز أيضًا، وهذه الأحرف هي: نعم، لا، بلى، وأجل.

فتقول في الإجابة على: - "هل ضلّت؟"، "كُضِطت؟" -: "نعم والله" أو "لا والله"، ويبرز ذكر الجواب، ومنه قوله تعالى: - ﴿كَانَ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ أَفْحَقٍ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ الأنعام/٢٠. قد حُفِظت جملة الجواب بعد "بلى" (١).

كما يبرز حذف الفعل إذا كان علمًا لحال، كأن تقول: - "راكبًا؟" ردًا على من سأل: - "كيف جئت؟"، أي -: "جئت راكبًا" وهذه هي البنية العميقة. وكذلك في الاستفهام للنفي، كأن تقول: - "بلى مصاحبًا أسرني" ردًا على من سأل: - "أما سقرت؟"، وتظهر البنية العميقة - على رأي التصريحيين - "بلى سقرت مصاحبًا أسرني"، ومنه قوله تعالى: - ﴿بَلَىٰ قَالِيبِينَ عَلَىٰ أَنْ تُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ التيسية/٤ (٢).

وكذلك جرّز النحاة التقليديون حذف عامل للفعل المطلق للمبين للنوع والمحدد، كما في قولهم: \* "جاستين، جوسًا طويلًا" (٣)، لمن سأل: - "هل

(١) ابن هشام، حاشي عليه ١٣١/٢.

(٢) د/ طهر حرق، ظاهرة الخلف، ص ٢٥٧.

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك ٣٥٨/٢.

(٤) القهشري، الكشاف ٦٥٧/٤.

(٥) خالد الأزهرى، شرح التصريح على توضيح، ٣٢٧/١.



جلست؟" و "أما جلست؟"، والتقدير فى البنية العميقة:- "جلست جلستين" و "جلست حلوسًا طويلًا".

وهكذا رأينا مسوغات حذف الفعل، فى جواب الاستفهام سواء أكان عاملاً للحال أم للمفعول المطلق؛ وذلك لسبق الذكر فى السؤال، ولوضوح القرائن اللفظية والحالية، وذلك فى النحو العربى، على حين قصر التحويليون حذف الفعل على صيغة الاستفهام المنفى، كما سبق وأن وضعنا.

### القاعدة السادسة:

**Deletion of one or two letters for brevity** حذف الصوت والصوتين للإيجاز والاختصار

يذكر التحويليون أنه عند نفى أية جملة تدخل عليها "not"، وعندئذ تندمج بين الأداة والفعل المراد نفيه، فإذا قلنا فى الإثبات:

1- John should eat a banana <sup>(1)</sup>

ج ————— فاعل + فعل ناقص + فعل + مفعول

وعند النفى تصبح الجملة المخرجة على النحو التالى:-

2- John should not eat a banana.

ولرغبة الاختصار والتيسير يميل الناطق إلى إسقاط "o" من "not"، وذلك بإعمال القوانين المورفيمية فيصير المخرج

3- John shouldn't eat a banana.

كما نجد ذلك متحققاً فى غير النفى، فى مثل قولهم:-

حيث حُذِف "T" من "Is". He's well.

حيث حُذِف "Ha" من "Has". He's studied.

وليس هذا يبعد عن العربية، فنجدهم حذفوا الصوت والصوتين؛ وذلك لكثرة الاستعمال، ومنه قول العرب "يا ابن أم"، فقد حُذِفَت "ياء التكنيس" فى هذا النداء لكثرة استعماله، وهو الحال نفسه فى "يا ابن عم"، على حين لم تحذف الياء فى "يا ابن أُمى"، "يا غلام غلامى"، لأنها أقل استعمالاً<sup>(٢)</sup>.

(٢) محمود سليمان ياقوت، قضايا التقدير، ص ١٨١.

(٣) سيرته، الكتاب، ٢/٢١٤.

وكنك كثر حذف الصوتين في: - "لم أبل" و "لا تبل" ، والأصل: - "لم أبال" و "لا تبال" ، فحذفت "الألف المتوسطة".

وكنك "نون المضارع" في "يكن" ، في نحو: - "لم يكْ".

وبين "سيويه" أن كثرة الاستعمال سبب قسوى لما يعزى الكلمات من تغير، فيقول: - «وغيروا هذا لأن الشئ إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مِمَّا هو مثله؛ ألا ترى أنك تقول: - "لم أكْ" ولا تقول: "لم أكنْ"، وتقول: - "لا أدركْ"، كما تقول: - "هنا قاضي"، وتقول: - "لم أبلْ"، كما تقول: - "لم أزمْ"، تريد "لم أرامْ" فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره»<sup>(١)</sup>

هكذا نستنتج مما سبق مدى أهمية شرط كثرة الاستعمال في حذف الصوت والصوتين، وذلك لكون للتكلم ميل إلى الإيجاز والاعتصار في العبارة ، ولا سيما مع توفر القرائن الدالة على الخوف لفظية كانت أو حالية أو سياقية

**القاعدة السابعة:**

### حذف الاسم الموصول ورباط الكينونة Deletion of relative pronoun

ذكر التحويليون أن الاسم الموصول كثيراً ما يُحذف لاستغناء الكلام عنه، ولا سيما إن كان وارداً قبل تركيب وصفي، ويمثل لذلك بالمثل التالي:

#### 1- The book which is on the table is very interesting

فيحذف رباط الكينونة مع الاسم الموصول لوضوح المعنى، يصير للمعرج

#### 2- The book on the table is very interesting<sup>(2)</sup>

وقد اتفق النحوي التقليدي مع النحو التحويلي في تطبيق هذه القاعدة، وقد نُقل

لها بقوله تعالى: - «**وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزِلَ إِلَيْكُمْ**» العنكبوت/ ٤٦.

والتقدير في البنية العميقة: - "والذي أنزل إليكم" ، واشترط لحذف الموصول هنا

<sup>(١)</sup> سيويه، الكتاب، ٢١٤/٢.

<sup>(٢)</sup> عمود سليمان يقرت، قضايا التقدير بين القدماء والمحدثين، ص ١٨٣.

أن يكون معطوفاً على موصول آخر سبق ذكره<sup>(١)</sup>.

وقول "حسان بن ثابت"

أَمَنْ يَهْجُرُ رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْوَ يَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سِوَا؟

والقدير هنا: "وَمَنْ يَمْدَحُهُ وَمَنْ يَنْصُرُهُ" بدلالة "من" للمتقدمة<sup>(٢)</sup>.

ومنه قول الشاعر:

مَا الَّذِي نَأْبَهُ احْتِطَاءً وَحَزْمٌ      وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَمْتَقُونَ

والقدير في البنية العميقة: - "والذي هو اهواه أطاع"

واختيارية الحذف هنا تعني جواز ذكر العنصر المحذوف في البنية السطحية، وتكون الجملة صحيحة نحوياً.

ويجوز حذف جملة الصلة، وإن كان قليلاً في اللغة ومن ثم لا يرد إلا مع الضرورة الشعرية، وقد اشروطوا له سَبَقَ جملة صلة أخرى، ومنه قول الشاعر:

وَنَحْنُ الْأُولَى فَاجْمَعْ جُمُوعَهُمْ      عَكَفُومٌ وَجَهَنَّمُ إِلَيْنَا

أي نحن الأولى عُرِفُوا بالشجاعة<sup>(٣)</sup>، وقلة شواهد هذا النوع من الحذف ترجع إلى كون الصلة والموصول متلازمين فلا يجوز الفصل بينهما، وإذا حُذِفَ أحدهما فهو على نية ذكره، ويتم التعامل معه كما لو كان مذكوراً في نص الكلام.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى منهج النحاة التقليديين في حذف صدر جملة الصلة، ولاسيما عند طول الكلام؛ وذلك لئلا يلبس الناطقين بها إلى الإيجاز والاختصار، ومن ذلك قولهم: - "جاء الذي هو ضاربٌ زيداً"<sup>(٤)</sup>، يتمثل في أن صدر جملة الصلة هو الضمير (هو) الواقع مبتدأ فتصبح الجملة: جاء الذي ضاربٌ زيداً، بدلاً من: جاء الذي هو ضاربٌ زيداً.

<sup>(١)</sup> ابن هشام، مثنى اللبيب، ٦٢٥/٢.

<sup>(٢)</sup> السابق نفسه، ٦٢٥/٢.

<sup>(٣)</sup> مثنى اللبيب، ٦٢٥/٢.

<sup>(٤)</sup> سيويه، الكتاب، ١٠٨/٢ & شرح ابن عقيل، ١٤٣/١، ١٤٤.

وكذلك قد يُحذف عائد جملة الصلة عند توافر القرائن الدالة عليه<sup>(١)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا﴾ الجمعة/٢، فيكون العائد على الاسم الموصول هو الضمير للمستتر (هو) الواقع فاعلاً.

ونستنتج من خلال تطبيق هذه القاعدة إمكانية حذف الموصول من الكلام إن كان هناك ما يدلُّ عليه، أو اعتماداً على دلالة السياق، إلا أن هناك فرقاً بين المنهجين، حيث حذف التحويليون للموصول مع رابط الكينونة؛ لكونه يَرِدُ ظاهراً في التركيب، على حين لا يوجد هذا الرابط منطوقاً في العربية.

كما لاحظنا مرونة النحو التقليدي في عدم حذف الموصول فقط، بل حَوُز حذف جملة الصلة وإن كان قليلاً، كما أحاز حذف صدر جملة الصلة عند وضوح المعنى، وكذلك العائد فيها، وما هذا كُلُّه إلا رغبة في الإيجاز والاختصار.

<sup>(١)</sup> د/ طاهر حمودة، ظهيرة الحذف، ص ٤٠.

## النتائج

١- صُنِّيت هذه الدراسة بظاهرة الحذف بين اللهجين التقليدي والتحويلي؛ وذلك لكونها ظاهرة لغوية عامة، تشوك فيها أكثر اللغات.

٢- كثير من تقديرات التحويلين التقليديين للمحذوفات أصبح مقبولاً في ضوء النظرية التحويلية، التي تضع اعتباراً هاماً لما يُسمَّى بالبنية العميقة أو التركيب الباطني، فيقع الحذف في البنية السطحية، وتقدر المحذوفات نصل إلى المعنى للراد من البنية العميقة.

٣- اتفق اللهجان "التقليدي والتحويلي" فيما يعرف بأقسام الحذف من حيث "الواجب والاختار" عند العرب، وهما ما اصطُِّلح عليه عند التحويلين بـ "الإجبار والاعتيار"، والفرق بينهما هو أن الحذف "الواجب أو الإجباري" لا يجوز إظهاره في البنية السطحية، فسي حين أن الحذف "الاختار أو الاعتباري" يجوز ظهوره في البنية السطحية وتكون الجملة صحيحة نحوياً.

٤- الإيجاز هدف الناطقين في جميع اللغات، مما أدى إلى حذف بعض العناصر لعدم التكرار، ورغبة في الاختصار، ولا يتأتى ذلك إلا عند أمن اللبس.

٥- اعتمد النحاة التقليديون والتحويليون بقواعد الحذف، فكان منها إسقاط العنصر الثاني، اعتماداً على ذكره أولاً، كما اعتمدوا بحذف الثواني والثالث؛ لكونها أولى من حذف الأوائل.

٦- تبين لنا من خلال الدراسة أن هناك حواشي اتفاق بين اللهجين التحويلي والتقليدي في بعض قواعد الحذف، كما أن هناك حواشي اختلاف نُوردها فيما يلي:

أ- قاعدة حذف المائل من التركيب اللغوي على اختلاف أبنيته، فالتحويلي يمتد حذف للمائل إجبارياً، وظهره في بنية السطح مؤدياً إلى جمل غير صحيحة نحوياً، على حين يرى النحاة التقليديون أن الحذف جائز، وإذا ظهر

العنصر المخنوف فى التركيب السطحي لا يودى إلى تخطئته نحوياً، وإن كان أقل فصاحة.

ب- قاعدة حذف الفاعل فى صيغة المبني للمجهول ، فقد وُضِّح البحث مدى التشابه بين المنهجين التحويلي والتقليدى فى تطبيق هذه القاعدة، مع بيان اختيارية الحذف، مما يتيح فرصة إظهاره فى البنية السطحية عند التحويلين، على حين رأينا النحو التقليدى لا يُظهر الفاعل المخنوف إطلاقاً فى البنية السطحية، مما جعل حذفه إجبارياً.

\*يعمد التحويليون إلى إظهار حرف الجر قبل الفاعل للمؤخر فى بنية المبني للمجهول، اعتماداً على رأيهم القائل بوجوب وجوده قبل الفاعل الحقيقى فى البنية العميقة، مما جعل ظهوره فى البنية السطحية مستساغاً، على حين لم يُعْجِزْ النحاة التقليديون ذلك؛ لعدم وجود هذه القاعدة عندهم.

ج- قاعدة حذف المفعول ، فهى متفقة بين النحوين التقليدى والتحويلي فى الأصل وإن كان هناك اختلاف فى الفرع .

• النحو التحويلي قصر هذا الحذف على الاختيار، على حين قَسَّمَهُ النحاة التقليديون إلى مواضع يَجرُزُ الحذف فيها، وأخرى لا يَجرُزُ حذف مفعولها

• النحو التحويلي خصَّ حَذْفَ المفعول بالاختصار، وهو ما حُذِفَ فى السطح، وتُوَيِّ ذُكره فى العمق، بينما النحو التقليدى قد ميز بين ما حُذِفَ اختصاراً وهو منوئى فى العمق، وما حذف اقتصاراً وهو غير منوئى لا فى السطح ولا فى العمق.

د- قاعدة حذف المضاف :- يَسنُ النحو التحويلي اختيارية حذف المضاف وإمكانية ظهوره فى البنية السطحية ، على حين فَرَّقَ النحو التقليدى بين حذف المضاف وإنابة المضاف إليه منابه، وحذف للمضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه.

• تميز النحو التقليدى بتفصيل وتوضيح مواضع حذف المضاف أو المضاف إليه،

ووضع القواعد والقوانين التى على أساسها تُفسَّر كثير من المواضع التى أُشكِلت على الناطقين بها، ولا سيما فى القرآن الكريم.

هـ- قاعدة حذف المسند إليه من البنية السطحية، وقد تشابهت أيضاً مع النحو التقليدى، إلا أن التحويلين جعلوا حذفه اختيارياً لوجود ما يدل عليه متأخراً، على حين رأينا النحاة التقليديين يحذفونه، سواء أكان الدليل عليه متأخراً أم متقدماً، ومن ثم فلا يوجد فرق بين كونه مسنداً أو مستنداً إليه عند وقوع الحذف.

و- قاعدة حذف الفعل فى سياقات أو أصاليب معينة، كـ: "الإغراء، والتحذير، والاعتصام، والتناء، والعيّة ... إلخ"

وقد توصلت للبحث إلى اتفاق النحويين التحويلي والتقليدى فى تلك القاعدة حيث إن غاية للتحدث فى أكثر اللغات إيصال المعنى المراد إلى المخاطب بأقل قدر من الكلمات دونما إغلال بالمعنى. وقرينة هذا الحذف هى كثرة الاستعمال وطول الكلام، وكَوْن بعض تلك العبارات التى ورد فيها الحذف تُعَدُّ اصطلاحية فى بنيتها السطحية، مما لا يُحَوِّز معها إظهار المخوف فى السطح، ومن ثم يُعَدُّ حذفه إجبارياً.

ز- قاعدة حذف الفاعل أو إضماره: اتفق النحويان التحويلي والتقليدى فى هذه القاعدة اعتماداً على فهم السامع ودلالة السياق، إلا أن النحو التحويلي قد مثَّل لهذا النوع من الحذف فى صيغها الثلاث: "للماضى، الحال، والاستقبال"، إعبارية كانت أو إنشائية.

\* كما أشار البحث إلى منهج بعض التقليديين الذين لا يميزون حذف الفاعل مطلقاً؛ لكونه يمثل جزءاً من الفعل، فلا يكاد ينفك عنه، ويفسرون حذفه على الإضمار الواجب، ومن ثمَّ فهو لا يفرقون بين الحذف والإضمار.

ح- كما اتفقا فى قاعدة حذف الجار قبل **That** وهى مماثل قاعدة حذف الجار قبل "أن" و "أَنَّ" للمصدرين،

ط- تعد قاعدة حذف الصوت والصوتين في النحر التحويلي شائعة رغبة الإيجاز والاختصار، كما وجدناها متحققة في النحر التقليدى.

ى- كما تحققت المشابهة بين التحوين التقليدى والتحويلي في اختيارية حذف الموصول، مع اختصاص التحويلين بحذف رابط الكينونة معه، ولا سيما في التركيب الوصفى، واختصاص النحر التقليدى بحذف جملة الصلة أو صدرها أحياناً، كما حُذِفَ العائد فيها، بشرط أمن اللبس

ك- قال التحويليون بحذف الجار وجوياً قبل الفاعل في بنية السطح، فإذا ظهر كان على سبيل الزخرفة الشكلية، أما التقليديون فلم يقولوا بهذه القاعدة، ومن ثم فسروا ظهور بعض حروف الجر قبل الفاعل على الزيادة واستتبطوا منها بعض الدلالات الإضافية في المعنى.

ل- قال التحويليون بوجود حرف جر قبل المفعول مطلقاً في البنية العميقة؛ ولذلك أوجبوا حذفه في بنية السطح، أما نخبة العربية فقد فرقوا بين الأفعال التي تتعدى بنفسها إلى مفعولاتها والأفعال التي لا تتعدى إلا بحرف الجر، وميّزوا بين ما كان حقّه أن يظهر فيه حرف الجر في السطح، ولكنه حُذِفَ لغرض بلاغى، وما كان حقّه أن يُحذف منه الجار وجاء مذكوراً، ودلالة ذلك عند العرب وهذا ليس بغريب، لكون العربية قد ارتبطت بالنص القرآنى وإعجازه الذى لا يتوفر للغة غيرها.

م- قال التحويليون باختيارية حذف الفعل في الاستفهام للنفى، على حين قال التقليديون بجماز حذف الفعل في جواب الاستفهام بغض النظر عن اختلاف الموقع الإعرابى لذلك الفعل المخنوف، كما أجازوا حذف الجملة بأكملها اعتماداً على أحرف الجواب ووضوح السياق وسبق الذكر، وكذلك فعل التحويليون.



## قائمة المصادر والمراجع

- د. أحمد سليمان ياقوت، علم اللغة التقابلي، ط. دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م.
- الكشوني في حاشيته، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، د. ت. القاهرة.
- ابن الأنباري: - الإمام كمال الدين أبو يركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (٥١٣/٥٧٧ هـ)، الانصاف في مسائل الخلاف - شرح الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - للطبعة العصرية صيدا - بيروت للمكتبة العصرية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- البخاري: - "أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن ذرية البخاري الجعفي". صحيح البخاري، حاشية السندی، دار المعرفة، بيروت.
- تشومسكي، البنى النحوية، ترجمة د/ يوتيل يوسف عزيز، مراجعة مجيدة الماشطة، منشورات عيون، ط الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٨٧م.
- ابن حنى: - "أبو الفتح عثمان بن حنى (ت ٣٩٢هـ) الخصائص - تحقيق محمد علي النجار، ط دار الكتب للصربية، القاهرة ١٩٥٥م.
- أبو حيان التوحيدى: - "أبو الدين محمد بن يوسف الأندلسي".
- البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ على محمد معروض وشارك في التحقيق د/ زكريا عبد المجيد التوني، د/ أحمد الخولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - ط ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- عالد الأزهرى:-
- شرح التصريح على التوضيح ، ط إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.
- الرضى الاسراباذى
- شرح الكافية- بيروت- دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، تحقيق وضبط وشرح محمد نور الحسن، محمد الزفواف، محمد محيي الدين عبد الحميد.
- د/ رمون طحان
- الألسنية العربية (النحو - الجملة - الأسلوب) ، ط ١ ، دار الكتاب اللبناني - بيروت، ١٩٧٢م.

-إعراب القرآن للنسوب للزجاج، إبراهيم الإياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع  
الأميرية، القاهرة ١٩٦٣، ١٩٦٥م.

-الزغشري:- "أبو القاسم حار الله عمود بن عمر الزغشري الخوارزمي  
(٤٦٧-٥٣٨هـ) الكشف- الناشر دار الريان للتراث- دار الكتاب العربي-  
بيروت، ط٣، ١٩٨٧م.

-السهيلي:-

نتائج الفكر في النحو - تحقيق د/ إبراهيم البنا- القاهرة، مطبعة الاعتصام  
١٩٥٥م.

-سيبويه:- "أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر"

الكتاب- تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون، ط الهيئة المصرية العامة  
للكتاب، ١٩٧٧م.

-السيوطي:- "جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٨٤٩-٩١١هـ)

•الاتقان في علوم القرآن- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، القاهرة،  
١٩٦٧م.

•الأشباه والنظائر، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مطبعة شركة الطباعة الفنية  
المتحدة، الناشر الكليات الأزهرية، ١٣٨٨هـ/ ١٩٧٥م.

•مجمع الموامع في شرح جمع الجوامع- دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت/  
لبنان.

-ضياء الدين بن الأثير:-

المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحرفى، بدوى طبانة  
ط نهضة مصر، د.ت.

-طاش كبرى زادة:-

مفتاح السعادة ومصباح السيادة، مطبعة الاستقلال الكبرى، مصر، د.ت.

-د/ طاهر سليمان حمودة

ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى، الدار الجامعية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م.

-د/ عيسى حسن

النحو الوافى، القاهرة، ١٩٧٥م.

-عبد العزيز الموصلى

شرح ألفية ابن معطى - تحقيق على موسى الشوملى، مكتبة الخريجي،

الرياض ١٩٩٠م.

-عبد القاهر الجرجاني

دلائل الإعجاز - تحقيق محمد رشيد رضا - ط٦، محمد على صبيح،

القاهرة/ ١٩٦٠م.

-أ. د/عبد الرأحى:-

النحو العربى والدرس الحديث - دار الثقافة - الإسكندرية، ١٩٧٥م.

-ابن عقيل

شرح الألفية للشيخ محمد محى الدين عبد الحميد، مطابع الأهرام، د. ت

-د/ فكرى محمد أحمد

التقدير عند سيبويه والمنهج التحولى - مقالة من مجموعة مقالات مهداة

للمستشرق الألمانى "فيشر"، تحرير د/ محمود فهمى حجازى، مركز اللغة العربية -

القاهرة - ١٩٩٤م.

-ابن قتية

تأويل مشكل القرآن - شرحه ونشره السيد أحمد صقر، ط٢، دار التراث

القاهرة، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

-المبرد:-

المقتضب فى علم العربية، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة، مطابع

الأهرام ١٣٣٩هـ.

-ابن مجاهد:-

السبعة فى القراءات- تحقيق د/ شوقي ضيف -دار المعارف- مصر ط٣،  
١٩٧٢م.

-د/ محمد حسنين أبو موسى

البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشري وآثارها فى الدراسات البلاغية دار  
الثقافة العربية- القاهرة- ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

-د/ محمد على الخولى:-

قواعد تحويلية للغة العربية -دار المريخ ، الرياض، ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م،  
-د/ محمود سليمان باقوت:-

قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين، دار المعارف ، الإسكندرية،  
١٩٨٥م.

-د/ نادية رمضان النجار:-

العلاقة بين الفعل وحرف الجر فى أسس البلاغة للزمخشري- دراسة  
دلالية- الدار المصرية- الإسكندرية.

-ابن هشام:- "ابن هشام عبد الله بن يوسف"

\* أوضح للمسالك إلى شرح ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين  
عبد الحميد ط٥، بيروت.

\* شرح شلور الذهب، تحقيق محمد محيى الدين، دار الانتصار، ط٥،  
١٣٩٨هـ، ١٩٦٨م.

\* معنى اللبيب، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة للدينى،  
القاهرة.

-ابن يعيش:- "لوفق يعيش بن يعيش"

شرح للفصل، عالم الكتب- بيروت- د. ت.

- 1- Falk, Julia, Linguistics and Language Second Edition,  
John Wiley, sons, u. s. a, 1978.
- 2- Jangacker, Fundamentals of linguistic analysis Mar court,  
Brace Jovaanvich. Incuis.a , 1972.



# **الزيادة فى الفكر النحوى**





## مقدمة

### ١- موضوع البحث :

يتور موضوع هذا البحث حول ظاهرة من ظواهر النحو العربى، ألا وهى ظاهرة الزيادة، فمن خلال الاطلاع فى المصادر والمراجع النحوية توصلت إلى التفات النحاة واللغويين لتلك الظاهرة، وإن كان هناك خلاف بينهم، فمنهم من يرى أن هناك أحرافاً تزداد فى تركيب الجمل نحوياً ولا يكون لهذه الحروف أصل فى دلالة الجملة، وإنما وجودها يُضيف معنىً فرعياً إلى الجملة، وآخرون يرون أنه ليس هناك عنصر يضاف إلى التركيب إلا وله أصل فى الدلالة والمعنى؛ ولذلك يرفضون "مصطلح الزيادة" ولا سيما فى أسلوب القرآن الكريم اعتماداً على قاعدة العرب القائلة : (إن كل زيادة فى المبنى تؤدى إلى زيادة فى المعنى)، ومن ثم يعدون تلك العناصر توكيداً؛ ولذلك حرصت على رصد تلك الظاهرة متبينةً رأى الفريق الثانى، محاولةً تفسيرها من خلال الحروف والضمائر موضحةً آراء القدماء والمحدثين ولا سيما التحويليين.

### ٢- مادة البحث :

جاءت مادة البحث مُستنبطةً من المصادر القديمة والمراجع الحديثة، وأذكر منها على سبيل المثال (الكتاب لسيبويه، الخصائص لابن جنى، شرح الألفية لابن عقيل، شرح المفصل لابن يعيش، والأصول لابن السراج... إلخ)، أما من المراجع الحديثة فهناك (النحو العربى والدرس الحديث للدكتور عبده الراجحى، النحو الوافى للدكتور عباس حسن، ظاهرة التقدير بين القدماء والمحدثين للدكتور محمود سليمان ياقوت)، كما تعرضت لكتب التفسير ومنها (القرطبى) فى تأويل آى القرآن والكشاف للزمخشري.

### ٣- منهج البحث :

تناولت ظاهرة الزيادة بين القدماء والمحدثين فجاء عرض المادة فى

قسمين :

#### \* القسم الأول :

درستُ ، فيه زيادة الحروف، فقسمته إلى :

١- زيادة حروف الجر : وتعرضت لزيادة (من)، (الباء)، (اللام) مبينةً اختلاف آراء للمفسرين والنحويين فى زيادة تلك الحروف والمعانى التى تضيفها للدلالة.

٢- حروف العطف : وذكرت زيادة الواو وهى ما عُرفت بـ(واو الثمانية) وكذلك زيادة (أو)، (ثم) مبينةً آراء النحاة واللغويين فى ذلك، حروف النفى ولاسيما (ما)، (لا)، (إن) مبينةً أتماط ذلك وتخريج النحاة واللغويين له.

#### \* أما القسم الثانى :

فعرضت فيه زيادة الضمائر ولاسيما ضمير الفصل الذى يفصل بين المتلازمين كالمبتدأ والخبر، وما أصلها المبتدأ والخبر كاسم إن وأخواتها وخبرها، ومعمول كان الناقصة... إلخ، مبينةً آراء القدماء والمحدثين فى ذلك، ثم ختمت برصد النتائج وثبت المصادر والمراجع.

#### ٤- أهداف البحث :

تهدف تلك الدراسة إلى :

١- بيان اختلاف منهج القدماء فى تناول ظاهرة الزيادة بين النحويين والمفسرين.

- ٢- رأى المنهج التحويلي فى تفسير تلك الظاهرة التى جاء متشابهاً مع تفسير التقليديين، وذلك لكون النحويين يتقاربان فى الأصول المتمثلة فى البنية العميقة عند التحويليين والأصل المقرر عند النحاة التقليديين وكذلك فى الفروع، فتحدثوا جميعاً عن ظاهرة العامل، والأصلية والفرعية، والحذف<sup>(١)</sup>، بالإضافة إلى ظاهرة الزيادة التى هى محور هذا البحث.
- ٣- الاهتمام بآراء المفسرين فى زيادة بعض العناصر اللغوية فى الأسلوب القرآنى ودور ذلك فى الدلالة، وقد توصلنا إلى أنه ليس هناك عنصر يضاف إلى التركيب إلا وله إضافة فى المعنى، ومن ثم استبدلتُ بمصطلح "الزيادة" مصطلح "الصلة".

## ٥- الدراسات السابقة :

جاء ذكر هذا الموضوع فى عدة دراسات سابقة، وإن لم تكن متناولَةً لتلك المنهجية التى تعرضنا لها، فذكرها جاء فى المؤلفات القديمة متمثلةً فى كتف متناثرة فى بعض أبواب النحو ولاسيما باب "حروف الجر". أما فى الحديث فجاءت دراسة للدكتورة "رشيدة اللقانى" تحت عنوان "حروف الجر الزائدة"، وهذه الدراسة اقتصرت على حروف الجر كما يظهر من عنوانها، وكذلك الدكتور "عباس حسن" فى كتابه "النحو الوافى" إذ عرض لزيادة حروف الجر فقط، كما جاء ذكر الظاهرة وإن كان قليلاً فى كتاب "النحو العربى والدرس الحديث" للدكتور "عبد الرأحمى" مقتصرًا فيه على بيان رأى المنهج التحويلي فيها من الناحية التركيبية، كما تعرض لها الدكتور "محمود سليمان ياقوت" فى كتابه "قضايا التقدير بين القدماء والمحدثين"؛ وإن

<sup>(١)</sup> ينظر للدراسة مبحث فرائد الحذف والمنهج التحويلي، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، العدد

كان عرضه لما قد جاء مقتصرًا فيه على صلتها بقضية "التقدير".

### – الزيادة والمنهج التحويلي (Addition) :

من المعروف أن النحو التحويلي اتفق مع النحو التقليدي في كثير من الأصول والفروع؛ وذلك لاعتمادهما على الطبيعة الإنسانية؛ فكلتا النحويين تعاملتا مع اللغة على أنها عمل عقلي يختص به الإنسان دون غيره من المخلوقات، وهذه الأهمية لا تنحصر في كون اللغة مجموعة من الإشارات المنطوقة أو المكتوبة فحسب، ولكنها تعود إلى ما هو أبعد من ذلك فهي تتكون من شقين :

-- أولهما : متصور في الذهن ويعرف بـ "البنية العميقة" (Deep Structure).

وثانيهما: يتصل بالجانب المنطوق أو المسموع وللمرء عنه بالأصوات والكلمات وهو ما يُعرف بـ "البنية السطحية" (Surface Structure) وما بين البنيتين يُعرف بقانون "التحويل" (Transformational rule) عند التحويليين و"التقدير" عند التقليديين.

فإذا نظرنا إلى قضية الزيادة<sup>(١)</sup> نجد أنها قد لاقت كثيرًا من عناية كلتا المدرستين، فالتحويليون يشيرون إلى أن هناك تركيبات نظامية قد تظهر فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق وإنما تفيد وظيفة تركيبية ما، ومن ثم تُعد لونها من ألوان الزخارف، ويمثلون لذلك بكلمات من نحو (it و there) في :

(1) There is a hippopotamus in that corn field.

يوجد هناك سيد قشطة في حقل القمح ذاك.

(2) There are many people out of work.

يوجد هناك أناس كثيرون بدون عمل.

<sup>(١)</sup> وقد عير القمضاء عن مصطلح الزيادة بمصطلحات عدة منها الصلة والمخسوع عند (الكريغين)، والضمير، بالإضافة إلى الزيادة عند (البصريين) فإذا اختلفت بالتركيب القرآني شئ (حاشيًا) أو صلة أو ضميرًا، ينظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط المجلس، ١٩٧٦هـ - ١٩٥٧م، ٧٠/٣ - ٧٢.

فكلمة *there* لا تقدم دلالة فى العمق هنا، وإنما هى فاعل (سطحي)  
للفعل الموجود فى الجملة، أى أنها نوع من الزيادة، ومن ثم فإن التركيب فى  
الجملتين هو :

**1- A hippopotamus is in that cornfield**

يوجد سيد قشطة فى حقل القمح ذاك.

**2- Many people are out of work**

يوجد أناس كثيرون بدون عمل.

وكذلك استخدام كلمة *it* فى نحو

**- *It* is Penelope that took my book**

إنه هو "بنيلوب" الذى أخذ كتابى

فـ "*it*" هنا زيادة فى التركيب لأنها تقدم فقط فاعلاً فى بنية السطح<sup>(١)</sup>

فإن التركيب الأصلى فى الجملة السابقة يكون الآتى :

**- Penelope took my book**

بنيلوب أخذ كتابى

---

<sup>(١)</sup> د. عبد الرحمن، البحر العربى والدرس الحديث، ط. دار الثقافة، الإسكندرية، ١٩٧٧م، ص ١٥٤.

## الزيادة والنحو التقليدي :

أما النحاة التقليديون فقد اختلفوا في تعريف "الزيادة" قليلاً وحديثاً، وغاية ما يستخلص منها : أنه هو الذي يمكن الاستغناء عنه، في الغالب، فلا يتأثر المعنى بخفذه، وربما لا يستغنى عنه، فيكون معنى زيادته هو : تركه مهملاً لا يؤثر في غيره ولا يتأثر بغيره، سواء كان في أصله مُعملاً مثل : "لا" النافية الزائدة، أم كان في أصله عاملاً، مثل : "كان" الزائدة<sup>(١)</sup>. وعلى هذا قد يكون العنصر الزائد ذا عمل في أصله مثل (كان) وإنما ورودها زائدة راجع إلى اعتراضها بين شيئين متلازمي المعنى كالحافض والمخفوض مثل : "جئت بلا زاد"، و"غضبت من لا شيء"، وعلى رأى البصريين يرون أنها زائدة أفادت دلالة التوكيد<sup>(٢)</sup>، وكذلك عرّف ابن هشام الزيادة قائلاً : **فَاعْلَمْ أَنَّهُمْ قَدْ يَرِيدُونَ بِالزَّائِدِ الْمُعْزِضَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَطَالِبَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَصِحْ أَصْلُ الْمَعْنَى بِإِسْقَاطِهِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ "لَا" فِي نَحْوِ (غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ) وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ يَفُوتُ بِفَوَاتِهِ مَعْنَى كَمَا فِي مَسْأَلَةِ "كَانَ" <sup>(٣)</sup>**، وعلى هذا يُفهم أن العنصر الزائد ليس دائماً غير مفيد لمعنى وإنما منه ما لا يستغنى الكلام عنه مثل "لا" في المثال السابق، ومنه ما يضيف دلالة إضافية لمعنى المضى المستفاد من كان الزائدة، ومنه ما لا يفيد إلا لالة التوكيد وتقوية معنى الجملة كما في قولهم "لا يستوى الحق ولا الباطل" وعلى هذا فقد التفت التقليديون<sup>(٤)</sup> إلى أن الزيادة لا تقتصر على نوع من الكلمات دون

(١) دكتور على حسن، النحو الوائى، دار المعارف، ١٩٩٦م، ١/ ٦٦.

(٢) ابن هشام، معنى اليب، ط. للذنى، دت، ١ / ٢٤٥.

(٣) السابق نفسه.

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلى، مطبعة الرسالة، بيروت، د. ت، ٢ / ٢٦٧-

٢٧٠ بتصرف.



والشكلان يدلان على أن "البنية السطحية" (زيدٌ ظننتُ منطلقٌ) هي التي تنتج من "البنية العميقة" (زيدٌ منطلقٌ) وهما لهما الموقع الإعرابي نفسه، والجملة (ظننتُ) لها وظيفة دلالية، فربما تعنى الشك في انطلاق زيد.  
وعلى الرغم من أن الزيادة واردة في جميع أقسام الكلم، إلا أنها أكثر وروداً في الحروف والضمائر.

## \* أولاً : زيادة الحروف :

وهي قسمان : زيادة محضة وأخرى غير محضة.

أما الزيادة المحضة فهي التي لا تجلب معنىً جديداً، وإنما تؤكد وتقوى المعنى العام في الجملة كلها، فشانها شأن كل الحروف الزائدة، يفيد الواحد منها تأكيد المعنى العام للجملة، كالذي يفيد تكرار تلك الجملة كلها، سواء أكان المعنى العام إيجابياً أم سلبياً، ولهذا لا يحتاج إلى متعلق يتعلق به ولا يتأثر المعنى الأصلي بمحذفه<sup>(١)</sup>. وقد وردت أمثلة كثيرة للحروف الزائدة في لغة القرآن الكريم : والقول بالزيادة يُنسب إلى النحر ولا ينسب إلى القرآن؛ ذلك بأن الزائد إنما هو زائد على أصل التركيب، فللجملة أركانها ومكملاتها من المنصوبات والمجرورات، فإذا ورد فيها غير ذلك فهو زائد على مطلب الصحة والإفادة، وقد قال النحاة: «إن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى إذا جاءت الزيادة تأكيداً للمعنى»<sup>(٢)</sup>.

## ١- حروف الجر الزائدة :

وأكثر ما يُزاد من حروف الجر (الباء) و(اللام) و(السين) بشروط ذكرها

<sup>(١)</sup> د. جليل حسن، النحر الوافي، ٢ / ٤٥٠.

<sup>(٢)</sup> الزركشي : الوهان في علوم القرآن، تحقيق عماد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار إحياء الكتب العربية، ٣٠٥ / ١.



النحاة. أما (الباء) فهي تزداد بين الفعل والفاعل نحو: ﴿أَحْسَنَ بِي﴾ (يوسف، ١٠٠)، وهي زيادة واجبة.

على حين يرى "الزعرشري" أن "الباء" هنا بمعنى (إلى) والمعنى (أَحْسِنَ إِلَى) وهو ما يُعرف بـ(تعاقب) بعض حروف الجر مكان بعضها<sup>(١)</sup>.

وأما زيادتها في قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (النساء، ٧٩)، فهي زيادة غالبة، ودخول "الباء" هنا قد أفاد شدة الارتباط بين الفعل "كفى" والفاعل "الله"، وذلك أقوى من الارتباط بين المتضامنين، ودخول الباء على هذا النحو يدل على أن الكفاية من الله ليست كالكفاية من غيره<sup>(٢)</sup>.

أما زيادتها قبل المفعول، وهو الأكثر، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّمَلُّكِ﴾ (البقرة، ١٩٥)<sup>(٣)</sup>، فالباء فيه زائدة، والمعنى: (لا تلقوا أيديكم إلى التملك) والذي يدل على زيادتها هنا قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ (النحل، ١٥)<sup>(٤)</sup>.

وتزداد "الباء" بكثرة في غير النواسخ مقيدة بشروط ذكرها النحاة تتمثل فيما يلي:

١- وجوب نفي الخير مع بقاء هذا النفي، وعدم نقضه بإلا.

<sup>(١)</sup> الزعرشري، للكشاف، الناشر: دار الريان للتراث-دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٩٨٧م، ٥٠٦/٢.

<sup>(٢)</sup> أبو حيان، البحر المحیط، دراسة وتحقيق وتعليق للشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ على محمد معوض، وشارك في تحقيقه: زكريا عبد المجيد النوني، د. أحمد النحوي، الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ٢/ ٢٦١.

<sup>(٣)</sup> الزعرشري، للكشاف، ١/ ٢٣٧.

<sup>(٤)</sup> ابن عيسى، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د. ت، ٨/ ٢٤.

٢- أن يكون الخير صالحاً للاستعمال في الكلام الموجب، غير مقصور الكلام المنفى.

٣- ألا يكون الخير واقعاً في الاستثناء <sup>(١)</sup>.

وتزاد مع بعض الأفعال الناسخة أكثر من بعض فتكثر في خير ليس كما في قوله تعالى ﴿إِلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (الزمر، ٣٦)، ويليها اقترانها بخير "ما" الحجازية، ثم يلي ذلك باقى التواسخ المنفية وإن كان المفسرون قد استفادوا معاني إضافية من زيادة الباء في آية الزمر، إذ يقول الزمخشري وهنا دخلت (الباء) مع خير (ليس) في هذا المقام تأكيداً على كفاية الله سبحانه وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم، لتأكيد عناية الله لنبيه عليه الصلاة والسلام، دحضاً لدعوى المشركين بإيذاء آلهتهم له <sup>(٢)</sup>.

وكذلك زيادتها قبل (خير ما الحجازية) نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (هود، ٢٩) كما تُزاد بين الفعل المُسندُ لِنون النسوة والتوكيد المعنوي، كما في قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ (البقرة، ٢٢٨)، وأصل الكلام: وليربص المطلقات، وإخراج الأمر في صورة الخير تأكيد للأمر، وإشعار بأنه مما يجب أن يُتلقى بالمسارعة إلى امتثاله، فكأنهن امثلن للأمر بالتربص، فهو خير عنه موجوداً... وبنائوه على المبتدأ مما زاده أيضاً فضل توكيد، ولو قيل: وليربص المطلقات، لم يكن بتلك الوكادة... وفي ذكر الأنفس تهيج لمن على الربص وزيادة حث <sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> النحو الوافي ١ / ٥٩١.

<sup>(٢)</sup> الزمخشري، الكشاف، ٣ / ٣٤٧.

<sup>(٣)</sup> الزمخشري، الكشاف، ١ / ٢٧٠، ٢٧١ بتصرف.

١- وأما زيادة (اللام) : فهي للتوكيد بين الفعل المتعدى والمفعول، كما في

قول الشاعر "ابن ميادة الرماح بن أبرد" :

وَمَا مَلَكَتْ مِنْ بَيْنِ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ

مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ<sup>(١)</sup>

- وبين المتضايقين، نحو: (يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ) والتقدير: (يا بُؤْسَ الْحَرْبِ)<sup>(٢)</sup>.

- كما تزد لتقوية عامل تأخر عن موضعه، كما في قوله تعالى ﴿هَدَىٰ وَرَحْمَةً

لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْتَدُّونَ﴾ (الأعراف، ١٥٤).

- وكذلك تزد (اللام) الداخلة على المبتدأ، كما في قوله تعالى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ

رَهْبَةً﴾ (الحشر، ١٣)؛ لإفادة توكيد مضمون الجملة، فإذا دخل عليها أحد

الحروف الناصخة استوجب ذلك نقل (اللام) من المبتدأ إلى الخبر لأن لا

يتوالى حرفا توكيد<sup>(٣)</sup>، كما في قولهم: (إِنَّ زَيْدًا لَمُحْتَدٍ).

- وتعدد الأخبار التي تدخل عليها (لام الابتداء)، فقد يكون الخبر اسماً، كما

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ (إبراهيم، ٣٩)، أو فعلاً مضارعاً

في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ (النحل، ١٢٤) أو شبه

جملة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾<sup>(٤)</sup> (القلم، ٤).

وأما (مِنْ) لتزد بشرط هي<sup>(٥)</sup> :

<sup>(١)</sup> ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، مطابع الأهرام، د. ت،

٢١/٢ بالهامشية.

<sup>(٢)</sup> ابن هشام، مغني اللبيب، د. ت، ١/ ٢١٠.

<sup>(٣)</sup> السابق نفسه، ١/ ٣٠٠.

<sup>(٤)</sup> ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٣٠١، ٣٠٢.

<sup>(٥)</sup> ابن عيش، شرح للقصص، ٨/ ١٢.

- أن تكون مع النكرة، عامة، في غير الموجب.

وزاد (الأشعرى) مع شرط النفي إضافة ما يشبهه من النهي، نحو (لا يَتَمُّ مِنْ أَحَدٍ) والاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾<sup>(١)</sup> (الملك، ٣) على حين أجاز (الأخفش) زيادة (مِنْ) في الإيجاب، كما في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ (نوح، ٤)، ففسرها على الزيادة<sup>(٢)</sup>.

وقد نص بعض النحاة على زيادتها مع الإيجاب في مواضع قياسية منها: مع تمييز "كم" الخيرية إذا كان مفصلاً منها بفعل متعدٍ، لم يستوف مفعوله فتجىء "من" وجوباً، لكي لا يلتبس التمييز بمفعول الفعل المتعدي وهي في هذه الصورة الواجبة زائدة<sup>(٣)</sup> ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾ (الأنبياء: ١١) وكذلك قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ (الدخان: ٢٥)، ومنه قول زهير ابن أبي سلمى:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ، مِنْ خَلِيقَةٍ

وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ<sup>(٤)</sup>

ومنه قوله -صلى الله عليه وسلم- «رحم الله امرأً أصلح من لسانه».

ولزيادة (مِنْ) مواضع :

<sup>(١)</sup> الأشعرى، في حاشيته، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ٢/ ٢٢٨.

<sup>(٢)</sup> ابن يعيش، شرح للفصل، ١٣/٨، الأخفش الأوسط، معاني القرآن، تحقيق د. هدى عمود قراة،

الخانسي، ١٩٩٠، ١/ ١٠٥.

<sup>(٣)</sup> النحو الوافي، ٢/ ٤٦٢.

<sup>(٤)</sup> مغني اللبيب، ١/ ٣٢٣.

\* الأول : مع المبتدأ، نحو قوله تعالى : ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (هود، ٦١).  
 \* الثاني : مع الفاعل، نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ (يس، ٤٦).

\* الثالث: مع المفعول، نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُولٍ﴾ (النساء، ٨)<sup>(١)</sup>  
 وإذا دخلت (من) الزائدة في الكلام أفادت معنيين :

\* الأول : استغراق الجنس وتوكيده، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، كالنكرة المختصة بالنفي، نحو : (ما جاء من أحد)، فزيادتها هنا لمجرد التوكيد.

\* والثاني : إعادة التنصيص على العموم؛ ذلك لأن قولك : (ما في الدار رجل) بدون زيادة (من) يشمل لنفي الجنس أو نفي الوحدة؛ ولذلك جاز أن تقول : (ما في الدار رجل بل رجلان)؛ ولما دخلت (من) في التركيب على سبيل الزيادة : (ما في الدار من رجل) نصت على العموم، ولم يبقَ في التركيب دلالة تخبره عن هذا العموم<sup>(٢)</sup>.

## ٢- حروف العطف :

وأكثر ما يُزاد من حروف العطف (الواو العاطفة)، كما في قوله تعالى : ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (الزمر، ٧٣)، أي حتى إذا جَاؤُوهَا فُتِحَتْ، وقد ورد هذا الرأي عند (ابن هشام) ضمن آراء متعددة في تخريج (الواو)، فمنهم من قال بزيادتها، ومنهم من قال بأنها عاطفة، وهناك من زعم أنها (واو الثمانية)، وإن كان ليس في الآية ما يدل على سياق العدد حتى يقال إنها سبقت العدد ثمانية لأن أبواب

<sup>(١)</sup> الحسن بن القاسم المرادي، الجني الثاني في شرح حروف للعاني، تحقيق د. فخر الدين قبارة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م، ص ٢١٩ - ٢٢٠.

<sup>(٢)</sup> ابن هشام، معنى اللبيب، ٢ / ٢٥٠.

الجنة ثمانية أبواب<sup>(١)</sup>. وانتهى إلى القول بأنه إن كان هناك ما يسمى بـ(ولو الثمانية) فليس منها هذا للوضع، وجاء عن "القرطبي" أن دخول الروا هنا لغة معروفة عند بعض العرب أن يقولوا إذا علوا : واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة وثمانية، تسعة، وعشرة، وهكذا هي في لغتهم، وما جاء في كلامهم لمره ثمانية أدخلوا (الروا)، قلت : هي لغة "قريش"<sup>(٢)</sup>، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصْنُونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (الحج، ٢٥)، أي إن الذين كفروا يصنون<sup>(٣)</sup>، وقد عدّ "الزخشرى" الروا هنا (ولو الحال)، وللمراد أن الصلوة منهم مستمر دائم<sup>(٤)</sup>.

و(ثم) تزداد، كما في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ (الأنعام، ١٥٤)، وزعم "الفراء" أنها زائدة هنا بتلليل قول العرب : (أعجبني ما صنعت اليوم، ثم ما صنعت أمس أعجب)؛ لأن (ثم) في ذلك لعرب الإخبار ولا تراخي بين الأخبار<sup>(٥)</sup>، كما يكثر عند تأكيد الجمل الاسمية والفعلية أن يكون بعطف صوري أو بغيره، والأكثر أن يكون بالعطف الصوري، وأن يكون العاطف للهمل هو الحرف "ثم" ومنهم قوله تعالى : ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ • ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (التكاثر : ٣، ٤) وقوله أيضاً ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ • ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾ (الانفطار : ١٧)، وقوله للتقى : (الثواب عظيم، الثواب عظيم)<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن هشام، مخي اللب، ٣٦٣ / ٢.

(٢) القرطبي، المجمع لأحكام القرآن ط الشعب، ١٩٧٣ / ٥، ٣٩٩٩.

(٣) د. تمام حسنة البيان في روافع القرآن، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ١٧٣، ١٧٤.

(٤) الزخشرى، الكشف، ١٥٠ / ٣، ١٥١.

(٥) ابن هشام، للفضي، ١١٨ / ١.

(٦) البحر الرائق : ٣ / ٥٣٦.

### ٣- حروف النفي : "لا"، "ما"، "إن" :

\* أما (لا) فهي تُزاد بين (أن) و(المضارع) كما فى قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾، والتقدير : ما منعك أن تسجد، والدليل على زيادتها فى (الأعراف) عدم وجودها فى سورة (ص) فى قوله تعالى : ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيْذِي﴾ (ص، ٧٥)، فأكثر النحاة والمفسرين على زيادتها فى (الأعراف)، وصلتها فى هذا الموضع لدلالة تأكيد الكلام، والتقدير (ما منعك أن تسجد) ونظير زيادتها هنا زيادتها فى قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (القيامة، ١)، والمراد : (أُقْسِمُ)؛ وذلك لأن الفعل المضارع الدال على المستقبل والحال لا تدخل عليه (لا) وذلك فى مذهب البصريين وتابعيهم<sup>(١)</sup>.

وكذلك قوله تعالى : ﴿قَالَ يَا هَارُونَ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ (طه، ٩٢، ٩٣)<sup>(٢)</sup>، أى : (ما منعك أن تتبعني).

وكذلك تزداد "لا" بين الحار والمجرور مثل : "جئت بلا زاد" و"غضبت من لا شيء"، وزيادتها هنا من باب اعراضها بين التلازمين فيسمونها زائدة كزيادة "كان" فى قولهم : "زيدٌ كان فاضلًا"<sup>(٣)</sup>، وإن كان المعنى لا يصح بإسقاط "لا" هنا.

\* كذلك تزداد "لا" المقرنة بالعاطف كما فى قولهم : "ما جاء فى زيد ولا عمرو". وإن كان ابن هشام يرى عدم زيادتها لأن المعنى فى حاجة إليها فإذا حُذفت كان المراد نفى الجيء كل منهما على كل حال وأن يراد نفى

<sup>(١)</sup> الخفشري، الكشف، ٦١ / ٤.

<sup>(٢)</sup> السابق نفسه، ٨٣ / ٣.

<sup>(٣)</sup> معنى اللبيب، ١ / ٢٤٥.

اجتماعهما فى وقت المجرى؛ فإذا جرى بـ (لا) صار الكلام نصاً فى المعنى الأول.

\* كذلك تزداد "لا" للتوكيد ليس غير كما فى قوله تعالى : ﴿وَمَا يَسْتَوِى الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ (فاطر : ٢٢) وكذلك فى قوله تعالى : ﴿لَسَاءَ يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ (الحديد : ٢٩) والمراد لأن يعلم<sup>(١)</sup>.

\* وكذلك تزداد "لا" بين الجازم والمجزوم كما فى قوله تعالى : ﴿إِنْ لَا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِى الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ (الأنفال : ٧٣) والمراد إن تفعلوه<sup>(٢)</sup>.

\* ومن ذلك زيادتها بين (الفاء ومعطوفها) كما فى قوله تعالى : ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾ (المعارج : ٤٠) وكذلك قوله تعالى ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ • وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَغْلِبُونَ عَظِيمٌ﴾ (الواقعة : ٧٥) ومما دل على زيادتها مجيء جوابها مثبتاً<sup>(٣)</sup>.

\* أما (ما) فقد تزداد فى أكثر من موضع :

- بين الجار والمجرور، كما فى قوله تعالى : ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ (نوح، ٢٥) والتقدير : (من خطيئاتهم).

وقد تعرض (سيبويه) لزيادة (ما) فى مواضع كثيرة، إذ يقول : ﴿وتكون توكيداً لقراً، وذلك كقولك : (متى ما تأتبنى آتئك)، وقولك : (غضبت من غير

(١) مضى اللب ١ / ٢٤٥.

(٢) السابق نفسه ١ / ٢٤٨.

(٣) السابق نفسه ١ / ٢٤٩.



ما حُرِّمَ، وقال الله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ (النساء، ١٥٥)، وهو لَفْرَ في أنها لم تُحْدِثْ إذْ حُجِّتْ شَيْئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهو تركيد للكلام<sup>(١)</sup>.

وقد تزداد (ما) بعد (إن) لإفادة الحصر في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ (المائدة، ٣٣)، وهى فى مثل هذا الموضع تجعل (إن) غير مختصة بالأسماء، وتهيئها للدخول على الأفعال، كما فى قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ (الأنفال، ٦)<sup>(٢)</sup>.

ومن المواضع التى زيدت فيها (ما) هى :

\* تزداد مع (إن) الشرطية مؤكدة نحو قولك (إِنَّمَا تَأْتِي أَتَكَ) والأصل (إن تَأْتِي أَتَكَ) زيدت (ما) على (إن) لتأكيد معنى الجزاء<sup>(٣)</sup>.

\* كما تزداد فى التعجب فى نحو : (ما أَحْسَنَ زَيْدًا) وحكموا بزيادتها؛ (لأنها فى غاية الإبهام، والشئ إذا كان مبهمًا كان أعظم فى النفس، لاحتمالها أمورًا كثيرة؛ فلهذا كانت زيادتها فى التعجب أولى من غيرها)<sup>(٤)</sup>.

ويمكن اعتمادًا على زيادة (ما) تخريج إعراب بعض شواهد العربية كما

فى قول النابغة :

قالت: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدِرْ<sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> سيبويه، الكتاب، تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون، ط ليفة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م،

٢٢١ / ٥.

<sup>(٢)</sup> ابن هشام، معنى اللبيب، ٤١٣ / ١.

<sup>(٣)</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ٥ / ٩.

<sup>(٤)</sup> ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق عماد بهجة البطار، دمشق، ١٩٧٧م، ١٩٥٧م، ص ١١٢.

<sup>(٥)</sup> ابن هشام، معنى اللبيب، ٦٣ / ١.

فقد نصب (الحمام) بالرغم من دخول (ما) <sup>(١)</sup> لقول العرب إن (ليست) يجوز إعمالها مع دخول (ما الكافة) عليها، وهذا خلاف باقى أخوات (إن) فهي لا تعمل مع دخول (ما).

أما (إن) فقد تزداد بعد (ما) وتصرف الكلام إلى الابتداء ومن ذلك قولهم (ما إن زيداً ذاهباً) والتقدير : (ما زيدٌ ذاهبٌ)، ومنه قول الشاعر:

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِنَّنِ فَلَا رَفَعْتَ سَوَاطِي إِلَى يَدَيَّ <sup>(٢)</sup>  
\* وأكثر ما زيدت (إن) فى المواضع الآتية :

\* بعد (ما) النافية إذا دخلت على جملة اسمية كما فى قول الشاعر :

فَمَا إِنْ طَبَّخْنَا جُبْنَ، وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدُولَةَ آخِرِينَا <sup>(٣)</sup>

وقد أبطلت (إن) (ما) عن العمل فى نصب خبرها لكونها (ما) الحجازية، ومنه أيضاً قول الشاعر :

بَنَى غَدَانَةً مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيفًا، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ <sup>(٤)</sup>

فى رواية من نصب ذهباً وصريفًا، فخرج على أنها نافية مؤكدة لـ(ما) \* وقد تزداد بعد (ما) الموصولة الاسمية كقوله :

يُوجِّى الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ وَتَعْرِضُ نُونُ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ

\* وبعد (ما) المصدرية كقول المعلوط بن بديل القرىعى <sup>(٥)</sup> :

وَدَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

<sup>(١)</sup> ابن هشام، شرح للفصل، ٥٨ / ٨.

<sup>(٢)</sup> ابن هشام، معنى لليب، ٢٥ / ١.

<sup>(٣)</sup> ابن هشام، معنى لليب، ٢٥ / ١.

<sup>(٤)</sup> السابق نفسه، ٢٥ / ١.

<sup>(٥)</sup> سيرته، الكتاب، ٢٢٢ / ٤.

\* وبعد (ألا) الاستفتاحية كقوله :

أَلَا إِنْ سَرَى لَيَلِي فَبِتْ كَنِيْبًا أَحَابِرُ أَنْ تَتَأَى النَّوَى بِغَضُوبَا<sup>(١)</sup>

\* زيادة (إذن) :

١- من المجمع عليه عند النحاة أن (إذن) تكف عن النصب فيما بعدها إذا أقحمت بين الفعل وأى شىء يُعد من توابعه، ومنه قولهم: (أنا إذن آتيك) فهي هنا فصلت بين المبتدأ والخبر.

٢- كما تزداد أيضاً بين جزئى الشرط نحو قولهم : (إن تأتى إذن آتك) ويستدل على ذلك بأن الفعل معتمد على ما قبل (إذن).

٣- كما تزداد (إذن) بعد جملة القسم كما فى قولهم (والله إذن لأفعل، من قبل أن أفعل)<sup>(٢)</sup> . والذى أدى إلى زيادة (إذن) هنا إقحامها بين كل عنصريين لغويين متلازمين كالمبتدأ والخبر، وجملتى الشرط والقسم وجوابهما.

ثانياً : زيادة الضمائر :

يرى بعض المحققين<sup>(٣)</sup> أن ضمير الشأن إنما دخل فى الكلام على سبيل الزيادة، فهو يعادل (ذكر ما) بعد (إن)، وذلك لأن المضمون الذى يُراد التعبير عنه إنما تُعبّر عنه الجملة التى بعد ضمير الشأن، وبخاصة عندما رأوا هذا الضمير مبتدأ، أما إذا دخلت عليها (إن) أو إحدى أخواتها، فزيادة الضمير بعدها كزيادة (ما) فى (إنما)، وهكذا رأى الفرق بين قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ

(١) ابن هشام، مضى اللبيب، ١/ ٢٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١/ ٤١١.

(٣) د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١٧٥.

أَحَدُكُمْ (الإخلاص، ١)<sup>(١)</sup>، وقولنا (قل الله أحد)، هو فرق في التوكيد بالزيادة، ويمكن الوصول إلى المعنى بقولنا: (إنما لا يفلح المجرمون) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يَفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ﴾ (يونس، ٣) ومنه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَهُمْ سُوءُ الْعَذَابِ وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾ (النمل، ٥)، أى: (وهم في الآخرة الأخسرون) أو: (في الآخرة هم الأخسرون)، وهذا هو منهج "الأخفش" إذ ذكر زيادة الضمير في قولهم: (اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك) فنصب (الحق) على زيادة (هو)؛ لأنها جعلت صلة في الكلام زائدة توكيداً، كزيادة (ما). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ (الزخرف، ٧٦)<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿تَجْنَوْنَهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْراً﴾ (المزمل، ٢٠)؛ لأنك تقول: (وجلدته هو وأتاني هو)<sup>(٣)</sup>؛ فصحَّ زيادتها.

<sup>(١)</sup> وقد نسب "الفراء" هذا الرأي لـ "الكسائي" معوضاً عليه بقوله: «ولا يكون العماد مستأنفاً به حتى يكون قبله (إن) أو بعض أسرارها، أو (كان) أو (الظن)»، الفراء، معاني القرآن، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى، دار السور، بيروت، ٢/ ٢٩٩.

<sup>(٢)</sup> الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٣٧.

<sup>(٣)</sup> الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ١/ ٣٤٧، ٣٤٨.

## النتائج

١- تعد ظاهرة الزيادة من الظواهر التي اتفق فيها المنهجان التحويلي والتقليدي، وذلك لكونهما متفقين في الأساس العقلي المنبثق منهما، كما أنهما متعاملان مع اللغة ليست على أنها إشارات ورموز منطوقة فحسب، وإنما علاقات وتراكيب يتداخل بعضها مع بعض ذات تصورين أولهما : عقلي باطني متصور في الذهن يعرف "بالبنية العميقة"، والآخر محسوس ومدرَك من خلال الأصوات والألفاظ المسموعة أو المنطوقة ويعرف بـ "البنية السطحية".

٢- لم تكن ظاهرة الزيادة هي الظاهرة الوحيدة المشتركة بين المنهجين التحويلي والتقليدي، وإنما هي واحدة من عدة ظواهر أثبت المنهج اللغوي الحديث تقاربهما فيها ومنها: "الأصلية والفرعية"، "ظاهرة الحذف"، "ظاهرة التقدير"، "ظاهرة العامل". هذا بالإضافة إلى ظاهرة الزيادة.

٣- عُنِيَ القدماء بظاهرة الزيادة فأسموها بـ "الحشو والإقحام" تارة وبـ "الصلة والزيادة" تارة أخرى، وهم متفقون على أن (كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى)؛ ومن ثم أفادت هذه الحروف معنى التوكيد.

٤- تقع ظاهرة الزيادة في الأسماء والأفعال والحروف بأنواعها إلا أن أمثلتها أكثر شيوعاً مع حروف الجر، حروف العطف، وبعض الضمائر، بالإضافة إلى بعض حروف النفي مثل (ما، لا، إن... إلخ).

٥- عرض البحث لاختلاف العلماء بمصطلح الزيادة في القرآن الكريم، لكون الزيادة لا تُنسب إلى القرآن وإنما تُنسب إلى النحو، والمقصود من زيادة بعض الحروف التي يمكن الاستغناء عنها دون أن يتأثر المعنى الكلي للتركيب.

٦- ذكر التحويليون أن الزيادة عندهم تمثل زخرفة شكلية فى ظهور بعض العناصر فى الراكيب السطحية بالرغم من عدم وجودها فى البنية العميقة، إلا أن مصطلح الزخرفة الشكلية التى عبّر به التحويليون يوحى بعدم إفادة تلك العناصر الزائدة أيّة معنى لمضمون الجملة، على حين أثبت التقليديون دلالات إضافية لتلك الحروف الزائدة تضاف إلى دلالة التركيب.

٧- سعى البحث إلى التعرف على آراء بعض المفسرين، ولاسيما "القرطبي" و"الزخشري" فى دلالة تلك الحروف الزائدة، فكثيراً ما استحسنا كون هذه الحروف دخلت على سبيل التضمين بمعنى حروف أخرى وليست زائدة مع توضيح الدلالة الواردة من كل حرف فى موضعه، ومن ثم توصل البحث إلى أن ليس هناك حرف يزداد فى التركيب دون أن يكون هناك معنى مراد من هذا الحرف، وعلى ذلك فمصطلح "الزيادة" غير مناسب لأهمية تلك الحروف ومعانيها التى تؤديها فى التركيب، وبذلك نرى تسميتها بمصطلح "الصلة" وهو ما استحسناه القدماء ولاسيما فى تناول معانى القرآن الكريم.

## قائمة المصادر والمراجع

- ١- الأخفش الأوسط :  
- معانى القرآن، تحقيق د. هدى محمود قراعة، الخانجي، ١٩٩٠م.
- ٢- الأشمونى :  
- فى حاشيته، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- ٣- ابن الأنبارى :  
- أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- ٤- د. تمام حسان :  
- البيان فى روائع القرآن، ط١، عالم الكتب، القاهرة.
- ٥- الحسن بن القاسم المرادى :  
- الجنى الدانى فى شرح حروف المعانى، تحقيق د. فخر الدين قباوة  
ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.
- ٦- أبو حيان :  
- البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود،  
والشيخ على محمد معوض، وشارك فى تحقيقه د. زكريا عبد المجيد  
النونى، د. أحمد النجولى الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،  
ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٧- الزركشى :  
- البرهان فى علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الحلبي،  
ط١، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

- ٨- الزمخشري :  
 - الكشف، الناشر : دار الريان للتراث - دار الكتاب العربي،  
 بيروت، ط٣، ١٩٨٧م.
- ٩- ابن السراج :  
 - الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة الرسالة،  
 بيروت، د.ت.
- ١٠- سيبويه :  
 - الكتاب، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، ط الهيئة المصرية العامة  
 للكتاب، ١٩٧٧م.
- ١١- د. عيسى حسن :  
 - النحو الرافى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ١٢- د. عبد الرأحى :  
 - النحو العربى والدرس الحديث، ط دار الثقافة، الإسكندرية،  
 ١٩٧٧م.
- ١٣- ابن عقيل :  
 - شرح ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد،  
 مطابع الأهرام، د.ت.
- ١٤- الفراء :  
 - معانى القرآن، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلى، دار السرور،  
 بيروت.
- ١٥- القرطبي :  
 - الجامع لأحكام القرآن، ط الشعب، ١٩٧٣م.



١٦- د. محمود سليمان ياقوت :

- قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين، دار المعارف،  
الإسكندرية، ١٩٨٥م.

١٧- ابن هشام :

- مغنى اللبيب، طبعة المننى، القاهرة، د. ت.

١٨- ابن يعيش :

- شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د. ت.



## القسم الأول أبحاث نحوية ولغوية

المقدمة

٥

٧

### (١) التضام والتعاقب فى الفكر النحوى

- مقدمة - مادة البحث - منهج البحث - أهداف

١١ - ٧

البحث - الدراسات السابقة - التعاقب وصلته بالتضام.

١٥

التضام من العلاقات التركيبية

١٥

أولاً: تعريف التضام لغة وإصطلاحاً.

١٥

ثانياً: أقسام التضام :-

١٥

(١) التضام المعجمى.

١٧

(٢) التضام النحوى:-

١٨

- أنواع التضام النحوى:-

١٨

أولاً : الاختصاص.

٢٨

ثانياً : التضام الملبى.

٢٩

ثالثاً : عوارض التضام:-

٢٩

< الفصل النحوى :

٣٠

١- الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

٣١

٢- الفصل بين الفعل والفاعل.

٣٢

٣- الفصل بين التابع والمتبوع.

٣٣

٤- الفصل بين المصدر وعامله.

٣٣

٥- الفصل فى الأساليب.

٣٤

٦- الفصل بين "كم" ومميزها.

٣٥

٧- ضمير الفصل.

٣٦

٨- أنماط مختلفة من الفصل.

الموضوع	الصفحة
أ. الفصل بـ "كان" للزائدة بين "ما" والتعجب.	٣٦
ب. الفصل بـ "ما" للكافة بين "إن" واسمها.	٣٧
ج. الفصل بـ "إن" للزائدة وبين "ما" للنافية ومنفيها.	٣٧
د. الفصل بـ "ما" بين "ليت" ومدخولها.	٣٧
هـ. الفصل بـ القسم والظرف والجار والمجرور بين "إن" والمضارع.	٣٧
« الاعتراض :	٣٨
أ. تعريف.	٣٨
ب. أقسام الاعتراض.	٣٩
ج. مواضع الاعتراض:-	٤٠
١- الاعتراض في الفعل والفاعل.	٤٠
٢- بين الفعل ومفعوله.	٤١
٣- الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه.	٤١
٤- بين الشرط وجوابه.	٤١
٥- الاعتراض بين الموصوف وصفته.	٤٢
٦- بين الموصول وصلته.	٤٢
٧- بين المتضايقين.	٤٢
٨- بين الحرف ومدخوله.	٤٢
٩- بين جملتين مستقلتين.	٤٣
١٠- بين المبتدأ والخبر.	٤٣
التعاقب من العلاقات التقليدية	٤٥
- أقسام التعاقب :-	٤٧
أولاً : التعاقب في الحروف :	٤٧
١- حروف الجر.	٤٧
٢- حروف القسم.	٥٠
٣- حروف العطف.	٥١

الصفحة	الموضوع
٥٢	٤- أنواع مختلفة من التعاقب.
٥٥	ثانياً : الإثابة في المفردات :
٥٥	أ. الإثابة في الأسماء.
٦٠	ب. الإثابة في الصيغ الصرفية.
٦٢	ج. الإثابة في صيغ الأفعال:-
٦٣	أولاً : الإثابة في صيغ الماضي.
٦٦	ثانياً : الإثابة في صيغ المضارع.
٦٩	ثالثاً : إثابة الجمل عن غيرها.
٧١	رابعاً : أنماط مختلفة من الإثابة.
٧٥	- نتائج البحث
٧٩	- قائمة المصادر والمراجع.
٨٥	(٢) قواعد الحذف والمنهج التحويلي
	- مصادر البحث - منهج البحث - دوافع البحث -
٨٧-٨٨	الدراسات السابقة.
٩١	« قواعد الحذف:-
٩١	أولاً : القواعد الإجبارية
٩١	Oblhgatory Rules
٩١	القاعدة الأولى: الحذف التبادلي للعنصر المكرر.
٩٨	القاعدة الثانية: حذف الأفعال في أساليب معينة:-
٩٨	١- الإغراء.
٩٨	٢- التحذير.
٩٩	٣- النداء.
٩٩	٤- الاستثناء.
١٠٠	٥- الاختصاص.
١٠٠	٦- المدح والذم.
١٠١	٧- المعية.
١٠١	٨- الأمثال.

الموضوع	الصفحة
٩-الاستغفال.	١٠٢
١٠-المصادر المنتصبة.	١٠٣
١١-القسم.	١٠٤
١٢-الشرط.	١٠٥
١٣-الأمر.	١٠٥
١٤-بعد العطف بـ "فَاء" أو "ثُمَّ".	١٠٦
القاعدة الثالثة : حذف الكينونة من الإسناد.	١٠٧
القاعدة الرابعة : حذف الفاعل.	١٠٨
القاعدة الخامسة (إجبارية) : حذف الجار مثل <b>That</b>	١١٢
القاعدة السادسة : حذف الجار قبل الفاعل.	١١٣
القاعدة السابعة : حذف الجار قبل للمفعول.	١١٥
ثانيا: القواعد الاختيارية:- <b>Optional rules</b>	١١٨
القاعدة الأولى: حذف الفاعل في صيغة المبني للمفعول.	١١٨
القاعدة الثانية: حذف المفعول.	١١٩
القاعدة الثالثة: حذف المضاف أو المضاف إليه.	١٢٣
القاعدة الرابعة: حذف أحد ركني الجملة الاسمية.	١٢٩
القاعدة الخامسة: حذف الفعل في الإستفهام المنفى.	١٣٣
القاعدة السادسة : حذف الصوت والصوتين للإيجاز والاختصار.	١٣٥
القاعدة السابعة : حذف الاسم الموصول و رابط الكينونة.	١٣٦
- النتائج.	١٣٩
- قائمة المصادر والمراجع.	١٤٣
(٣) الزيادة في الفكر النحوى	١٤٩
- موضوع البحث - مادة البحث - منهج البحث -	
أهداف البحث - الدراسات السابقة.	١٥١-١٥٣
- الزيادة والمنهج للتحويلي.	١٥٤

الموضوع	الصفحة
- الزيادة والنحو التقليدي	١٥٦
أولاً: زيادة الحروف ؛ -	١٥٨
١- حروف الجر الزائدة.	١٥٨
٢- حروف العطف.	١٦٣
٣- حروف النفي "لا - ما - إن"	١٦٥
ثانياً : زيادة الضمائر.	١٦٩
- للنتائج.	١٧١
- قائمة المصادر والمراجع.	١٧٣
- الفهرس.	١٧٦

تم بحمد الله

رقم الإيداع : ١٣٦٨٥ / ٢٠٠٥

الترقيم الدولي : 6 - 556 - 327 - 977

مع تحيات

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس: ٥٢٧٤٤٣٨ - الإسكندرية

dwdpress@yahoo.com

dwdpress@biznas.com

[http:// www.dwdpress.com](http://www.dwdpress.com)





Bibliotheca Alexandrina



0540474